جامعة النجاح الوطنية

قسم هندسة التخطيط العمراني

(كلية الهندسة)

مشروع تخرج

مخطط تنموي إقليمي

للإقليم

شمال الضفة الغربية

اعداد: علي موسى

اشراف: د. علي عبد الحميد

د. زهراء زواوي

الشكر والتقدير

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى من

ساعدني ...

في إتمام هذا المشروع المتواضع

واخص بالذكر

حضرة الدكتور الفاضل علي عبد الحميد

والدكتورة زهراء زواوي

اللذان أشرفا علي، وكانا لي نعم الناصح والموجه

الأمين.

الاهداء

الى كل قطرة دم نزفت لتحي الاف القطرات من دم الشهداء

الى كل الاحرار في سجون الاحتلال

الى من جعل عدل الله وتقواه ميزانا لعدله

الى من علمني حب الوطن والبذل والعطاء وحب القضية

امي وابي اطال الله عمرهما

الى وطني الحبيب

قائمة المحتويات

1 . الفصل الأول: مقدمة 8
2 . الفصل الثاني: الخلفية النظرية 9
2 . 1 . تمهيد 9
2 . 2 . الإقليم 9
2 . 2 . 1 . أنواع الأقاليم 10
2 . 2 . 2 . الأقلمة وادارة الإقليم 12
2 . 3 . مفهوم التخطيط ومستوياته وأهدافه 13
2 . 3 . 1 . مستويات التخطيط 14
2 . 3 . 2 . أهداف التخطيط: 14
2 . 4 . مفهوم التنمية 15
2 . 5 . مفهوم التخطيط التنموي وابعاده 16
2 . 5 . 1 . أهمية التخطيط التنموي وأهدافه 17
2 . 6 . التخطيط التنموي الإقليمي 17
2 . 6 . 1 . أهداف التخطيط التنموي الإقليمي 18
2 . 6 . 2 . أساليب التخطيط التنموي الإقليمي 18
2 . 6 . 3 . متطلبات التخطيط التنموي الإقليمي 19
2 . 6 . 4 . التخطيط التنموي الاقليمي وعلاقته بالتخطيط الوطني والمحلي 19
2 . 6 . 5 . خصائص ووظائف التخطيط التنموي الإقليمي 20
2 . 6 . 7 . أنواع التخطيط التنموي الإقليمي 20
3. وضع ملامح للإقليم في فلسطين 21
3. 1 . تمهيد 21
3 . 2 . تقسيم الضفة الغربية الى اقاليم 22
3 . 3 . إقليم شمال الضفة (نابلس، طولكرم، قلقيلة، طوباس، جنين، سلفيت) 24
3 . 3 . 1 . مميزات إقليم شمال الضفة 25
3. 3 . 2 . علاقة الإقليم مع المحيط 25
4 . إطار عمل التخطيط على المستوى الوطني 26
4 . 1 . الوضع الوطني ومحدداته 26
4 . 1 . 1 . الموروث الثقافي والطبيعي 27
4 . 1 . 2 . الخدمات التعليمية والصحية 28
4 . 1 . 3 . مصادر المياه 30
4 . 1 . 4 . الزراعة 31
4 . 1 . 5 . الوضع الجيوسياسي 33

4 . 2 . نمط وهيكلية التجمعات 34
4 . 2 . 1 . التضاريس 34
4 . 2 . 2 . التطور العمراني 35
4 . 2 . 3 . الهرمية والحدود الادارية 36
4 . 3 . استخدامات الأراضي 37
4 . 3 . 1 . استخدامات الأراضي 38
5 . التقييمات القطاعية 40
5 . 1 . السكان والديمغرافية 40
5 . 1 . 1 . حجم السكان 40
5 . 1 . 2 . كثافة السكان 43
5 . 1 . 3 . هرمية الخدمات 44
5 . 2 . الاسكان 44
5 . 2 . 1 . استخدامات الاراضي 48
5 . 2 . 2 . التصنيف الإداري حسب أوسلو 49
5 . 3 . المواصلات وحركة المرور 50
5 . 4 . البنية التحتية الفنية (مصادر المياه، النفايات الصلبة 51
5 . 4 . 1 . مصادر المياه 51
5 . 4 . 2 . النفايات الصلبة 52
5 . 5 . الخدمات والمرافق المجتمعية 53
5 . 5 . 1 . الخدمات التعليمية 53
5 . 5 . 2 . الخدمات الصحية 54
5 . 6 . الاقتصاد المحلي 56
5 . 6 . 1 . التجارة 56
5 . 6 . 2 . الزراعة 57
5 . 6 . 3 . السياحة 59
5 . 7 . البيئة والموروث الثقافي والطبيعي 60
5 . 7 . 1 . المناخ 60
5 . 7 . 2 . مظاهر السطح 61
5 . 7 . 3 . التلوث البيئي 62
5 . 7 . 4 . التصنيف الزراعي ..... **Error! Bookmark not defined.**
5 . 7 . 5 . الموروث الثقافي والطبيعي 62
6 . التحليل الاستراتيجي 64
6 . 1 . نقاط القوة ..... **Error! Bookmark not defined.**
6 . 2 . نقاط الضعف ..... **Error! Bookmark not defined.**
6 . 3 . الفرص ..... **Error! Bookmark not defined.**

6 . 4 . التهديدات ..... **Error! Bookmark not defined.**
7 . استراتيجية التنمية والتوجهات التنموية 71
7 . 1 . استراتيجية التنمية 71
7 . 2 . التوجهات التنموية 71
7 . 2 . 1 . إقليم زراعي مزدهر 71
7 . 2 . 2 . إقليم خدماتي مزدهر 75
7 . 2 . 3 . إقليم متنوع اقتصاديا 78
5 . الفصل الرابع: المراجع 102

قائمة الخرائط

- خريطة رقم (1): المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين
- خريطة رقم (2): الأقاليم الفلسطينية حسب قرار مجلس الوزراء
- خريطة رقم (3): منطقة الدراسة
- خريطة رقم (4): الموروث الثقافي والطبيعي للضفة الغربية
- خريطة رقم (5): الخدمات التعليمية والصحية للضفة الغربية
- خريطة رقم (6): مصادر المياه للضفة الغربية
- خريطة رقم (7): التصنيف الزراعي للضفة الغربية
- خريطة رقم (8): الوضع الجيوسياسي للضفة الغربية
- خريطة رقم (9): التضاريس للضفة الغربية
- خريطة رقم (10): التطور العمراني للضفة الغربية
- خريطة رقم (11): الحدود الإدارية وهرمية الخدمات للضفة الغربية
- خريطة رقم (12): استخدامات الاراضي للضفة الغربية
- خريطة رقم (13): الحجم السكاني للإقليم الشمال
- خريطة رقم (14): الكثافة السكانية للإقليم الشمال
- خريطة رقم (15): هرمية الخدمات للإقليم الشمال
- خريطة رقم (16): العمران للإقليم الشمال
- خريطة رقم (17): التطور العمراني للإقليم الشمال
- خريطة رقم (18): الحدود الإدارية والمخططات المصادقة للإقليم الشمال
- خريطة رقم (19): توفر التسوية غير المنتهية للإقليم الشمال
- خريطة رقم (20): استخدامات الأراضي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (21): التصنيف الإداري للإقليم الشمال
- خريطة رقم (22): شبكة المواصلات للإقليم الشمال
- خريطة رقم (23): مصادر المياه للإقليم الشمال
- خريطة رقم (24): النفايات الصلبة للإقليم الشمال
- خريطة رقم (25): الخدمات التعليمية ومستوياتها للإقليم الشمال
- خريطة رقم (26): الخدمات الصحية ومستوياتها للإقليم الشمال

- خريطة رقم (27): التصنيف الزراعي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (28): الغطاء النباتي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (29): المرافق السياحية للإقليم الشمال
- خريطة رقم (30): التنوع المناخي لإقليم الشمال
- خريطة رقم (31): الطبوغرافيا للإقليم الشمال
- خريطة رقم (32): مقاومة التلوث للمياه الجوفية للإقليم الشمال
- خريطة رقم (33): الموروث الثقافي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (34): الموروث الطبيعي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (35): محددات وقيود التنمية
- خريطة رقم (36): مشاكل ومخاطر التنمية
- خريطة رقم (37): تصنيف التربة للإقليم الشمال
- خريطة رقم (38): إمكانات وفرص التنمية
- خريطة رقم (39): الغطاء النباتي للإقليم الشمال
- خريطة رقم (40): شبكة المواصلات للسيناريو الأول والثاني
- خريطة رقم (41): الموروث الثقافي والطبيعي للسيناريو الأول والثاني
- خريطة رقم (42): البنية التحتية للسيناريو الأول والثاني
- خريطة رقم (43): الخدمات الصحية للسيناريو الأول والثاني
- خريطة رقم (44): الخدمات التعليمية للسيناريو الأول والثاني
- خريطة رقم (45): التطور العمراني "السيناريو الاول"
- خريطة رقم (46): قطاع السياحة "السيناريو الاول"
- خريطة رقم (47): القطاع الزراعي والصناعي "السيناريو الاول"
- خريطة رقم (48): المخطط التنموي الإقليمي "السيناريو الاول"
- خريطة رقم (49): التطور العمراني "السيناريو الثاني"
- خريطة رقم (50): قطاع السياحة "السيناريو الثاني"
- خريطة رقم (51): القطاع الزراعي والصناعي "السيناريو الثاني"
- خريطة رقم (52): المخطط التنموي الإقليمي "السيناريو الثاني"

قائمة الاشكال

- الشكل (1): نسب مساحة الأقاليم في الضفة الغربية
- الشكل (2): نسبة الموروث الثقافي والطبيعي بالنسبة للضفة الغربية
- الشكل (3): نسبة الخدمات التعليمية والصحية بالنسبة للضفة الغربية
- الشكل (4): نسبة مصادر المياه بالنسبة للضفة الغربية
- الشكل (5): نسبة الأراضي الزراعية للضفة الغربية
- الشكل (6): نسبة استخدامات الأراضي للضفة الغربية
- الشكل (7): نسبة عدد سكان الأقاليم في الضفة الغربية

- الشكل (8): نسب العمران للإقليم الشمال
- الشكل (9): نسب المخططات المصادقة للإقليم الشمال
- الشكل (10): نسب استخدامات الاراضي للإقليم الشمال
- الشكل (11): نسب التصنيف الاداري للإقليم الشمال
- الشكل (12): الخدمات التعليمية للإقليم الشمال
- الشكل (13): الخدمات الصحية للإقليم الشمال
- الشكل (14): نسب التصنيف الزراعي للإقليم الشمال
- الشكل (15): نسب تصنيف التربة للإقليم الشمال
- الشكل (16): نسب الغطاء النباتي للإقليم الشمال
- الشكل (17): نسب الطرق المصنفة للسيناريوهين
- الشكل (18): نسب مناطق التوسع السكاني حسب القيمة الزراعية للسيناريو الاول
- الشكل (19): المساحة اللازمة للتوسع لكل محافظة للسيناريو الأول والثاني
- الشكل (20): نسب مناطق القطاع الزراعي والصناعة "السيناريو الاول"
- الشكل (21): نسب مناطق القطاع الزراعي والصناعة "السيناريو الثاني"

قائمة الجداول

- جدول(1): أعداد سكان المحافظات من 2007 الى 2016
- جدول(2): الاحصائيات الزراعية لإقليم الشمال
- جدول(3): تقييم التوجهات التنموية
- جدول(4): مساحة التوسع المستقبلي للسيناريو الأول والثاني

1 . الفصل الأول: مقدمة

تحية طيبة وبعد:

بعد موافقة قسم هندسة التخطيط العمراني في جامعة النجاح الوطنية على فكرة مشروع التخرج التي تم طرحها وهي وضع مخطط إقليمي تنموي لشمال الضفة الغربية، سأقوم بتقديم هذا البحث المتواضع للمشروع وتطبيق المبادئ والأساليب العلمية التي تلقيتها خلال فترة دراستي، متمنيا ان أكون عند حسن ظنكم بي وان ينال هذا البحث اعجابكم.

من خلال النظر الى الواقع الفلسطيني وما يعانيه من مشاكل تخطيطية وتنظيمية بشكل عام والمتعلقة بالتخطيط التنموي الإقليمي بشكل خاص، بسبب عدم توفر القوانين والتشريعات اللازمة من جهة او بسبب عدم ملائمة القوانين مع الواقع الفلسطيني الحالي الناتج عن قدمها من جهة أخرى، حيث يقسم التخطيط في فلسطين حسب قانون التخطيط والتنظيم الأردني الى ثلاثة مستويات وهي:

1. التخطيط الوطني: والذي تم ممارسته بشكل جزئي «المخطط الوطني المكاني».
2. التخطيط الإقليمي: لم تتم ممارسته حتى الان وانما تم عمل دراسات لم ترقى بالمستوى المطلوب ولم يتم اعتمادها ومصادقتها «المخطط الاقليمي للضفة عام 1998م» بالإضافة الى المخططات البريطانية «مخطط(RJ_5)، مخطط(S_15)».
3. التخطيط المحلي: الممارس بشكل فعلي من «مخططات هيكلية».

ويهدف المشروع الى اعداد مخطط تنموي إقليمي لشمال الضفة 2016-2025 من خلال تنظيم استخدامات الأراضي، واقتراح سياسات تخطيطية على المستوى الإقليمي، بحيث يتم مع تطبيق مبدأ التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

وتم الاستناد في عمل هذا المشروع الى:

- المخطط الإقليمي للضفة الغربية عام 1998م.
- المخططات البريطانية، RJ – 5، S – 15 .
- مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية (دليل التخطيط العمراني الفلسطيني).

ومن خلال الإجابة على أسئلة البحث يمكن وضع تصور عن الخلفية النظرية، ومن ثم ربطها بالواقع الفلسطيني، ومناقشة إطار العمل، وهذا ما يتناوله هذا البحث، واسئلة البحث هي كالاتي:

1- ما هو مفهوم كل من الإقليم والتخطيط والتنمية والتخطيط التنموي الإقليمي؟
2- ما هو مفهوم التخطيط الإقليمي التنموي في فلسطين؟
3- كيف يمكن تطبيق التخطيط التنموي الإقليمي في فلسطين؟

2 . الفصل الثاني: الخلفية النظرية

2 . 1 . تمهيد

تقدم الخلفية النظرية لمحة سريعة عن المفاهيم والمصطلحات التي سيتم استخدامها في البحث، بالإضافة الى النماذج والنظريات التخطيطية الممكن تطبيقها في الواقع الفلسطيني، حيث سيتم توضيح المقصود بالإقليم وانواعه بالإضافة الى مفهوم التخطيط ومستوياته وأهدافه، ثم الانتقال الى مفهوم التخطيط الإقليمي وعلاقته بمستويات التخطيط الأخرى وخصائصه ووظائفه وانواعه، مرورا بمفهوم التنمية والتخطيط التنموي، حتى الوصول الى مفهوم التخطيط التنموي الإقليمي.

وبعد التعرف على المفاهيم والمصطلحات بشكل عام سيتم تحديد ملامح للإقليم في فلسطين واعتماد الأسلوب المناسب لعمل ذلك، ومن ثم تقسيم الضفة الى أقاليم واختيار الإقليم الذي سيتم عمل مخطط تنموي إقليمي له، وأيضا تحديد مفهوم التخطيط التنموي الإقليمي على المستوى الفلسطيني.

وفي نهاية هذا الفصل سوف اتطرق الى الحديث عن تجارب عالمية مثل تجربة الدنمارك وتجربة عربية مشابه في طبيعة قوانينها وحالتها مع الضفة الغربية وهي تجربة الأردن، وفي النهاية التجربة او المحاولة الفلسطينية في التخطيط التنموي الاقليمي.

2 . 2 . الإقليم

لا يوجد تعريف محدد للإقليم وذلك لأن عملية التنمية تعالج مشاكل وامكانيات متشابه تماما بين المناطق المختلفة لنفس البلد، ولذلك يتم تحديد معنى الإقليم بالنظر للمشاكل او الإمكانيات التي سيتم معالجتها، وينعكس ذلك على المساحة التي سيتم اعتمادها للإقليم. وهذا يعطي تعريفات متعددة للإقليم وبالتالي يؤكد على أن تحديد نوع المشكلة وحجمها مكانيا وطرق معالجتها أهم من تحديد الأساليب التخطيطية او الأهداف.

يستخدم مصطلح الإقليم بمعانٍ مختلفة: إذ غالباً ما تسمى الأقاليم الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة أو اقترانها المكاني بالأقاليم، كما تسمى الوحدات الإدارية المحلية للمدن أو المحافظات أو الدول

كذلك بالأقاليم. وكذلك يطلق الإقليم على مجموعة من الدول المتجاورة مثال: إقليم الشرق الأوسط. فهو يعد مفهوماً أولياً في الجغرافية البشرية، ويمثل في الوقت نفسه منظومة مكانيه بشرية أيضاً.

وفي هذا السياق لا بد أن نستعرض بعضاً من تعريفات الإقليم: فقد عرف عادل عبد السلام في كتابه "الأقاليم الجغرافية السورية" الإقليم الجغرافي: بأنه وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر (عبد السلام، ص 6)

ويعرف ويتليسي Whittlesey الإقليم بأنه جزء متميز من سطح الأرض، ويعرفه الجغرافي الأمريكي تِيتا Teita على النحو الآتي :يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، واقتصادية وسياسية، واجتماعية.

ويعرفه ألايف Alaev بأنه مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، وبترابط العناصر المكونة له، وبالكلّية، التي تعد شرطاً موضوعياً ونتيجةً موضوعيةً لتطور هذا المكان، في حين يعرفه شاريغن sharigen على النحو الآتي: الإقليم- مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له، التي تتميز بالوحدة، والارتباط المتبادل، والكلية، ويعرفه بِستون piston أنه مكان ذو منظومة متكاملة من الروابط، يتميز ببنية وظيفية مكانية، وتنظيم داخلي.

وقد يكون معنى الإقليم :المساحة التي تتوفر فيها صفات خاصة تجعل من السهولة تحديدها وتمييزها عن باقي المناطق وهذه الصفات يمكن ان تكون عمرانية أو اقتصادية أو اجتماعية (الحجامي،2010)، أو" منطقة جغرافية تتمتع ببعض الخصائص المتجانسة التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى"، وقد حدد سميث عدة معايير يجب ان تتوفر في الإقليم وهي:

1- يجب ان يكون كبير الى الحد الذي يتوفر فيه فريق من الإداريين المحترفين.
2- يجب ان يحتوي على ظهير رحلات العمل اليومية الرئيسية (وهذا المعيار يستخدم عند تنظيم حركة المرور).
3- ان يحتوي على مناطق التركز البشرية (يستخدم هذا المعيار لإدارة الخدمات كالصحة والتعليم ...الخ).
4- أن يتضمن المصادر والموارد لتوفير الخدمات الضرورية.
5- أن يأخذ في الاعتبار العامل الطبوغرافي (يستخدم هذا المعيار عند إدارة بعض الخدمات مثل الصرف الصحي).

2 . 2 . 1 . أنواع الأقاليم

ويرى جون كلاسون (J.Glasson) ان هنالك وجهتي نظر في تحديد نوع الإقليم، الأولى شكلية أو اصطلاحية (Formal Region) والثانية تحدد الإقليم على الأساس الوظيفي (Functional Region) وينسحب النوع الأول على التأكيد على تشابه الصفات المختارة

(Selected Criteria) لأغراض التحديد أو التعريف وهو بهذا المعنى يطلق عليه الاقليم المتجانس(Homogenous Region) . أما الإقليم الوظيفي فهو المنطقة أو المساحة التي يتوفر فيها تماسك وظيفي(Functional Coherence) واعتماد متبادل بين أجزائه وعلى أساس معايير منتخبة لأغراض التحديد وهذا يسمى أحيانا بإقليم بؤرة الاستقطاب (Nodal Or Polarized Region)وهو يضم وحدات مختلفة من المدن والقصبات والقرى وترتبط هذه الوحدات بعلاقات وظيفية فيما بينها.

ان حل مشكلة التخلخل الاقتصادي قد تتطلب تحديد الأقاليم المتجانسة مستخدمين المعيار المناسب المعين، وبالمثل تتطلب حل مشكلة الازدحام تحديد الأقاليم الوظيفية، وفي غياب البيانات الرسمية المناسبة تم استخدام الطرق النوعية البديهية ولكن هذا يميل لان يؤدي الى حدود إقليمية ضبابية التي كلما تم فحصها عن قرب كلما ظهرت أكثر غموضا .وأصبح من المعلوم بأنه قد حدث تحول واضح نحو طريقة كمية لتحديد الأقاليم (الحجامي، 2010).

تختلف الأقاليم وتتنوع باختلاف المعايير والأسس التي استخدمت في تحديها وتصنيفها، وكذلك باختلاف الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويمكن حصر أهم الأقاليم في ثلاث مجموعات رئيسة كالتالي:

1. الأقاليم المتجانسة

وهي عبارة عن مجموعة من الوحدات المحلية التي تشترك في الصفات عند استخدام معيار محدد وواضح، وكذلك تختلف عن الوحدات الواقعة خارج الإقليم حسب ذلك المعيار. ولا يشترط أن يكون الإقليم الناتج متجانس تماما حيث يوجد حدود معينة فمثلا الأراضي التي تقع على ارتفاع 600م عن سطح البحر فيكون التحديد سهل وبسيط، اما إذا لم يكن المعيار واضح جدا مثل معدلات البطالة بحيث يكون متغير باستمرار فيوجد صعوبة في تحديد الإقليم بشكل دقيق. ومن الأمثلة عليها:

- الأقاليم الطبيعية التي تتشابه وتتجانس في بعض الخصائص الطبيعية، مثل: التربة، المناخ، أشكال السطح، النبات الطبيعي... الخ
- الأقاليم الثقافية، مثل: الدين، اللغة، وأحيانا أسس أخرى مثل العرق والسلالة.
- الأقاليم الاقتصادية بجميع أنواعها.

2. الأقاليم الوظيفية

تصنيف الأقاليم إلى أحجام مختلفة حسب وظيفة أو وظائف المكان في كل منها، ويمتاز هذا النوع من الأقاليم غالبا بعدم التجانس إلا في بعض الحالات عندما تخدم مجموعة منها من قبل مكان مركزي واحد، ويمثل الوحدات المحلية التي تعكس درجة معينة من التفاعل فيما بينها، ويوجد طريقتين لعمل ذلك وهما تحليل التدفقات وتحليل التجاذب كما يلي:

أولا: تحليل التدفقات والتي تصف الأمر الواقع أو ما يقوم به الناس فعليا.

حيث يتم تحديد الإقليم بالاعتماد على شدة التدفقات بين المركز المسيطر والمناطق المحيطة به، وكلما اقتربت المسافة بين المركز والمنطقة المحيطة به زادت شدة التدفق وكلما زادت المسافة قلت شدة التدفق او اتجهت الى مركز اخر، وتحدد حدود الإقليم الى المناطق التي تصل فيها التدفقات الى الحد الأدنى.
وتتنوع التدفقات من اقتصادية (مثل التسوق او السفر...الخ) او اجتماعية (مثل المرضى او الطلاب.... الخ) او سياسية (مثل نقل البيانات او البرقيات...الخ) ...الخ.

ثانيا: تحليل الجذب والتي تصف ما يتوقع عمله من الناس (الجانب النظري).

وهو نموذج الجاذبية البسيط الذي يحسب مقدار التفاعل عن طريق المعادلة الناتجة عن حاصل ضرب الكتلة للمركزين بالقسمة على المسافة بينهما، وتعتمد درجة تحديد المتغيرات على دقة البيانات المستخدمة، فيمكن تمثيل الكتلة بمتغيرات مثل السكان او الدخل او العمالة ...الخ، والمسافة بالكيلومتر او الوقت او السعر...الخ.

3. الأقاليم التخطيطيه

وتضم:

- الأقاليم الإدارية: اعتماد الوحدات أو الأقاليم الإدارية القائمة في دولة ما (نظام المحافظات والألوية والأقضية والنواحي) كأقاليم تخطيط.
- أقاليم التخطيط المستحدثة: استحداث أقاليم لأغراض التخطيط والتنمية ما يسمى الأقلمة (REGIONALISATION) وذلك تمييزا لها عن مفهوم الإقليمية (REGIONALISM) الذي يستخدم للتعبير عن النظام الإداري القائم في دولة ما ويشمل هذا المفهوم كذلك الآلية التي يتم فيها صنع القرارات داخل هذا النظام وقنوات سيرها.

2 . 2 . 2 . الأقلمة وادارة الإقليم

والأقلمة هي عملية تحديد الإقليم، ويوجد عدة طرق وذلك حسب الغاية او المعايير التي سيتم استخدامها.
عند وضع الخطة الإقليمية يجب الأخذ في الاعتبار الحدود الإدارية بين المناطق وليس الاعتماد فقط على الحدود المتجانسة أو الوظيفية للإقليم.

تتم عملية إنشاء أقاليم تخطيط جديدة بطرق عديدة أهمها:

(1) **الطريقة البسيطة أو ذات المعيار الواحد**: حيث يعتمد أساس أو معيار معين يتم عليه إنشاء أو تحديد الإقليم أو الأقاليم، ومن أشهر الأمثلة على ذلك أقاليم الأحواض المائية.

(2) **طريقة استخدام عاملين (معيارين) أو أكثر**: استحداث أقاليم تخطيط باستخدام عاملين أو أكثر كما هو الحال في طرق تحليل الحركة بناء على عاملي المسافة والاتجاه، وكذلك طريقة تحليل الجاذبية وقد يستخدم العديد من المؤشرات (Indicators)

والمعاملات (Indices) في اشتقاق وإنشاء أقاليم تخطيط من خلال معالجتها إحصائيا بوساطة الطرق الإحصائية مثل التحليل العاملي (Factor analysis) والتحليل العنقودي (Cluster) و التحليل التمايزي (Discrimination) وغيرها.

2 . 3 . مفهوم التخطيط ومستوياته وأهدافه

للتخطيط تعريفات ومفاهيم كثيرة تختلف باختلاف المعايير والظروف والزمان والمكان والهدف من التخطيط نفسه، فالتخطيط عبارة عن اسلوب علمي للتفكير يستمر يوما بعد يوم يبدأ بوجود مشكلة تدرس وتوضع لها بدائل من الحلول المرادفة يختار إحداها وينفذ ثم يقيم هذا الحل بعد تنفيذه (كمونه ,٢٠٠٦، ص ٧٢) .

اما الدكتور وليد عبد الله فقد عرفه على انه " عملية شاملة تمس جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ وتستجيب الى قانون التطور المبرمج والنسبي للاقتصاد الوطني، وأهمية التوازن بين الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني... ، وتقليل أثر التقلبات الاقتصادية غير العادية واختلال التوازن غير الاعتيادي والأزمات"(عبد الله ,٢٠٠٧).

كما عرف (Chand) التخطيط بانه " ذلك القرار الذي تتخذه السلطات العليا في الدولة لمجموعة معينة من الأهداف تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة في سبيل الوصول الى غايات تبناها المجتمع من اجل تنمية قدراته اقتصاديا واجتماعيا"(سلمان، ص ١٣).

بينما عرف (هول) بان التخطيط الحديث " عملية مستمرة تهدف عن طريق البحث الى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام (الحضري) وانه عن طريق مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع الى اي مدى كانت السيطرة فعالة والى مدى ستحتاج فيه تحويرات لاحقة." في حين يعرف (كي.جي.بتن) التخطيط الحديث (هو عملية وضع اهداف محددة لما يجب عمله في المستقبل (المدى القصير او المتوسط او البعيد) ووضع الوسائل المناسبة التي ينبغي استخدامها لتحقيق تلك الاهداف) (بتن ,١٩٨٥).

التخطيط هو موضوع مطلق، يمكن أن يكون موضوعاً اقتصادياً، اجتماعياً أو عمرانياً وكذلك يشمل عدة قاعات مثل:

١-التخطيط بالمفهوم الاقتصادي، ويشمل (الصناعي والتجاري والزراعي) .
٢-التخطيط بمفهوم الباحث الاجتماعي، ويشمل (التخطيط الصحي والتخطيط الخدمي).
٣-التخطيط العمراني، ويشمل (كافة الجوانب العمراني) .

ومهما كان نوع هذا التخطيط فإنه:
" أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية، أو في المؤسسة وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد

والإمكانات في تحقيق أهداف محددة أو تحسين أوضاع معيشية، بشرط أن يكون الاستخدام محققاً لأكبر قدر من الإنتاج ومساعداً على تحقيق قدر كبير من التنمية"(عبد الحميد).

2 . 3 . 1 . مستويات التخطيط

والتخطيط له مستويات فإذا كان التخطيط على مستوى الدولة ككل يسمى " تخطيط وطني " وإذا كان على مستوى منطقة بعينها او إقليم يسمى " تخطيط اقليمي" وإن كان على مستوى مدينة أو قرية يسمى " تخطيط عمراني" وإن كان على مستوى جزء من قرية أو مدينة يسمى "تخطيط محلى " أو" تخطيط تفصيلي" .

يوجد علاقة وثيقة بين مستويات التخطيط المكاني الثلاث (الوطني، الإقليمي، المحلي) حيث أن التخطيط الوطني والإقليمي يتعاملان بشكل شامل وواسع مع المتطلبات العمرانية ويشكلان مرجعية قانونية ومالية وإدارية عليا للتخطيط المحلي، وذلك لان التجمع العمراني يمثل نقطة بؤرية او مركزية للمساحة الجغرافية الممتدة خارج حدودها الإدارية (الظهير) والواقعة ضمن دائرة تأثيرها التي تعتبر جزء من مساحة الإقليم.

2 . 3 . 2 . أهداف التخطيط:

تحقيق الاستدامة والكفاءة والفعالية من خلال تحقيق التوزيع العادل والامثل للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ضمن الإقليم بالدرجة التي تضمن استخدام للإمكانات البشرية والموارد الطبيعية المتوفرة بشكل مناسب، من اجل النهوض في عملية التنمية لهذه الأنشطة، وبالتالي تنمية عموم الإقليم وفق منظور قومي يهدف إلى إذابة الفوارق وتحقيق الموازنة في توزيع الموارد والخدمات بين أجزاء الإقليم المختلفة.

ويعتمد التخطيط في تحقيق اهدافه على اتباع ثلاثة انواع من الخطط:

١-الخطط قصيرة المدى.
٢-خطط الآماد الوسطى (الخطة الخمسية) .
٣-خطط طويلة الامد (الخطط المتطورة) وتقدر بين 15-20سنة.

عوامل تطبيق التخطيط كنمط إنمائي :

يوجد معايير تتحكم في تطبيق التخطيط كجزء أساسي في عملية التنمية، ويختلف أثر التخطيط باختلاف هذه المعايير وتناسبها، وهي كلاتي:

1- المساحة وما تتضمنه من تنوع للموارد الطبيعية.

2- خصائص النمو السكاني.
3- التركيب الثقافي والاجتماعي للسكان.
4- مدى تطور الدولة (دولة نامية او متطورة...الخ).
5- خصائص وطبيعة الأهداف.
6- النظام الاقتصادي للدولة.

2 . 4 . مفهوم التنمية

التنمية مصطلح ظهر في قاموس التداول السياسي الدولي في عقد الخمسينات من هذا القرن، أي بعد مرور سنوات قليلة على الحرب العالمية الثانية التي تميزت بتصاعد حركة الاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر وبدخولها إلى منظمة الأمم المتحدة. وانطلاقاً من النظرية الغربية للتنمية التي وضعها الباحثون الغربيون أطلقت الدول الغربية المستعمرة ذاتها مصطلح "الدول النامية "، أي الدول الآخذة في التحول التدريجي نحو التقدم عبر تبني فكرة التنمية في بنية مجتمعها لا سيما البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن لم يتسنى لها الوصول إلى النتائج التقدمية المرجوة عبر المشروع التنموي الذي تبنته.

إن التنمية والإنماء مفهومان مترادفان حيث أنهما يهدفان إلى نمو الإنسان وتطويره داخل المجتمع، وقد عرّف العالم الاقتصادي "فرانسوا برّو" الإنماء بأنه مزيج أو مجموعة من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لشعب من الشعوب، تمكنه من زيادة إنتاجية الكلي الحقيقي، زيادة شاملة مطردة.

وقد تنوعت التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية ومعطياتها؛ وذلك بتنوع الرؤية بينة المفكرين والبحاثة الاجتماعيين والاقتصاديين؛ حيث كل منهم يعكس رؤيته وفق معطياته الفكرية، وذلك بين رؤية التي تعلق بإحداث نمو مطرد بالبنية الاقتصادية عبر إحداث مزيد من الإنتاجية الزراعية والصناعية، وفق رؤية الاقتصاديين؛ ومنهم من أضاف إلى ذلك البنية الاجتماعية أي تحقيق متطلبات الإنسان المعيشية وانتشاله من الفاقة والعوز.

في الحقيقة نجد أن التنمية عمل شامل يطال جميع مستويات الحياة الإنسانية وكل حلقة من حياة الإنسان (الاقتصاد، الاجتماع، الاتصال، السياسة، الإدارة، التكنولوجيا.... الخ)، ولا يكفي أن نعمل على تنمية المجتمع من حيث البنية التحتية والفوقية، إنما يجب أن يطال البنية البيئة، أي الوسط الطبيعي المحيط بالإنسان، وذلك في سبيل المحافظة على الموارد البيئة الغير متجددة من جهة، والمحافظة على استمرارية وجودها للأجيال المقبلة من جهة أخرى، مع الحفاظ على الوسط الطبيعي المحيط بالإنسان من التلوث كونه يشكل المصدر الأساسي لبقائه على قيد الحياة بصحة جيدة خالية من الأمراض(المصري،2008).

وبالتالي فإن العملية التنموية هي عبارة عن أسلوب ووسيلة تهدف نمو الفرد وزيادة إنتاجه الاقتصادية وتحسين أحواله المعيشية في ظل تخطيط منظم تضمن حقوق الإنسان وتوفر له فرص الإنتاج والإبداع في ظل بيئة طبيعية سليمة. وبالتالي فإن هذه العملية سوف تطال أبعاد ثابتة تسعى إلى تحقيق مزيد من التقدم للمجتمع عبر هذه الأبعاد(المصري،2008).

لقد كان مفهوم التنمية في الدول النامية يركز على النمو الاقتصادي ويعتبره التنمية بحد ذاته، وينظر إلى التصنيع على أنه الطريق الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تم اكتشاف خطأ هذا التوجه في نهاية الستينيات من القرن العشرين، حيث حصل تغيير في مفهوم التنمية مع ظهور فكرة التوزيع مع النمو وأصبح ينظر إلى عملية التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة أو الفوارق الإقليمية في المجتمع. وقد أدى هذا التغيير إلى ظهور استراتيجيات تنموية جديدة، منها:

- استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان وخاصة المجموعات الأقل حظاً في الأقاليم والمناطق.
- استراتيجية الاعتماد على الذات كبديل للاعتماد على المعونات الخارجية كمصدر لمشاريع التنمية.

هذه الاستراتيجيات الجديدة عملت على اعتماد التخطيط اللامركزي بدلاً من المركزي وكذلك زيادة الاهتمام بالتخطيط الإقليمي والمشاركة الشعبية من أجل التخفيف من حدة المشاكل والسلبيات التي نجمت عن تطبيق الاستراتيجيات التنموية غير المناسبة وغير المتوازنة من جهة، والعمل على بناء القدرات البشرية وإحداث التنمية الذاتية بمشاركة فاعلة لكل القطاعات.

2 . 5 . مفهوم التخطيط التنموي وابعاده

يختلف مفهوم التخطيط عندما تضاف اليه صفة وكذلك خصائصه، وعند الحديث عن التخطيط التنموي لابد من التفريق بين نوعين من التخطيط وهما التخطيط التنموي والتخطيط الاقتصادي، فالتخطيط من منظور اقتصادي يعرف على أنه حزمه من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة.

أما التخطيط من منظور تنموي فقد عرّفه جونز ميردال J.Myrdal على أنه برنامج يظهر استراتيجية الدولة على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي (غنيم،1999) .

حيث يعتبر تعريف وترسون (Waterson) للتخطيط التنموي التعريف الأكثر شمولا ويعتبره مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدّلات التقدّم

الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسيّة التي من شأنها أن تقف عائقًا في وجه تحقيق هذا الهدف (غنيم،1999) .

ويمكن الاستنتاج بأن التخطيط التنموي عبارة عن مجموعة شاملة ومتكاملة من الإجراءات التي تنفذ ضمن برنامج معد بشكل مرحلي مدروس بدقة، حيث يتم تنظيمها وتشريعها على مستويات مكانية مختلفة باختلاف طبيعة وخصائص هذه الإجراءات، مع عمل مشاركة مجتمعية وخلال فترة زمنية محددة، بحيث يتم تحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية المستغلة وغير المستغلة، للوصول الى الأهداف التنموية المرغوبة للمجتمع، وكذلك تقييم النتائج وتعديلها بحيث تبقى ضمن دائرة السيطرة المرغوبة.

يلاحظ أن عملية التخطيط التنموي تشتمل في جوهرها عددًا من المحاور الهامة، فكل عملية تخطيط تعتبر أسلوب منظم لمجموعة من الإجراءات خلال فترة زمنية محددة تهدف الى تحقيق هدف او عدة اهداف، بحيث يسعى التخطيط التنموي الى احداث تغيير داخل المجتمع بحيث يكون شامل او يأخذ جانب معين والعمل على ضبطه، ومن الممكن أن يقتصر على إقليم معين أو على أي مستوى مكاني من خلال التنبؤ الذي يتم من خلاله رسم الصورة الواضحة والمرغوبة لما سيكون.

2 . 5 . 1 . أهمية التخطيط التنموي وأهدافه

تكمن أهمية التخطيط التنموي في مجموعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي أهمها (خطاب،1989) :

1- تحقق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع وإعادة توزيع الدخول بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول.
2- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتوظيف السليم للموارد البشرية.
3- تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة ونوعية حياة السكان.
4- التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية طبقيًا وإقليميا.
5- المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية.

2 . 6 . التخطيط التنموي الإقليمي

تختلف التعريفات باختلاف أشكال وأنواع التخطيط التنموي الإقليمي من جهة وباختلاف المدارس الاقتصادية أو الجغرافية التي ينتمي إليها واضعوا هذه التعريفات من جهة أخرى. ومن الأمثلة عليها:

- تعريف الدن (Alden): "ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة".
- تعريف كونيرز(Conyers): "نوع من أنواع التخطيط التنموي الذي يركز فقط على إقليم معين أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد، وهو يهدف

إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإقليم وإزالة جميع العقبات التي تعترض ذلك".

- تعريف جيلي (Gillei): "هو قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك".
- تعريف لوجان (Logan): "أحد أساليب التخطيط التنموي التي تركز على إقليم معين، وتهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عمليات التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة".

ويمكن القول بان التخطيط التنموي الاقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سوآءا كانت مستغلة او غير مستغلة داخل حدود الإقليم الذي يحتوي على خصائص تميزه عن الأقاليم الأخرى، لتحديد الإمكانيات والقدرات داخل الإقليم والتي سيتم استغلالها للارتقاء بالإقليم وتحقيق الأهداف المرجوة.

2 . 6 . 1 . أهداف التخطيط التنموي الإقليمي

يسعى التخطيط التنموي الإقليمي لتحقيق أهداف واضحة ومحددة وهي:

- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما، ووضع الحلول المناسبة لها.
- التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية وداخل الإقليم الواحد من خلال توزيع عادل لفوائد التنمية.
- إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتقليل الفوارق الطبقية بينهم.
- إشراك الجماهير في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.
- محاربة الفقر وتعزيز اعتماد السكان على أنفسهم واحترامهم لأنفسهم.
- الاهتمام بشؤون البيئة وتحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة.

وبشكل عام يمكن القول إن التخطيط التنموي الإقليمي هو "ذلك النوع من التخطيط التنموي الذي يتناول أو يعالج الأوضاع التنموية بشكل شمولي أو جزئي أو قطاعي في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين".

والتخطيط الإقليمي يقع بين التخطيط على المستوى الوطني أو القومي من جهة والتخطيط على المستوى المحلي (مستوى التجمعات السكانية) من جهة أخرى. ويعمل على تحقيق التنسيق الرأسي بين التخطيط المحلي من ناحية والتخطيط الوطني من ناحية أخرى.

2 . 6 . 2 . أساليب التخطيط التنموي الإقليمي

يتخذ التخطيط التنموي الإقليمي أشكالا وأساليب عديدة، لكل منها أهدافه وأدواته الخاصة، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من هذه الأساليب هما:

1- الأساليب والأشكال التقليدية، وتشمل الأساليب التالية:
- التخطيط الاقتصادي الإقليمي.
- التخطيط الإقليمي المجزأ.
- تخطيط الموارد الطبيعية.

2- الأساليب والأشكال الحديثة، وتشمل الأساليب التالية:
- تخطيط التنمية الريفية المتكاملة.
- التخطيط الإداري الإقليمي.
- تخطيط المجتمع المحلي.

2 . 6 . 3 . متطلبات التخطيط التنموي الإقليمي

يجب ان يكون هناك اللامركزية الإدارية، ويرتبط تطبيقها بقرار سياسي وتعمل اللامركزية على تحقيق المبادئ التالية:
- الاعتماد على الذات.
- ديمقراطية صنع القرار.
- المشاركة الشعبية.

يمكن التمييز بين أربع درجات أو أنواع من اللامركزية هي:

- توزيع المهام.
- توكيل المهام (سلطات شبه مستقلة).
- التفويض بالمهام.
- نقل المهام التخطيطية من الحكومة للمؤسسات غير الحكومية.

2 . 6 . 4 . التخطيط التنموي الاقليمي وعلاقته بالتخطيط الوطني والمحلي

التخطيط التنموي الإقليمي هو من التخطيط الوطني الشامل، حيث يرتبط التخطيط الوطني بالسلطة المركزية ارتباطا وثيقا لان أهدافه تنسيق وتنظيم وحسن استخدام جميع الموارد البشرية والطبيعية داخل الدولة، وتوجيه هذه الموارد لتحقيق أهداف المجتمع ككل في فترة زمنية محدودة، اما التخطيط التنموي الإقليمي فيرتبط بالهيئات المحلية اللامركزية.

يعتبر التخطيط الإقليمي همزة وصل بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي حيث يقوم بتوزيع المشاريع الموجودة في الخطة الدولية في ضوء المحددات والامكانيات المحلية مكانيا. فمثلاً حين يختص التخطيط القومي بالصناعات الثقيلة ويوزعها على الأقاليم طبقا للاعتبارات الموجودة. يقوم التخطيط الإقليمي بتوطينها بالنسبة للمدينة أو للقرية بحيث لا تعاني من تلوث بيئي أو تكدس سكاني أو عشوائيات أو أي متاعب أخرى قد تنتج عن توطين الصناعة في المكان غير المناسب لها.

لذلك فإن هذا المستوى من التخطيط يتعرض بصورة أكثر تفصيلاً من التخطيط القومي لتوزيع التجمعات العمرانية، وكذلك استعمالات الأرض الحالي والمستقبلي، كما يتعرض لشبكة الطرق والنقل والمرور والربط بين التجمعات العمرانية وبعضها البعض سواء داخل الإقليمي .

2 . 6 . 5 . خصائص ووظائف التخطيط التنموي الإقليمي

تكمن أهمية التخطيط التنموي الاقليمي في طبيعة خصائصه ووظائفه، لذلك فان من الضرورة التعرف على هذه الخصائص والوظائف من اجل إدراك أهمية هذا النوع من التخطيط الذي يركز على البعد المكاني وجعله أساسا لكل نشاط تنموي، ولعل أهم النقاط التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال هي:

- التخطيط الإقليمي وسيلة لتنفيذ الخطط الوطنية وتحقيق أهدافها.
- يقوم بالتنسيق بين الهيئات التخطيطية المختلفة.
- يحد من الفوارق الإقليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والانتماء بين الأقاليم من خلال التوزيع العادل والمناسب.
- يعالج المشاكل الرئيسية التي تضعف الدولة من فقر وبطالة وهجرة...الخ.
- تفعيل المشاركة المجتمعية الى حد معين مما يؤدي الى تحسبن نوع الخطط وأهدافها بالإضافة ال مشاركة المجتمع في تحقيقها.
- يحقق التوازن المكاني داخل الإقليم والتوازن المكاني مع الاقاليم الأخرى.

2 . 6 . 7 . أنواع التخطيط التنموي الإقليمي

1- التخطيط التنموي الإقليمي بين الأقاليم ويدرس هذا النوع من التخطيط الإقليمي المشاكل والقضايا الإقليمية التالية:

- الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها.
- حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة والآثار الناجمة عن ذلك.
- مشكلات الفقر والبطالة وسبل مكافحتها والتغلب عليها.
- توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

2- التخطيط التنموي الإقليمي داخل الإقليم الواحد ويهتم هذا النوع من التخطيط بعدد من القضايا، منها:

- عملية تخصيص الموارد وإحلالها في إقليم معين.
- توزيع الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية في الإقليم.
- حركة السكان الداخلية والعمالة ورؤوس الأموال بين أجزاء الإقليم.
- إيجاد علاقات مناسبة مقبولة بين السكان والبيئة داخل الإقليم.

3 . الفصل الثالث: وضع ملامح للإقليم في فلسطين

3. 1 . تمهيد

تخضع فلسطين الى وضع استثنائي بسبب الوضع السياسي وانظمة الحكم التي تعاقبت عليها مرورا بالحكم العثماني والانتداب البريطاني وحكم الأردن والحكم العسكري الإسرائيلي وما نتج عنه من أوامر عسكرية حتى وصول السلطة وما نتج عنه من توقيع على اتفاقية اوسلو التي أدت الى تقسيم الضفة الغربية الى ما يعرف لمناطق أ، ب، ج ... الخ.

بالإضافة الى المحددات والمعيقات الجغرافية المتمثلة بتقسيم فلسطين الى ضفة غربية وقطاع غزة والقدس، وكذلك مصادرة الأراضي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لبناء المستوطنات التي تشكل بحد ذاتها أكبر محدد لعملية التنمية والتخطيط في فلسطين، وكذلك المساحة المحدودة والنقص في المصادر مع وجود نزايد في الطلب على الموارد الناتج عن زيادة النمو السكاني واعداد السكان.

وبسبب كل ما سبق فان وضع تعريف محدد للإقليم في الضفة يواجه صعوبة من حيث تحديد المعايير المناسبة، ولان التخطيط التنموي الإقليمي يستحسن فيه استخدام الإقليم المتجانس فهذا يزيد من الصعوبة، فمثلا إذا تم استخدام طريقة الإقليم المتجانس بمعزل عن التقسيمات الإدارية فسيكون المعنى غير دقيق نسبيا، وتوضح هذه الخارطة المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين:

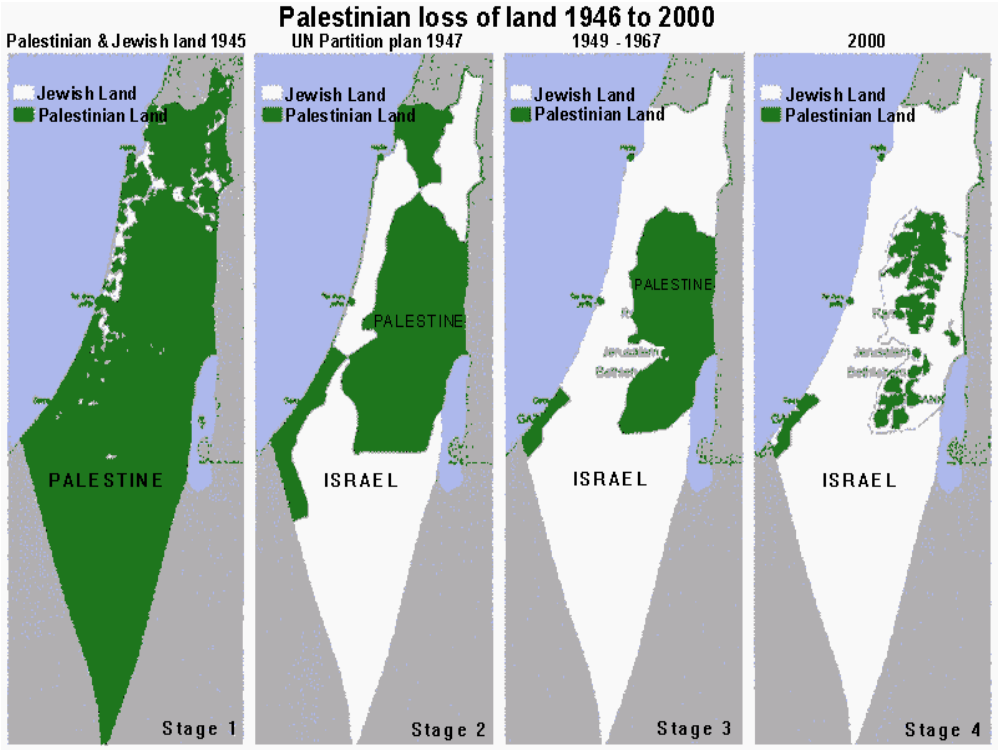

خريطة رقم (1): المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين

3 . 2 . تقسيم الضفة الغربية الى اقاليم

التقسيم الإداري للضفة الغربية هو مجموعة من التقسيمات الإدارية التي طبقت على منطقة الضفة العربية خلال وقوعها تحت مختلف السلطات والأجسام السياسية، وهذه التقسيمات خلفت التقسيم الإداري لفلسطين في فترة الانتداب البريطاني الذي كانت فيه الضفة العربية وقطاع غزة جزءا من 16 قضاء كانت تشكل التقسيم الإداري لفلسطين مع نهاية الانتداب.

بعد حرب 1948م ضُمَّت الضفة الغربية إلى المملكة الاردنية في مؤتمر أريحا عام 1951م وقُسّمت إداريا لثلاثة محافظات، احتلتها اسرائيل خلال حرب 1967م وقسّمتها إلى 4 مناطق، ولما استلمت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الإدارة فيها عبر اتفاق اوسلو، استخدمت السلطة (بعد عام 1995) تقسيما إداريا بإحدى عشر محافظة وحديثا تم تقسيم الضفة الى ثلاثة أقاليم.

جرى تقسيم الضفة الغربية بعد حرب عام 1948 وضمها للأردن إلى ثلاثة محافظات، كالآتي:

- محافظة نابلس(الشمال).
- محافظة القدس(الوسط).
- محافظة الخليل(الجنوب).

وبعد ذلك تم تقسيم الضفة الغربية بعد حرب عام 1967 من قِبل الاحتلال الإسرائيلي إلى أربعة مناطق كما يلي:

- منطقة جنين.
- منطقة نابلس.
- منطقة القدس.
- منطقة الخليل.

وحديثا قام مجلس الوزراء بإقرار أربعة أقاليم فلسطينية، وبالاعتماد على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2016/1/12 فأن القرار ينص على وجود:

- إقليم الشمال الذي يضم محافظات نابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس.
- إقليم الوسط الذي يضم العاصمة القدس المحتلة، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، وأريحا.
- اقليم الجنوب محافظة الخليل.
- إقليم يضم كل محافظات قطاع غزة يسمى بـ "إقليم الساحل".

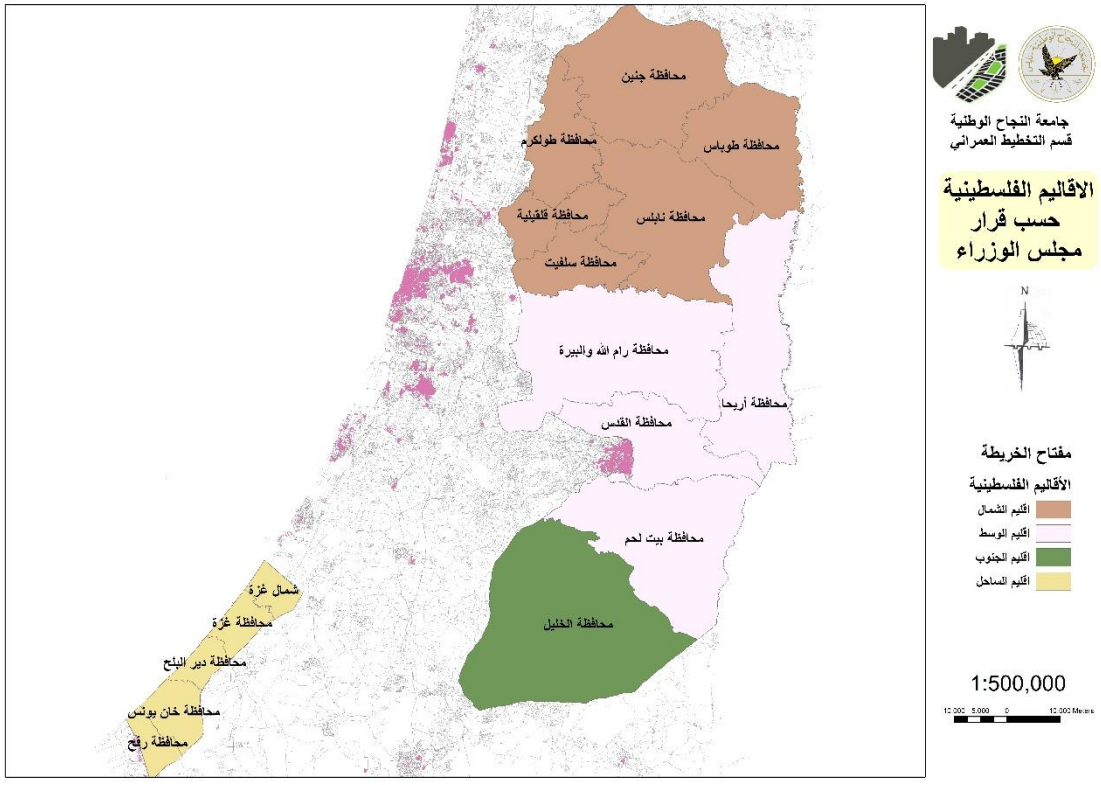

خريطة رقم (2): الأقاليم الفلسطينية حسب قرار مجلس الوزراء

3 . 3 . إقليم شمال الضفة (نابلس، طولكرم، قلقيلة، طوباس، جنين، سلفيت)

ومن الملاحظ أنه تم الاخذ بعين الاعتبار بالحدود الإدارية للمحافظات، بالإضافة الى وقوع هذه المحافظات في شمال الضفة، وبحيث لا يمكن اهمال العلاقة الوظيفية المتكاملة بين كل محافظة وأخرى، وتعتبر مدينة نابلس عاصمة إقليم الشمال.

تم تحديد هذه المناطق في هذا الإقليم لعدة أسباب منها:

- طبيعة التواصل الوظيفي بين هذه المدن.
- الطبوغرافيا المشتركة بشكل عام.
- الحدود الإدارية الواضحة لكل مدينة.
- التنوع في الموارد الطبيعية لكل مدينة.
- تنوع الأنشطة والاعمال لكل مدينة.
- الموقع الجغرافي شمال الضفة.

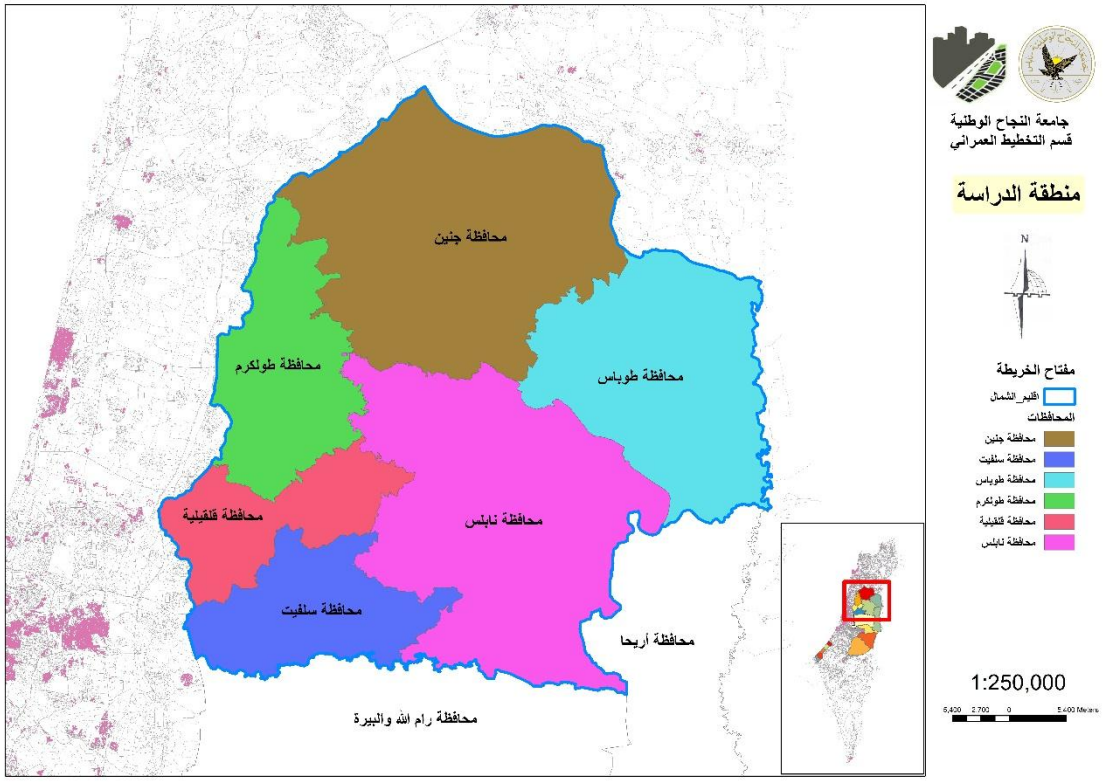

خريطة رقم (3): منطقة الدراسة

3 . 3 . 1 . مميزات إقليم شمال الضفة

ا يقع إقليم الشمال شمال ضفة الغربية، وتبلغ مساحته 2.206.000 دونم تقريبا والتي تشكل نسبة 39% من اجمالي مساحة الضفة الغربية، ويتكون من ستة محافظات، وتعتبر نابلس هي عاصمة الإقليم. وتبعد عاصمة الإقليم عن عاصمة الدولة (القدس) 49 كم تقريبا.

تجتمع في هذا الإقليم كل الخصائص التي يجب أن تتوفر في أي إقليم لأي دولة وهي:

- يكّون الإقليم وحدة جغرافية أو طبيعية واحدة، بمعنى وجود تجانس من حيث الجغرافية والموقع وهو شمال الضفة.
- يشكل هذا الإقليم وحدة اقتصادية، بحيث ان هناك شبه تكامل اقتصادي بين الموارد الطبيعية والبشرية لأجزائه محققاً الاكتفاء الذاتي.
- يشكل الإقليم وحدة اجتماعية، بوجود تجانس اجتماعي لغوي وثقافي وغيره بين سكان كل إقليم.
- يعتبر الإقليم معرفاً على أساس ديموغرافي، أي أنه يعرف على أساس الفئة السكانية التي تقطنه وهم الفلسطينيون.

3. 3 . 2 . علاقة الإقليم مع المحيط

أولا: العلاقة المكانية: يقع إقليم شمال الضفة في قلب فلسطين التاريخية حيث يربط شمال فلسطين بجنوبها وشرقها بغربها، وحدوده كما يلي:

- من الشمال: بيسان، الناصرة، حيفا.
- من الجنوب: إقليم الوسط (رام الله، أريحا).
- من الشرق: الأردن (الضفة الشرقية).
- من الغرب: يافا، تل الربيع، الرملة.

ثانيا: العلاقة الاقتصادية: بشكل عام يعتبر إقليم الشمال إقليم فعال اقتصاديا على مستوى الضفة وتعتبر نابلس العاصمة الاقتصادية للضفة.

ثالثا: العلاقة الثقافية والتاريخية: يحتوي إقليم الشمال على الكثير من المناطق السياحية والتاريخية التي يمكن ان تساهم في العملية التنموية مثل البلدة القديمة في نابلس.

رابعا: العلاقة الخدماتية: سوآءا الخدمات التعليمية او الصحية.

خامسا: العلاقات الاجتماعية.

ويوضح هذا الرسم نسب مساحة أقاليم الضفة:

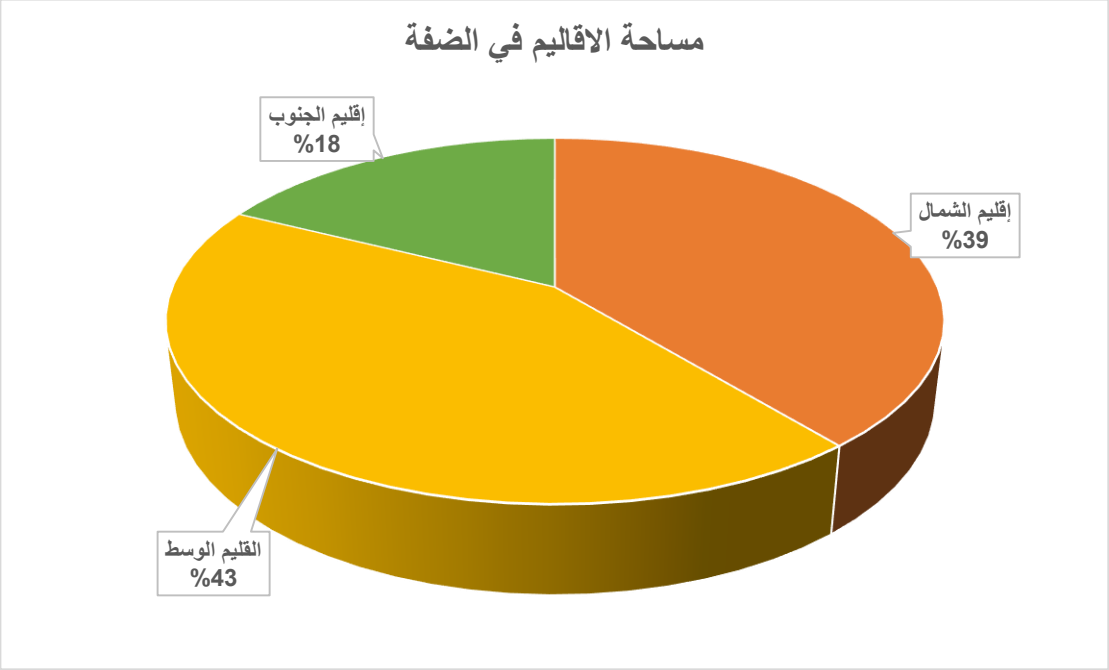

الشكل (1): نسب مساحة الأقاليم في الضفة الغربية

4 . الفصل الرابع: إطار عمل التخطيط على المستوى الوطني

حيث يتم تعريف وتقييم الأوضاع المتعلقة بالإطار التوجيهي على المستوى الوطني و الإقليمي، مما سيوفر معلومات أساسية ومرجعية لجميع الخطوات اللاحقة ويتضمن ما يلي:

•وصف الأوضاع الإقليمية لمنطقة التخطيط مع تقييم للمحددات ذات الصلة بالبنية التحتية الإقليمية والخدمات، وظروف التنمية الاقتصادية، الطلب والعرض على الوظائف.

•وصف وتحليل أنماط التجمعات السكانية وتكوينها في منطقة التخطيط، مع التركيز على المظاهر الفيزيائية والمكانية التي ستؤخذ بالحسبان في الخطوات اللاحقة.

•توثيق وتحليل الوضع القائم لاستخدامات الأراضي، في جميع منطقة التخطيط والمناطق المبنية التي ستشكل الأساس لتحديد متطلبات المنطقة المستقبلية من مختلف استخدامات الأراضي.

4 . 1 . الوضع الوطني ومحدداته

يهدف تقييم الوضع الوطني إلى تحديد وتحليل تأثيره على إقليم الشمال وتأثير إقليم الشمال على، بحيث يتم إجراء تقييم للأوضاع الوطنية التي قد تؤثر على مستقبل تطوير الاقليم، وخصوصاً ما يتعلق باستيعاب النمو السكاني المستقبلي، وفي ظل التحديات الناتجة لتوفير الخدمات والتنمية الاقتصادية.

4 . 1 . 1 . الموروث الثقافي والطبيعي

يوجد الكثير من مناطق التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية بالإضافة الى المواقع التاريخية والثقافية والاثرية في الضفة الغربية، وذلك بسبب الحقب التاريخية التي مرت بها فلسطين بالإضافة الى الخصائص الجغرافية للمنطقة.

ويحتوي إقليم الشمال على نسبة ممتازة من الموروث الثقافي والطبيعي والتي يمكن استخدامها في تنمية حركة السياحة كما يلي:

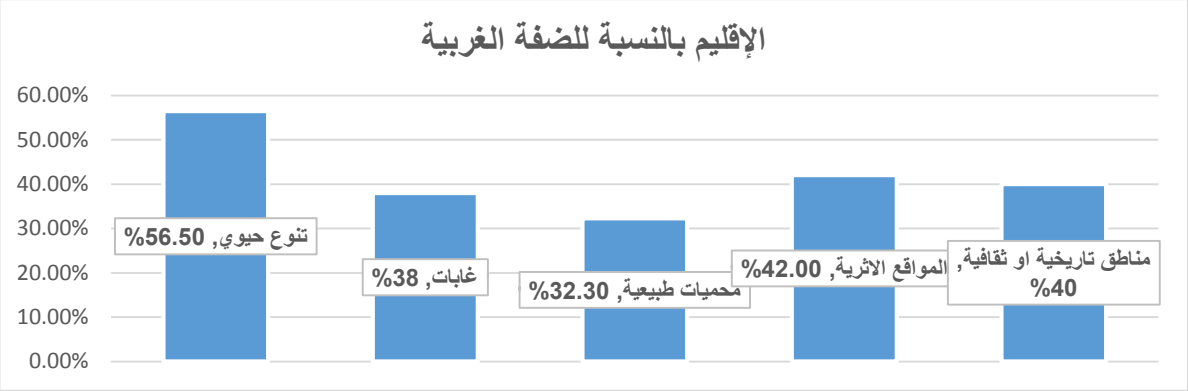

الشكل (2): نسبة الموروث الثقافي والطبيعي بالنسبة للضفة

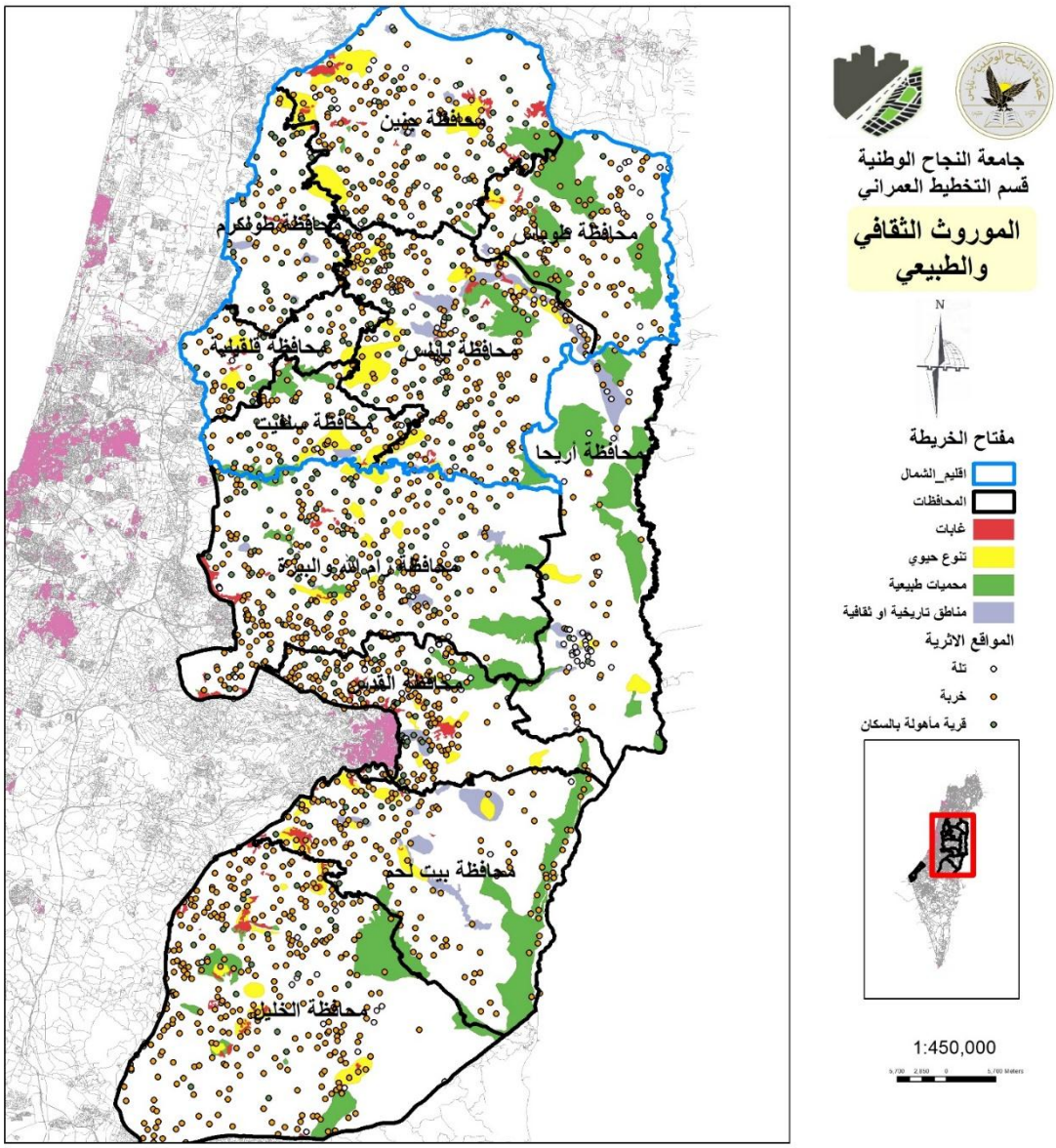

خريطة رقم (4): الموروث الثقافي والطبيعي للضفة الغربية

4 . 1 . 2 . الخدمات التعليمية والصحية

يحتوي إقليم الشمال على خدمات تعليمية وطنية مثل جامعة النجاح الوطنية في نابلس والجامعة الامريكية في جنين والتي تعتبر عنصر جذب وطني بالإضافة الى العديد من الجامعات والمعاهد الإقليمية، وكما يحتوي الإقليم على خدمات صحية متخصصة على مستوى الوطن مثل مستشفى الجامعة والمستشفيات التخصصية الأخرى، وتعتبر هذه الخدمات مراكز جذب للتنمية الحضرية والاقتصادية.

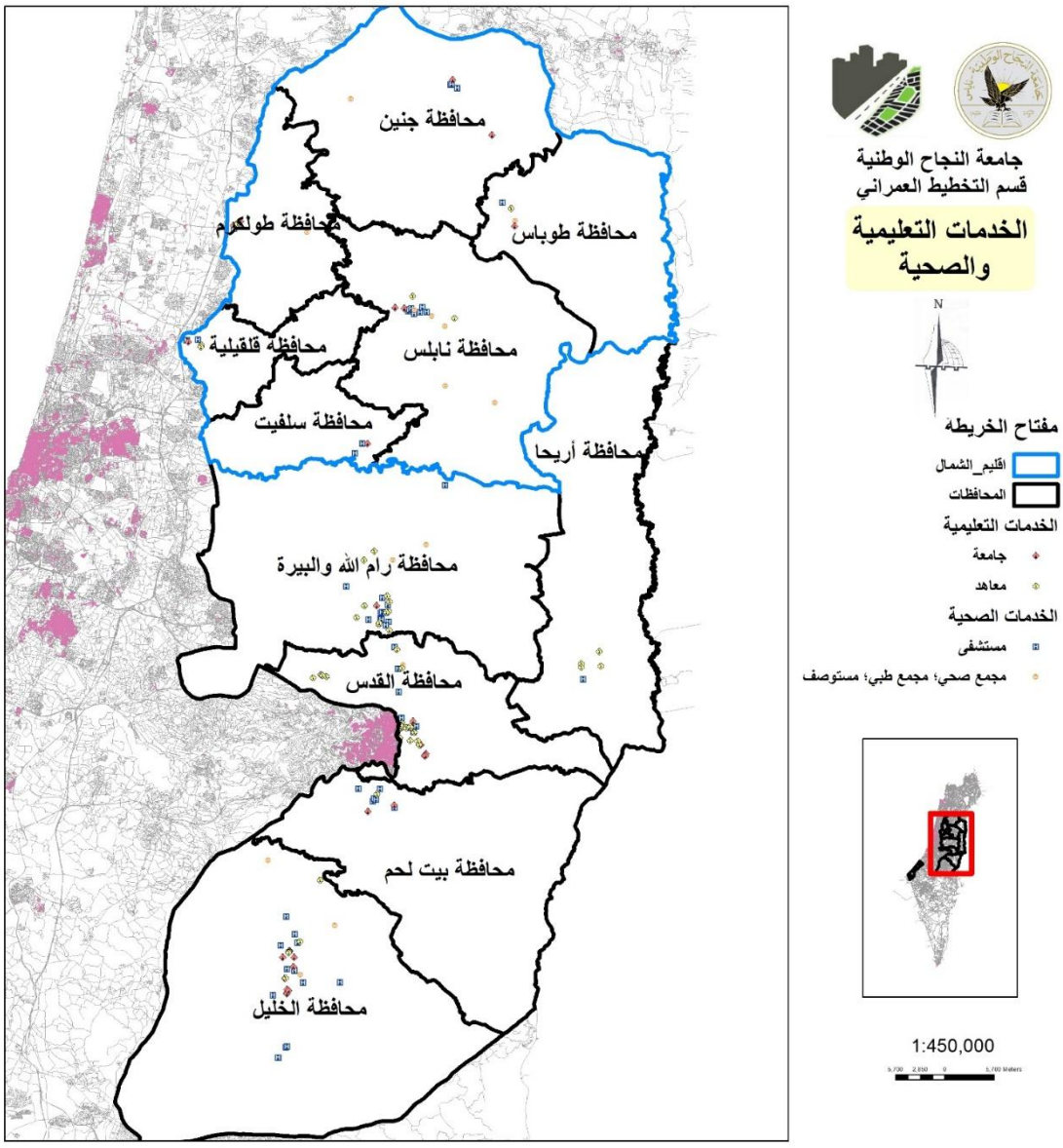

خريطة رقم (5): الخدمات التعليمية والصحية للضفة الغربية

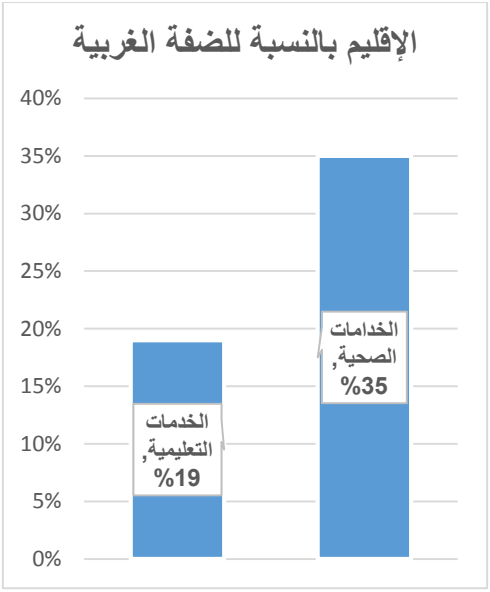

الشكل (3): نسبة الخدمات التعليمية والصحية بالنسبة للضفة الغربية

4 . 1 . 3 . مصادر المياه

بسبب طبيعة التربة الطينية لإقليم الشمال والتي تعتبر مرشح جيد للمياه بالإضافة الى طبيعية المناخ يعتبر إقليم الشمال غني بمصادر المياه الجوفية، وهذا ما ساهم في جعل النشاط الزراعي نشاط أساسي في الإقليم، حيث يحتوي على الكثير من الأبار والينابيع الموجودة في الضفة كما يلي:

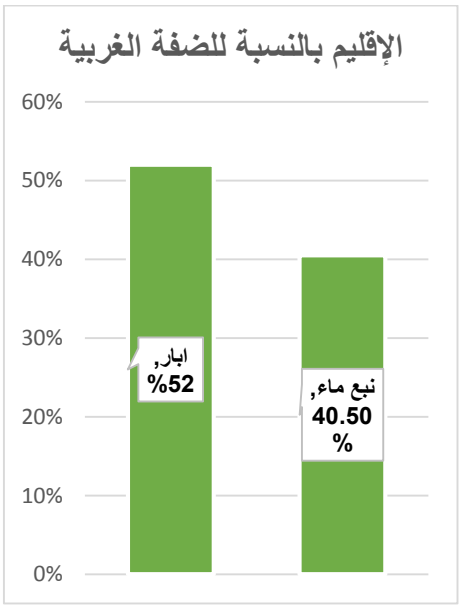

الشكل (4): نسبة مصادر المياه بالنسبة للضفة الغربية

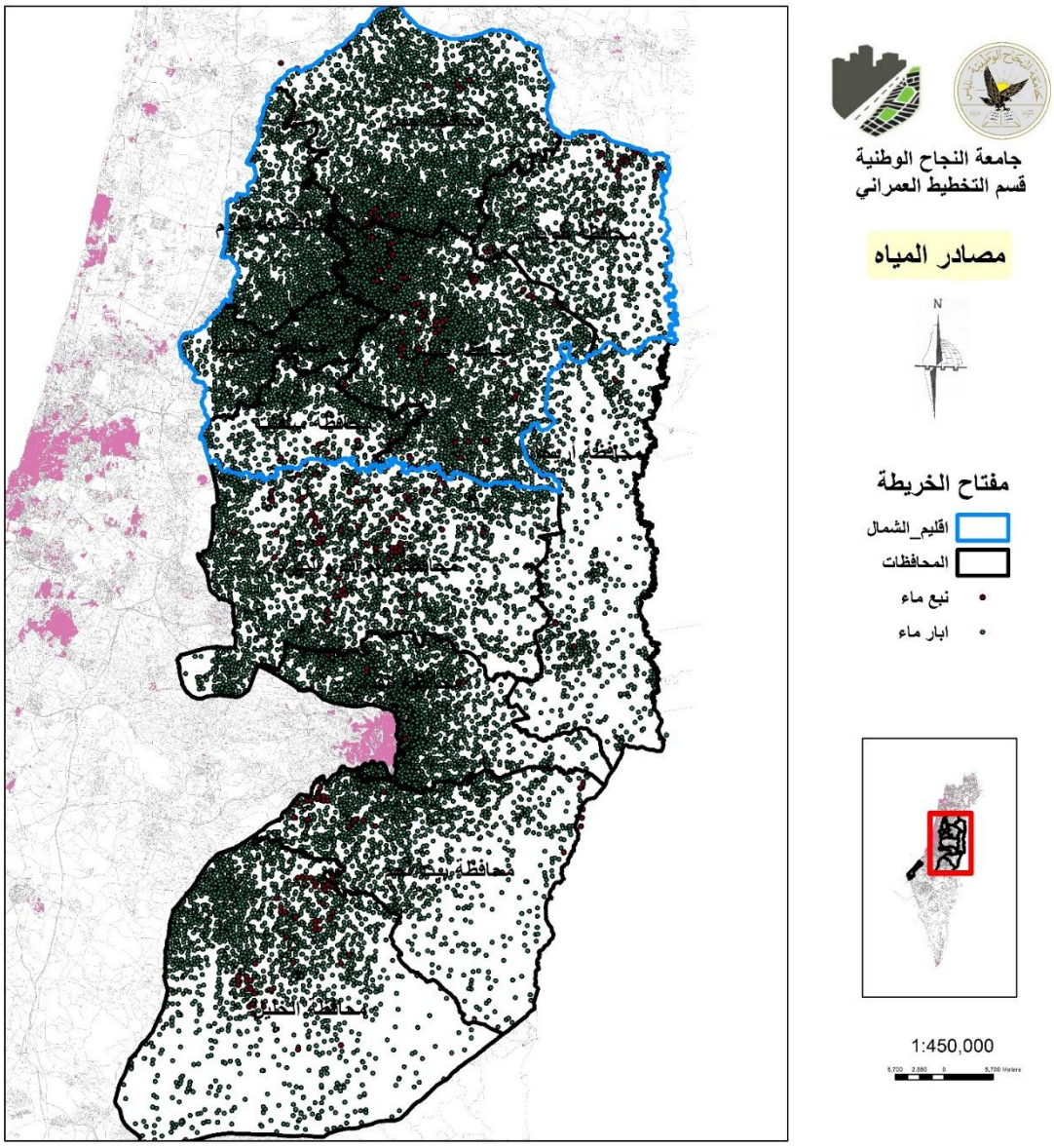

خريطة رقم (6): مصادر المياه للضفة الغربية

4.1.4. الزراعة

يعتبر النشاط الزراعي هو النشاط الأساسي في المحافظات الشمالية بسبب توفر مصادر المياه وطبيعة التربة الخصبة، بالإضافة الى الطبيعة الجغرافية من توفر سهول وأغوار ومناطق شبه ساحلية، وكل هذه العوامل أدت الى التنوع في الزراعة والغطاء النباتي، وتبلغ حصة إقليم الشمال من اجمالي أراضي الضفة الزراعية كما يلي:

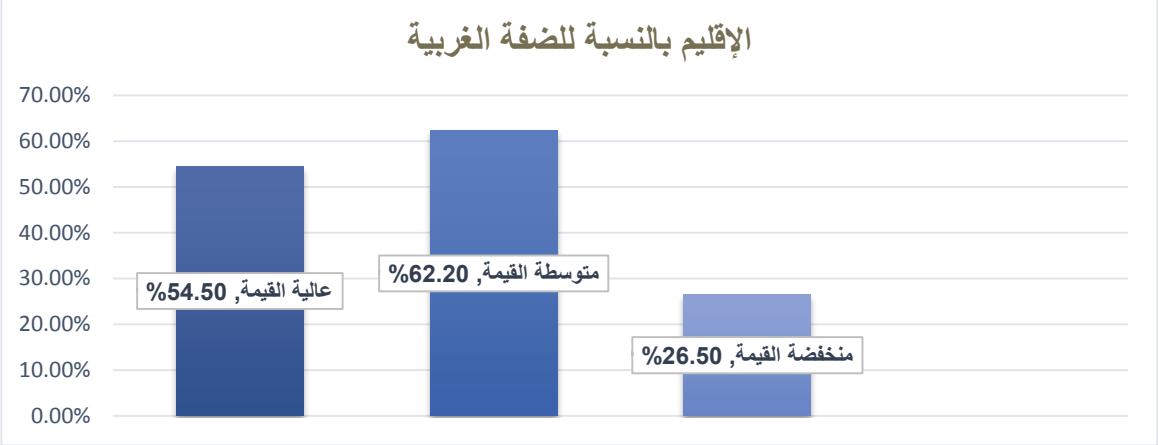

الشكل (5): نسبة الأراضي الزراعية للضفة الغربية

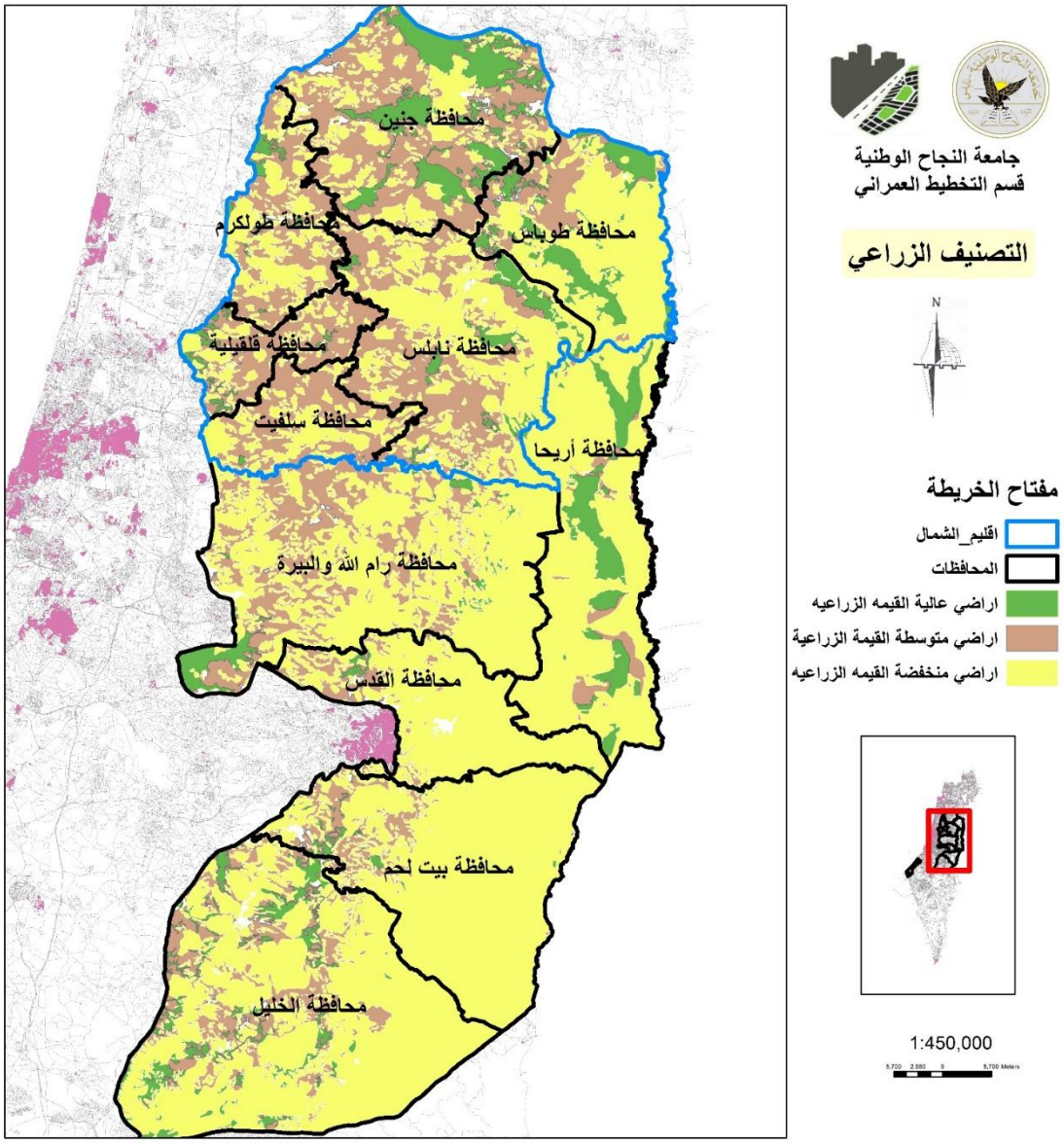

خريطة رقم (7): التصنيف الزراعي للضفة الغربية

4 . 1 . 5 . الوضع الجيوسياسي

يعتبر الوضع الجيوسياسي من العوامل المهمة والمؤثرة في الضفة الغربية، وذلك بسبب التقسيمات الإدارية التي تقسم الضفة الى قطع صغيرة، وكذلك وجدار الفصل العنصري الذي أدى الى عزل إقليم الشمال عن فلسطين التاريخية ومحاصرة التجمعات السكانية والحد من تطورها، ونقاط التفتيش التي أدت الى إعاقة حركة النقل وما تبعها من اثار سلبية على التجارة والتنمية، بالإضافة الى المستوطنات والطرق الالتفافية وما نتج عنها من مصادرة للأراضي، وكل هذه العوامل تحول الى الحد من العملية التنموية في الضفة الغربية.

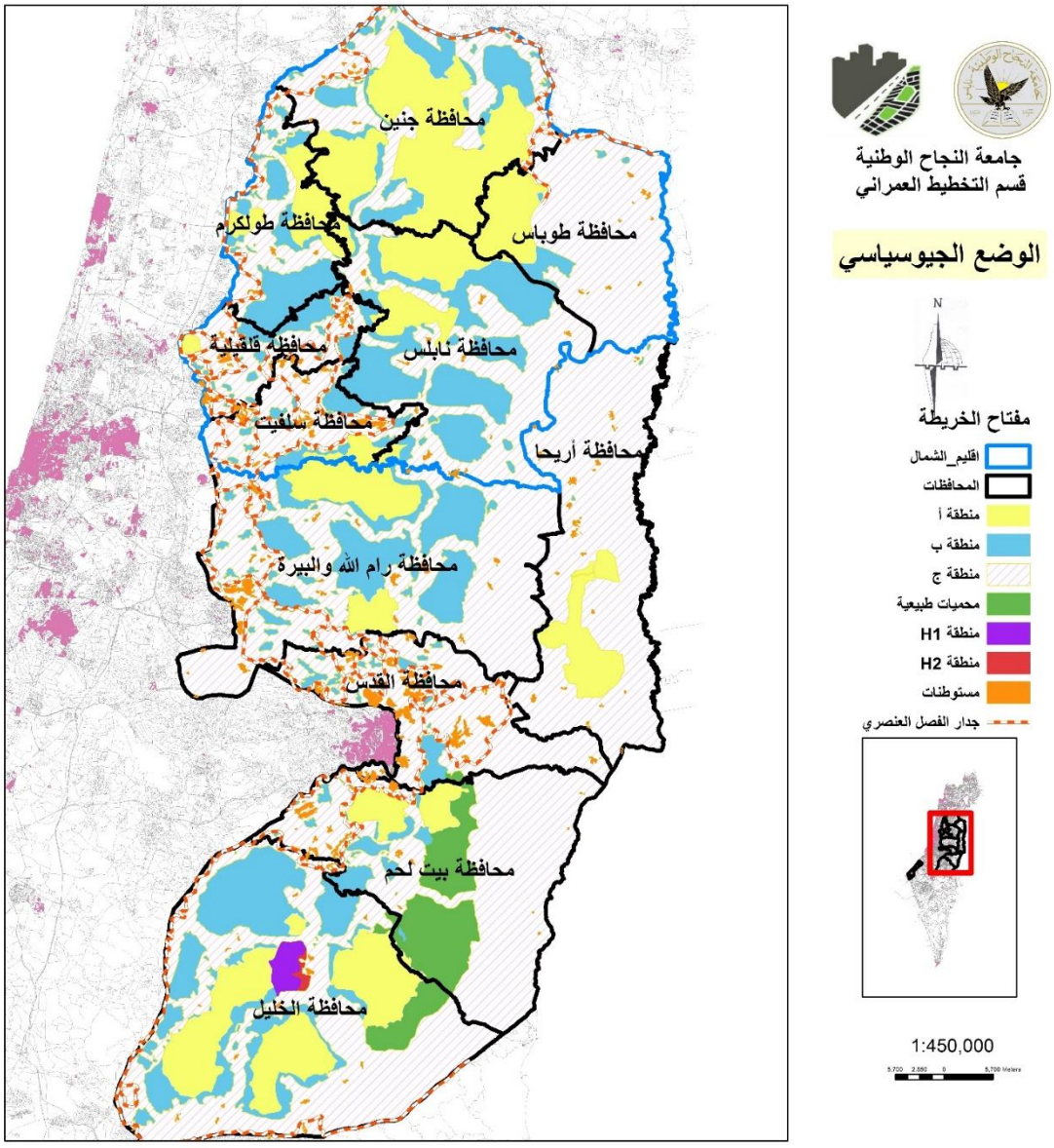

خريطة رقم (8): الوضع الجيوسياسي للضفة الغربية

4 . 2 . نمط وهيكلية التجمعات

قد تتفاوت نوعية ومجالات وتفاصيل المعلومات المتضمنة في هذا التقييم بين مختلف الهيئات المحلية والبلديات تبعاً للموقع والمساحة والوظائف المركزية للهيئات في منطقة التخطيط، يهدف هذا التحليل إلى تحديد المناطق الواقعة ضمن تركيبة التجمعات الحضرية والتي لديها ملامح وخصائص متشابهة لمزيد من الفهم الأفضل حول:

- المراحل التاريخية للتطور وفترات التطور الحضري.
- العلاقات الوظيفية والروابط بين مختلف أجزاء منطقة التخطيط.
- المظاهر المشتركة و/أو الفاصلة الفيزيائية و/أو الطبوغرافية التي تقع ضمن منطقة التخطيط.

4 . 2 . 1 . التضاريس

تتميز الضفة الغربية بالتنوع الطبوغرافي حيث يوجد فيها أخفض نقطة على سطح الأرض وهي البحر الميت، وكذلك يوجد فيها منطقة الاغوار ومناطق المرتفعات الجبلية والمناطق شبه الساحلية والمناطق السهلية وكل هذا التنوع يقع ضمن هذه المساحة الصغيرة نسبيا وهو ما أدى الى التنوع المناخي وبالتالي التنوع في الغطاء النباتي.

ويتميز إقليم الشمال بالتنوع الطبوغرافي، حيث يوجد فيه منطقة الاغوار الشمالية في طوباس، بالإضافة الى المناطق السهلية في جنين وطوباس والمرتفعات الجبلية في نابلس وسلفيت، وكذلك المناطق شبه الساحلية في طولكرم وقلقيلية.

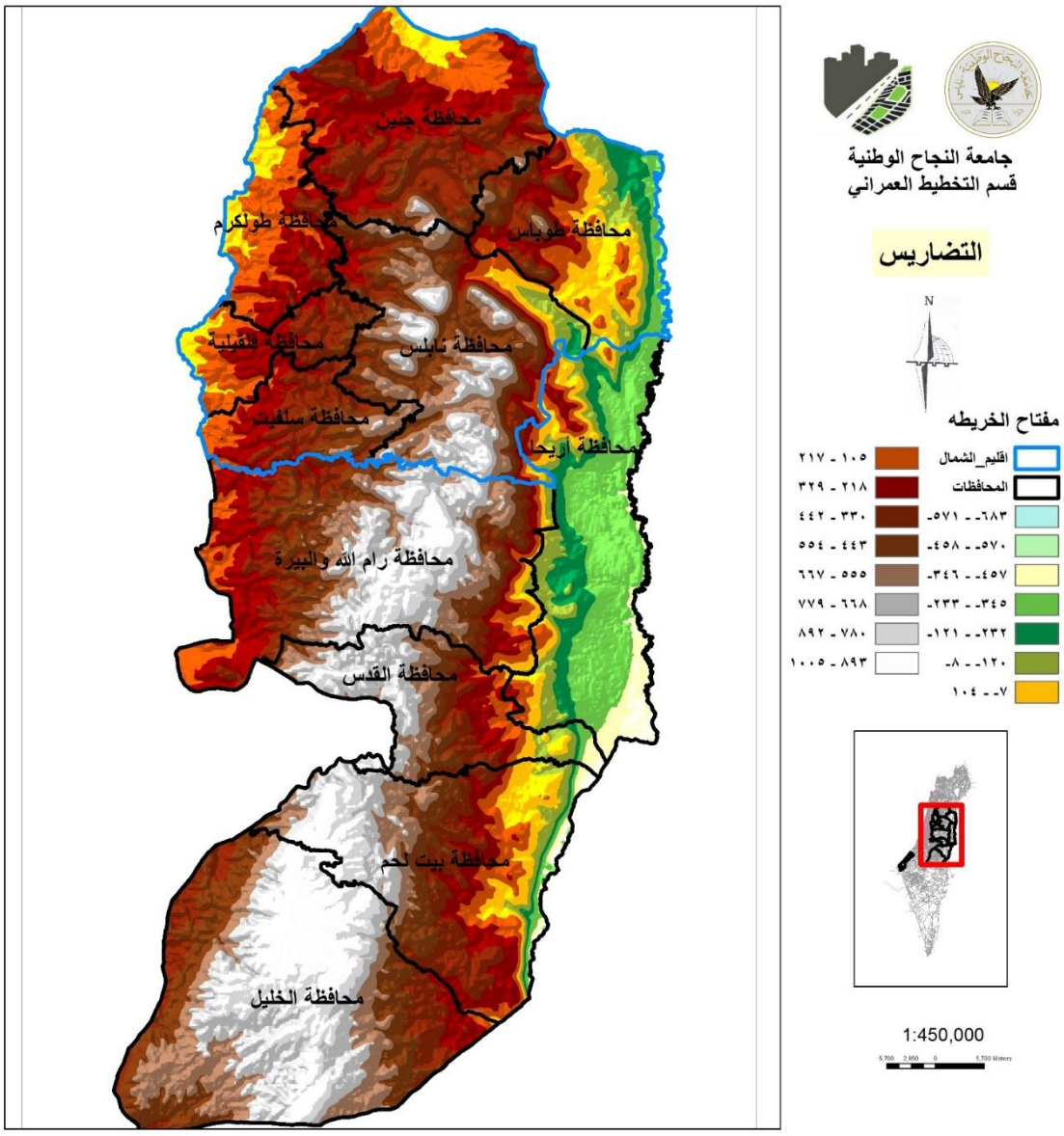

خريطة رقم (9): التضاريس للضفة الغربية

4 . 2 . 2 . التطور العمراني

حجم المساحة المبنية في عام 2007 تساوي تقريبا 142481دونم وفي عام 2014 تساوي تقريبا 276576 دونم، أي ان الزيادة في نمو العمراني تساوي تقريبا 134095 بنسبة 48%، وبالرغم من حركة التطور العمراني الجيدة الا أنها جاءت على حساب المصادر الطبيعية من اراضي زراعية وغيرها، وأحيانا على حساب المناطق التاريخية والاثرية.
ويعود السبب في ذلك الى غياب السياسات الوطنية في تلك الفترة وما قبلها، ولكن العمل على مخطط الحماية المكاني ساعد في حماية مناطق الموروث الثقافي والطبيعي، ولضمان استمرار التمدد العمراني بشكل سليم يجب العمل على تحديد مناطق للتوسع السكاني بالاعتماد على معايير تخطيطية.

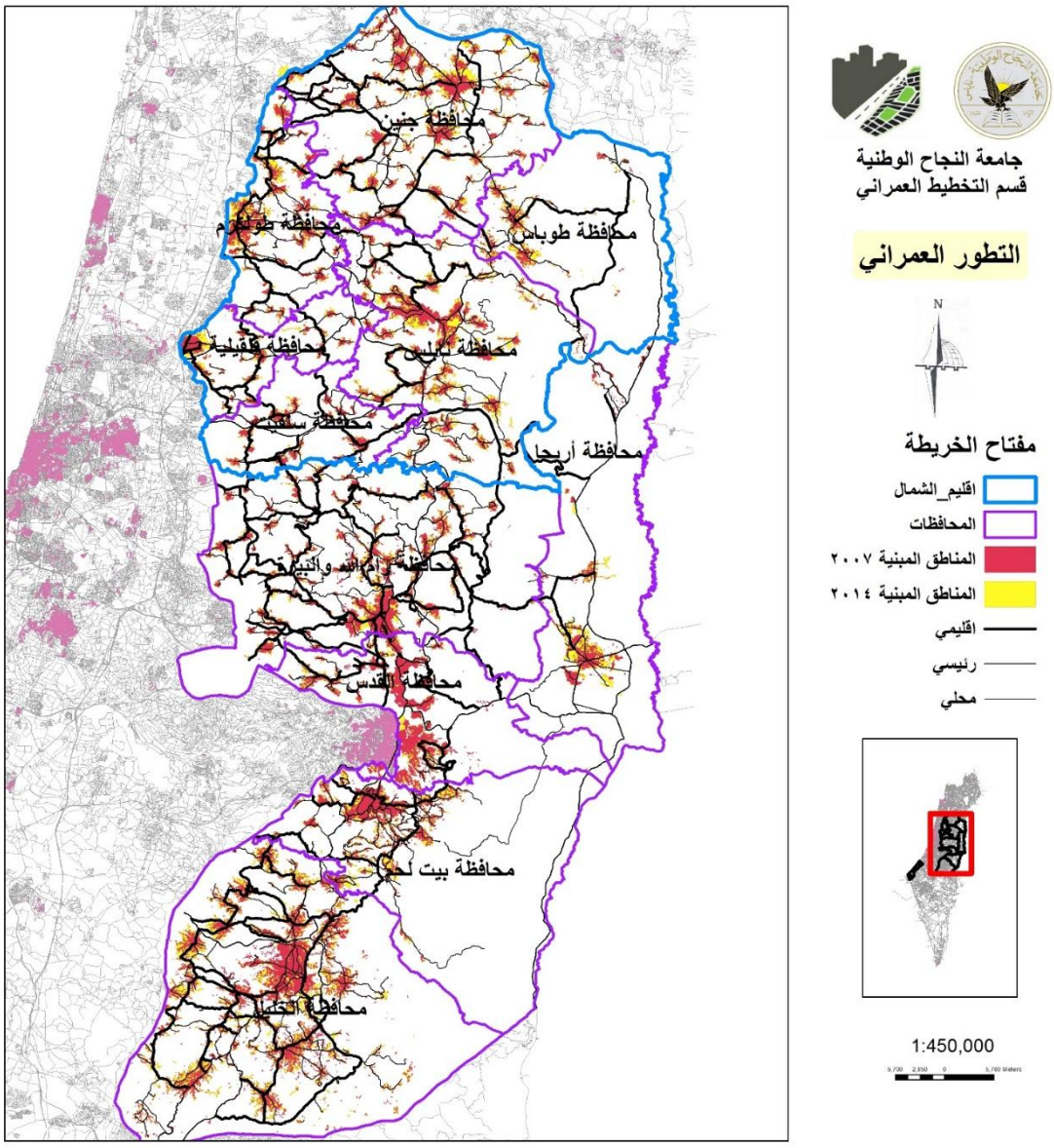

خريطة رقم (10): التطور العمراني للضفة الغربية

4 . 2 . 3 . الهرمية والحدود الادارية

تم تقسيم الضفة حديثا الى ثلاثة أقاليم وكما تم تحديد عاصمة لكل إقليم، كما وقام وزارة الحكم المحلي بتقسيم التجمعات السكانية الى مراكز خدماتية من خلال تحديد مراكز الخدامات الإقليمية والشبه الإقليمية والمحلية والمجاورة، وهذا يساعد في عملية توزيع الخدمات والتدرج في مستوياتها على التجمعات السكانية مما يساهم في تخفيف الضغط على المدن المركزية والمساهمة في تحقيق مبدأ اللامركزية

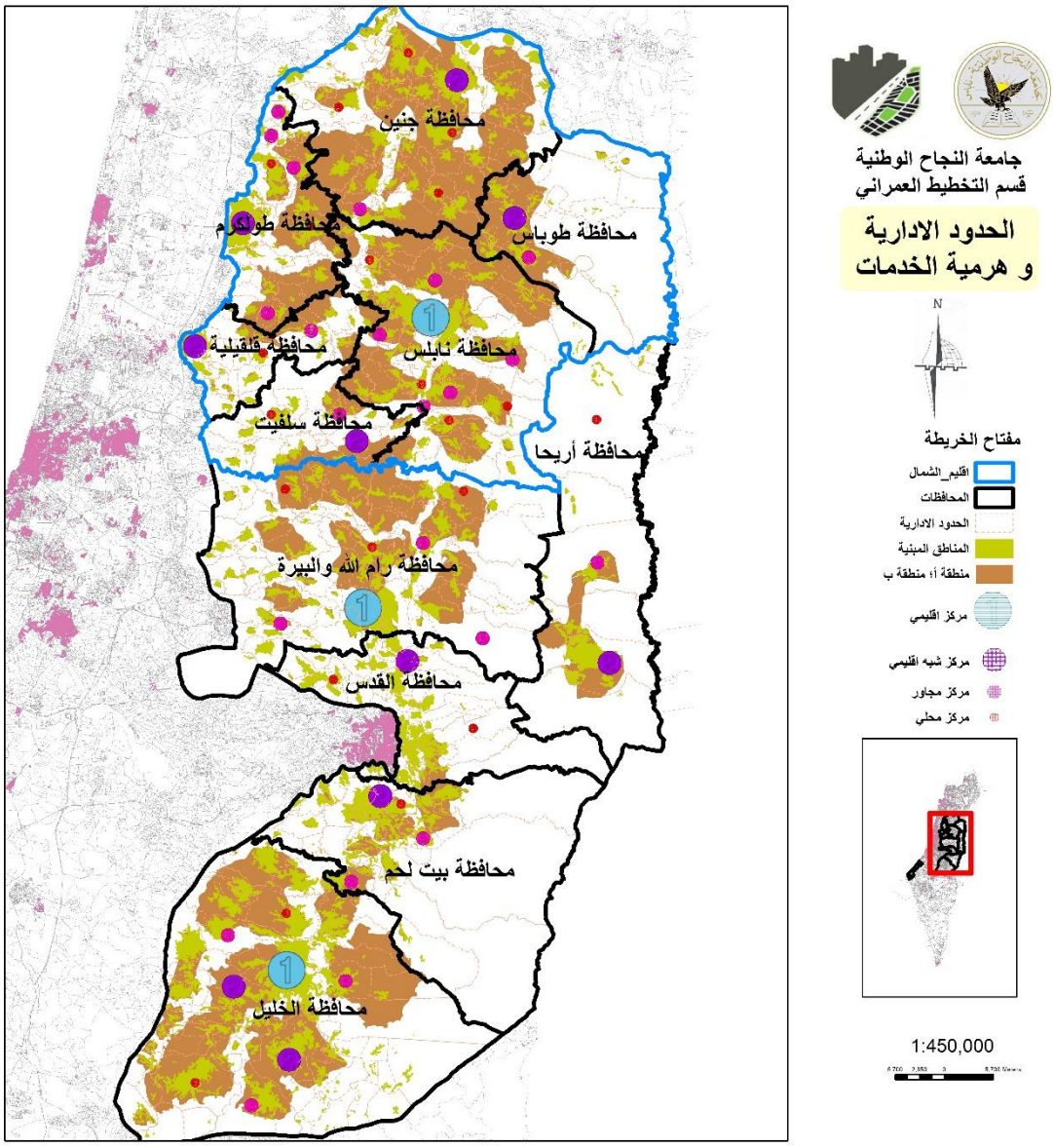

خريطة رقم (11): الحدود الإدارية وهرمية الخدمات للضفة الغربية

4 . 3 . استخدامات الأراضي

توفير خرائط استخدامات الأراضي الحالية، معلومات حول أوضاع التطور في الوقت الراهن والمتعلقة بتوزيع استخدامات الأراضي العامة، وتوزيع الخدمات المجتمعية والأنشطة الاقتصادية الرئيسية على وجه الخصوص، وأن توفر معلومات كمية كافية حول المساحة الكلية لمختلف فئات استخدامات الأراضي (نسب استخدامات الأراضي) ، ومعدل الكثافة السكانية أو عدد السكان في المناطق السكنية يمكن الاستفادة من الخرائط المتوافرة كأساس لتحديد متطلبات المنطقة في المستقبل لاستخدامها في مجالات أخرى.

4 . 1 . 3 . استخدامات الأراضي

تعكس استخدامات الأراضي إمكانيات كل إقليم من الأقاليم في المساهمة في عملية التنمية الوطنية الشاملة، حيث تظهر فيها المصادر الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومحميات طبيعية، بالإضافة الى الموروث الثقافي والتاريخي ومناطق استخراج المعادن.

وهذه الاستعمالات يتم استغلالها في العملية التنموية الاقتصادية والحضرية والبيئية، بحيث يتم تطبيق مبدأ الاستدامة للحفاظ على حصص الأجيال في المستقبل.

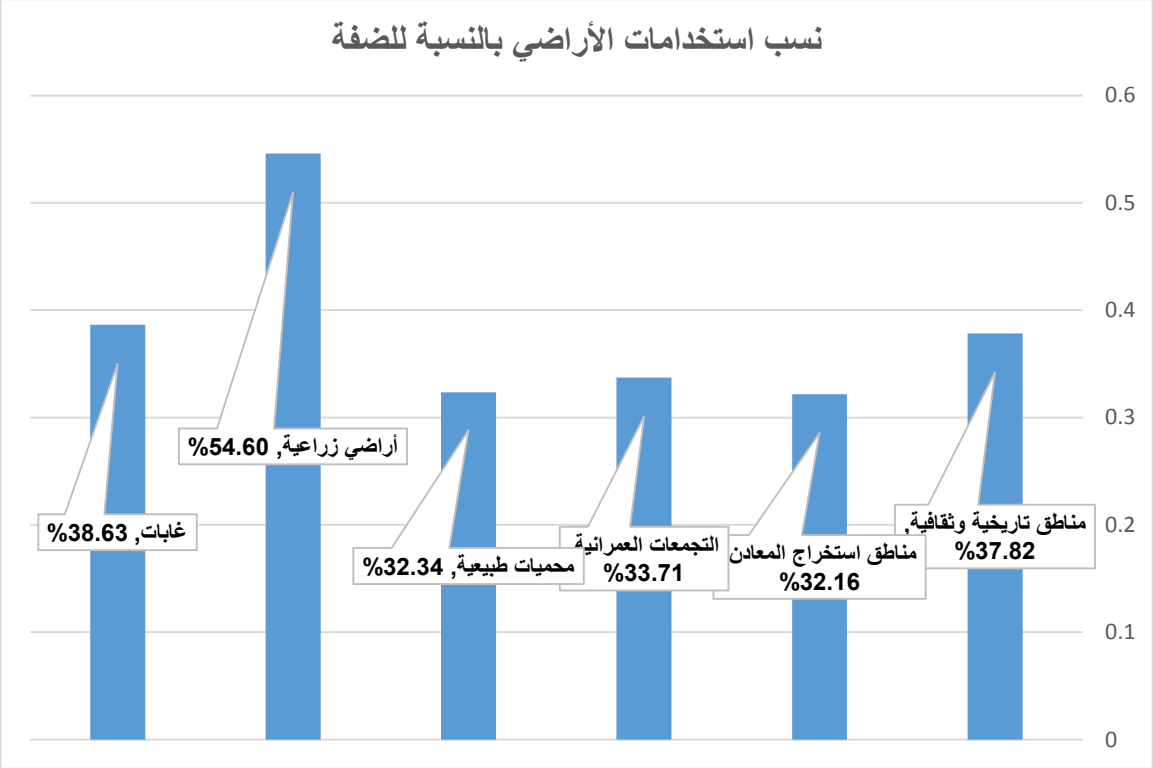

الشكل (6): نسبة استخدامات الأراضي للضفة الغربية

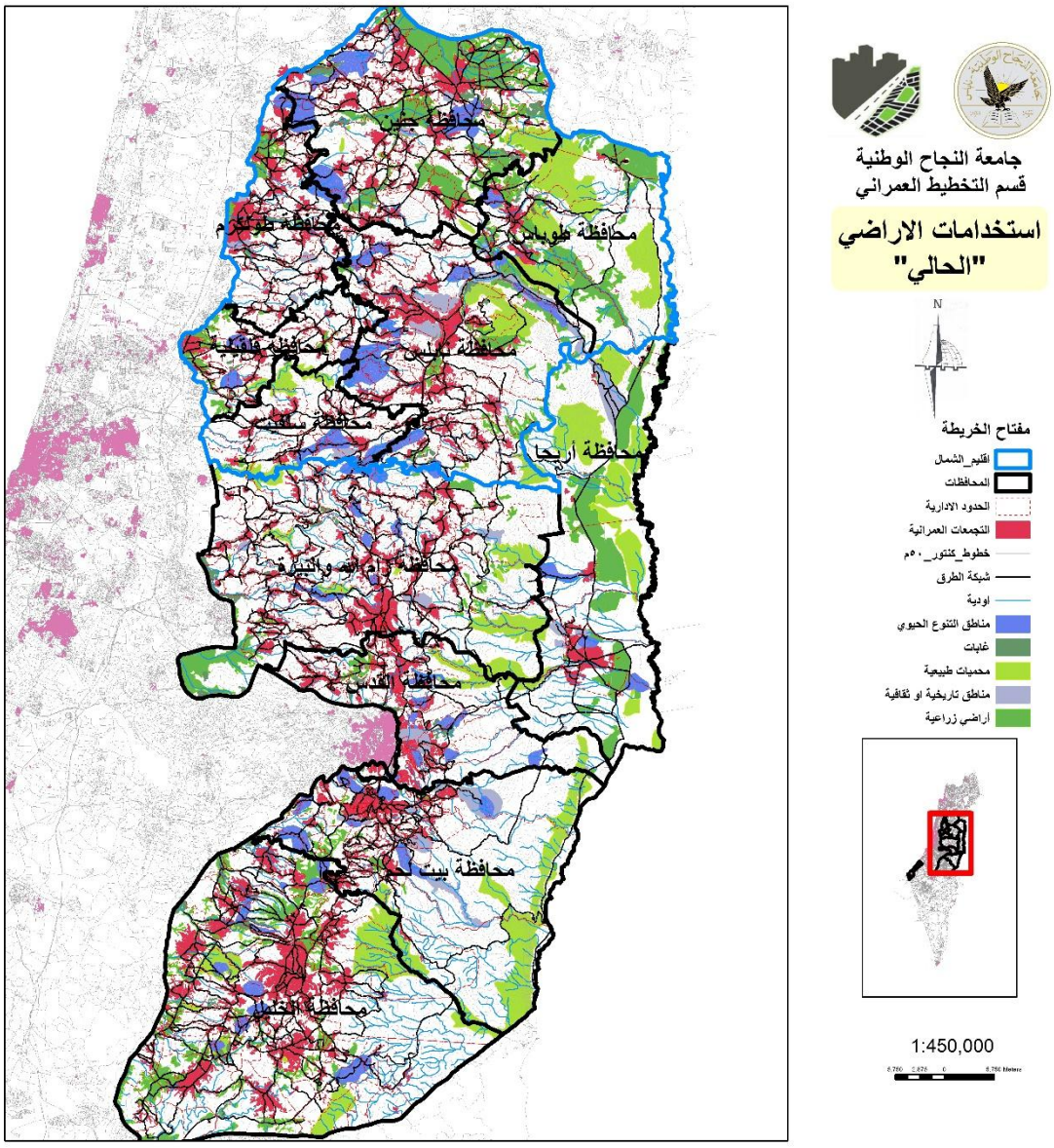

خريطة رقم (12): استخدامات الاراضي للضفة الغربية

5 . الفصل الخامس: التقييمات القطاعية

وهي عبارة عن دراسات وتقييمات قطاعية في نطاق التحضير لمخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية الذي سيوفر معلومات ومدخلات لتحديد إمكانيات وتحديات التنمية، وتوضيح جوانب تتعلق بالتنمية المكانية في المستقبل والتي تتيح المجال لإجراء نقاشات أولية بين المخططين حول أوضاع التنمية مع المؤسسات المحلية والقطاعية.

تشمل هذه الدراسات والتقييمات القطاعات الرئيسية التالية:

- السكان والديمغرافية
- الإسكان
- المواصلات وحركة المرور
- البنية التحتية الفنية (التزويد بالمياه ، الصرف الصحي، النفايات الصلبة، الطاقة والاتصالات)
- الخدمات والمرافق المجتمعية
- الاقتصاد المحلي
- البيئة والموروث الثقافي والطبيعي

5 . 1 . السكان والديمغرافية

الهدف من هذا المسح القطاعي هو تقييم التوقعات السكانية والديمغرافية لمختلف الهيئات المحلية ومناطق التخطيط الرئيسية. إن تقديرات عدد السكان والحاجات المستقبلية لمناطق التوسع ضرورية لتوفير قاعدة ومدخل لتقديرات قطاعية إضافية، وبالتحديد المتعلقة بتحديد حاجات البنية التحتية الفنية والخدمات الاجتماعية.

5 . 1 . 1 . حجم السكان

يبلغ عدد سكان الضفة 2,935,368 نسمة بمعدل كثافة 519 فرد/كم2، ويشكل عدد سكان إقليم الشمال 1,146,308 نسمة أي ما يعادل 39% من اجمالي سكان الضفة وبمعدل كثافة 522نسمة/كم2 ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان 2.59.

وتم عمل هذا المشروع "المخطط التنموي الإقليمي لإقليم شمال الضفة" عن طريق عمل توقع سكاني لعام 2025 ودراسة كل احتياجاتهم من القطاعات التي سيتم دراستها.

السنة	المحافظة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	المجموع
	2007	3,719,189	2,323,469	253,558	49,489	156,566	317,391	90,120	58,932	926,056
	2008	3,825,512	2,385,180	260,216	51,192	159,594	324,816	92,506	60,309	948,633
	2009	3,935,249	2,448,433	267,027	52,950	162,668	332,389	94,947	61,714	971,695
	2010	4,048,403	2,513,283	274,001	54,765	165,791	340,117	97,447	63,148	995,269
	2011	4,168,860	2,580,168	281,156	56,642	168,973	348,023	100,012	64,615	1,019,421
	2012	4,293,313	2,649,020	288,511	58,586	172,224	356,129	102,649	66,119	1,044,218
	2013	4,420,549	2,719,112	295,985	60,582	175,494	364,333	105,330	67,641	1,069,365
	2014	4,550,368	2,790,331	303,565	62,627	178,774	372,621	108,049	69,179	1,094,815
	2015	4,682,467	2,862,485	311,231	64,719	182,053	380,961	110,800	70,727	1,120,491
	2016	4,816,503	2,935,368	318,958	66,854	185,314	389,329	113,574	72,279	1,146,308

جدول(1): أعداد سكان المحافظات من 2007 الى 2016

مخطط تنموي إقليمي لشمال الضفة

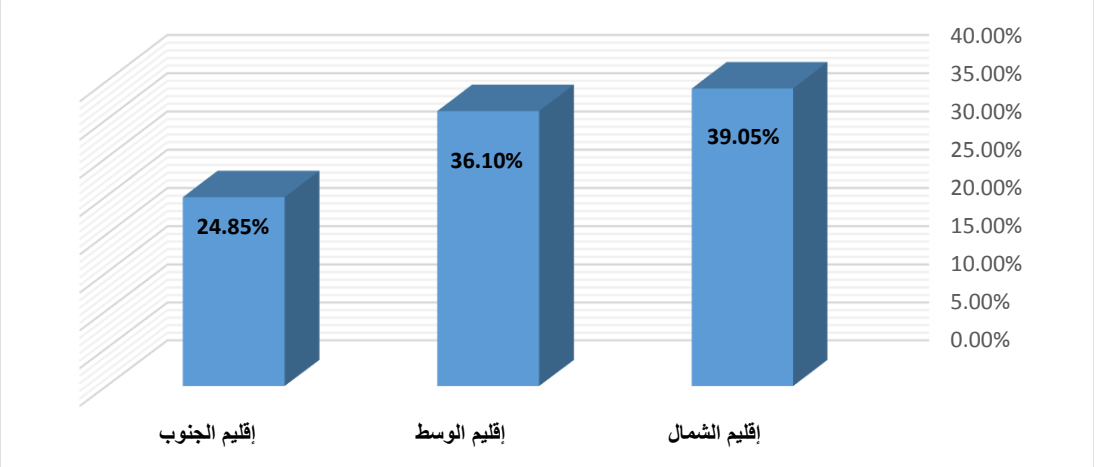

الشكل (7): نسبة عدد سكان الأقاليم في الضفة الغربية

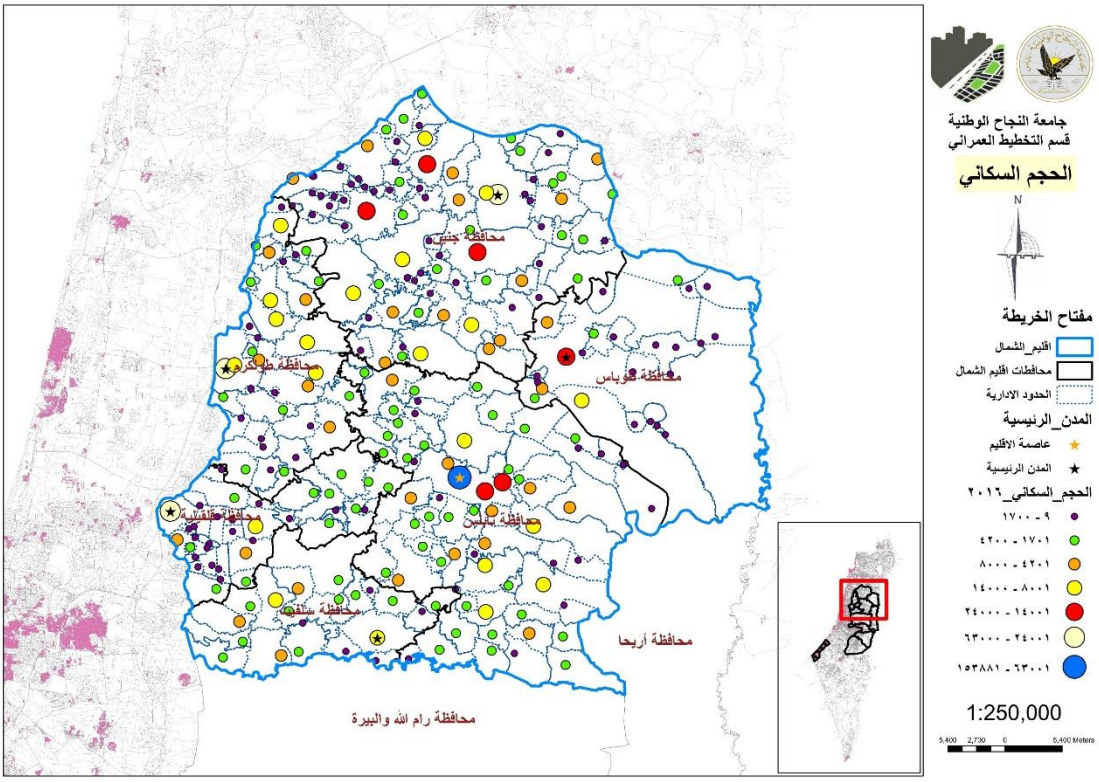

خريطة رقم (13): الحجم السكاني للإقليم الشمال

5 . 1 . 2 . كثافة السكان

تختلف كثافة السكان داخل الإقليم بين المحافظات، حيث تتراوح بين 166شخص/كم في محافظة طوباس و753 شخص/كم في محافظة طولكرم، حيث تعتبر العوامل الجغرافية من مناخ وتضاريس وتوفر مصادر المياه محددا أساسيا في توزيع السكان، بالإضافة الى العوامل الخارجية والمتمثلة بسياسة الاحتلال الإسرائيلي في إعاقة التطور العمراني في بعض المناطق.

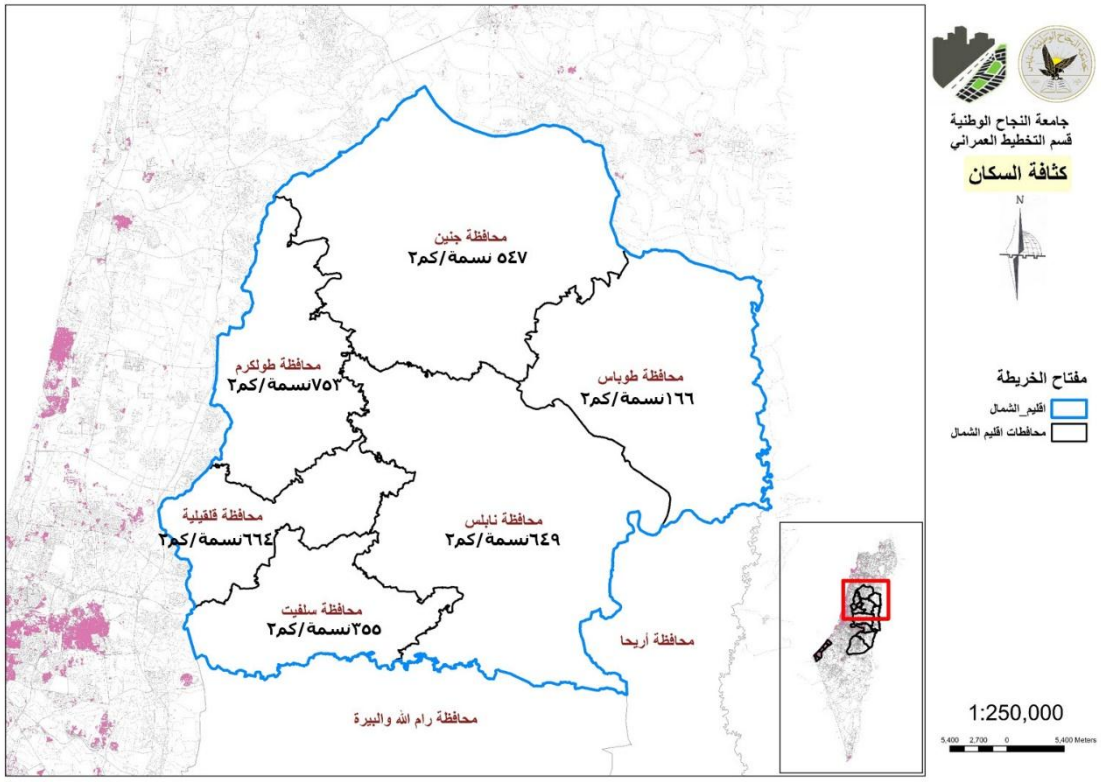

خريطة رقم (14): الكثافة السكانية للإقليم الشمال

5 . 1 . 3 . هرمية الخدمات

تعتبر مدينة نابلس عاصمة إقليم الشمال وذلك لعدة أسباب منها الأهمية التاريخية والموقع الجغرافي بالإضافة الى عدد السكان لذلك كانت هي مركز الخدمات الاقليمي، وباقي المدن الرئيسية للمحافظات هي مراكز شبه إقليمية، بالإضافة الى المراكز المحلية والمجاورة.

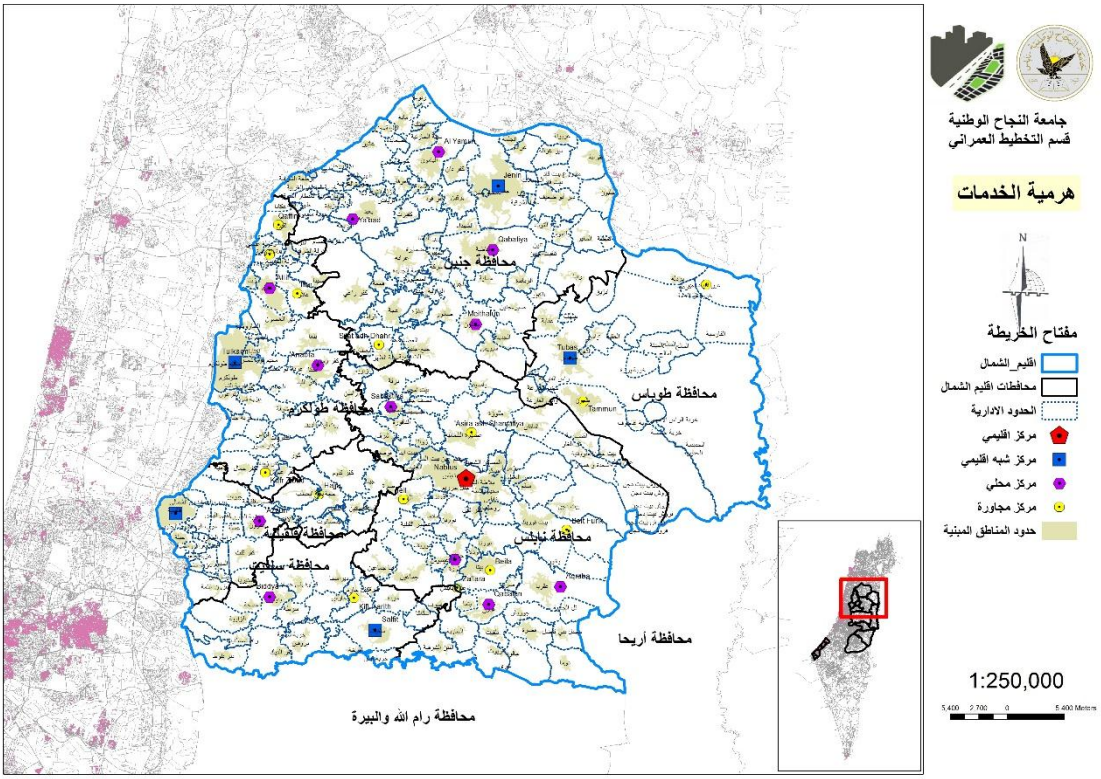

خريطة رقم (15): هرمية الخدمات للإقليم الشمال

5 . 2 . الاسكان

يبلغ عدد سكان الحضر 426504 بنسبه 37.2% من سكان الإقليم، وذلك إذا اعتمدنا ان سكان الحضر هم سكان المدن الرئيسية لكل محافظة بالإضافة الى التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 15 ألف نسمة. كما ويحتوي الإقليم على 7 مخيمات للاجئين الفلسطينيين، وباقي التجمعات تم اعتبارها مناطق ريفية.

- تشكل المساحة المبنية في عام 2007 تساوي تقريبا 142481دونم وفي عام 2014 تساوي تقريبا 276576 دونم، أي ان الزيادة في نمو العمراني تساوي تقريبا 134095 بنسبة 48%، ونسبة الزيادة في السكان لنفس الفترة 15.4%.
- يوجد 128 مخطط هيكلي مصدق بنسبة 50% من أصل 254 تجمع سكاني.

- نسبة مساحة مناطق التسوية المنتهية من الإقليم يساوي 64% تقريبا.
- عدد التجمعات التي تمتلك مخططات مصادقة لمناطق ب في الإقليم يساوي 70 من أصل 151 مخطط مصدق في الضفة اي بنسبة 46%.
- نسبة أراضي التسوية المنتهية 57.3% من أراضي الضفة الغربية.

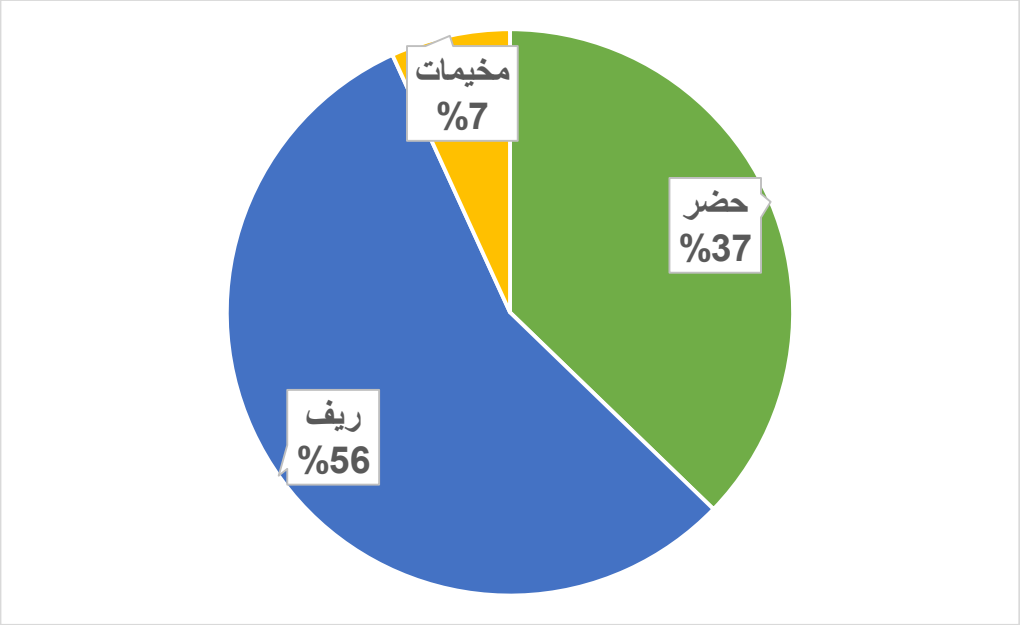

الشكل (8): نسب العمران للإقليم الشمال

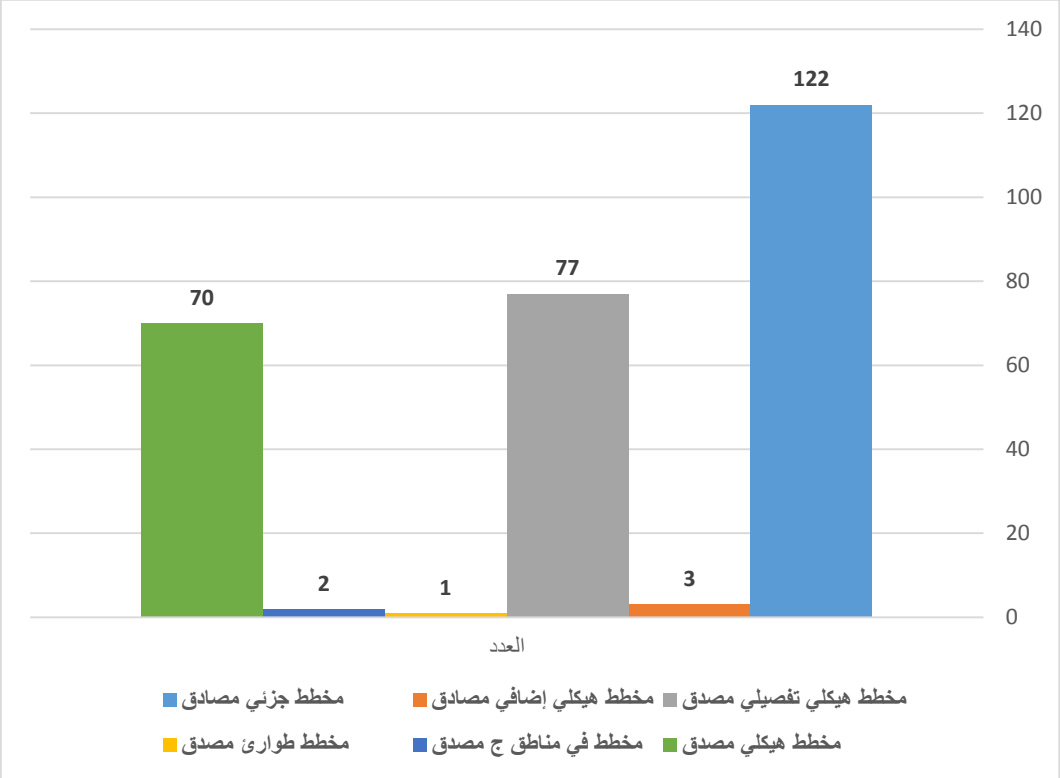

الشكل (9): نسب المخططات المصادقة للإقليم الشمال

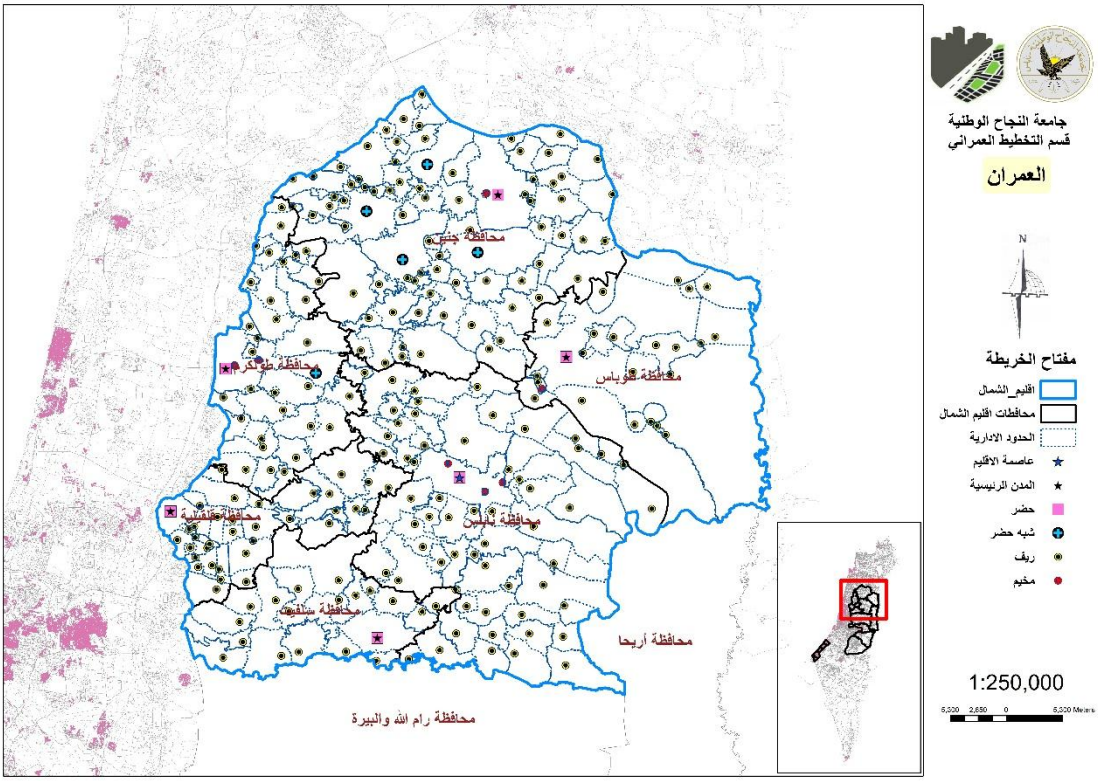

خريطة رقم (16): العمران للإقليم الشمال

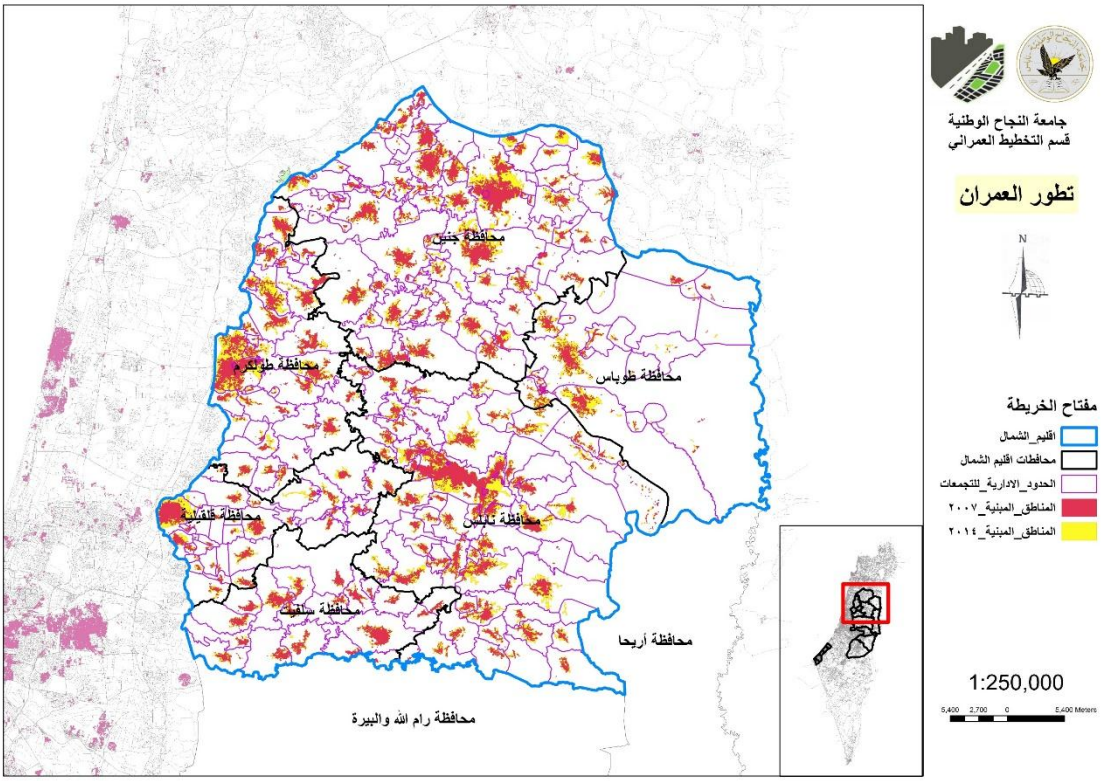

خريطة رقم (17): التطور العمراني للإقليم الشمال

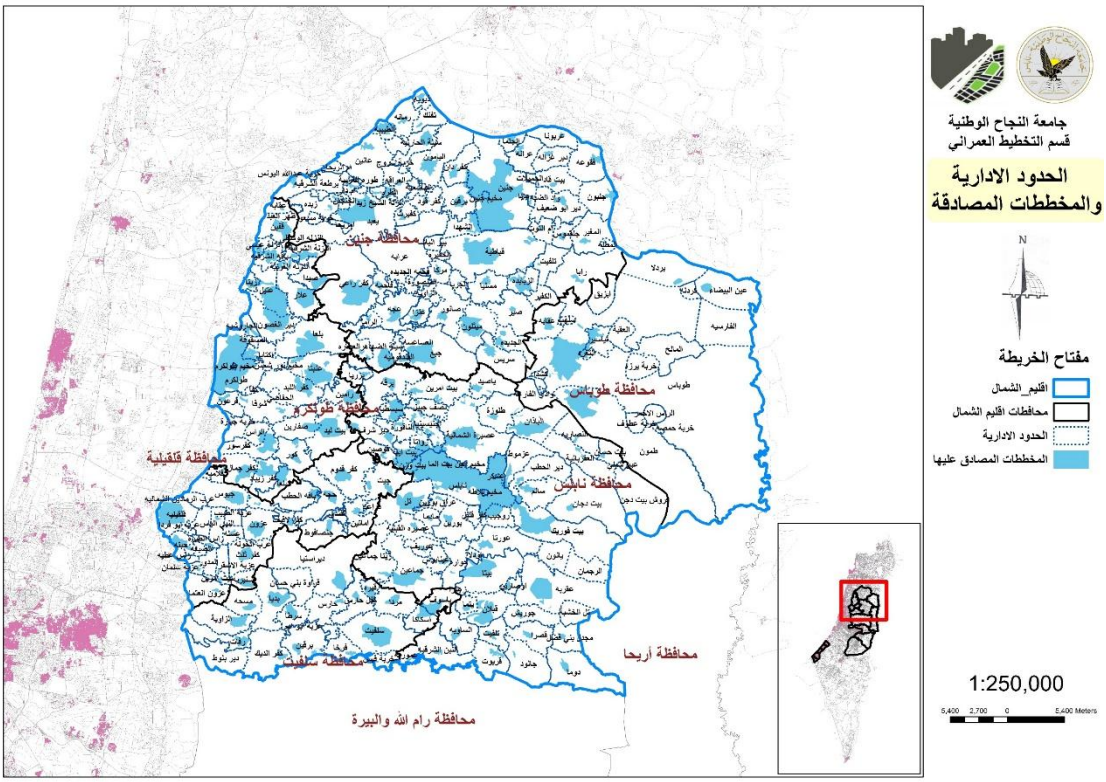

خريطة رقم (18): الحدود الإدارية والمخططات المصادقة للإقليم الشمال

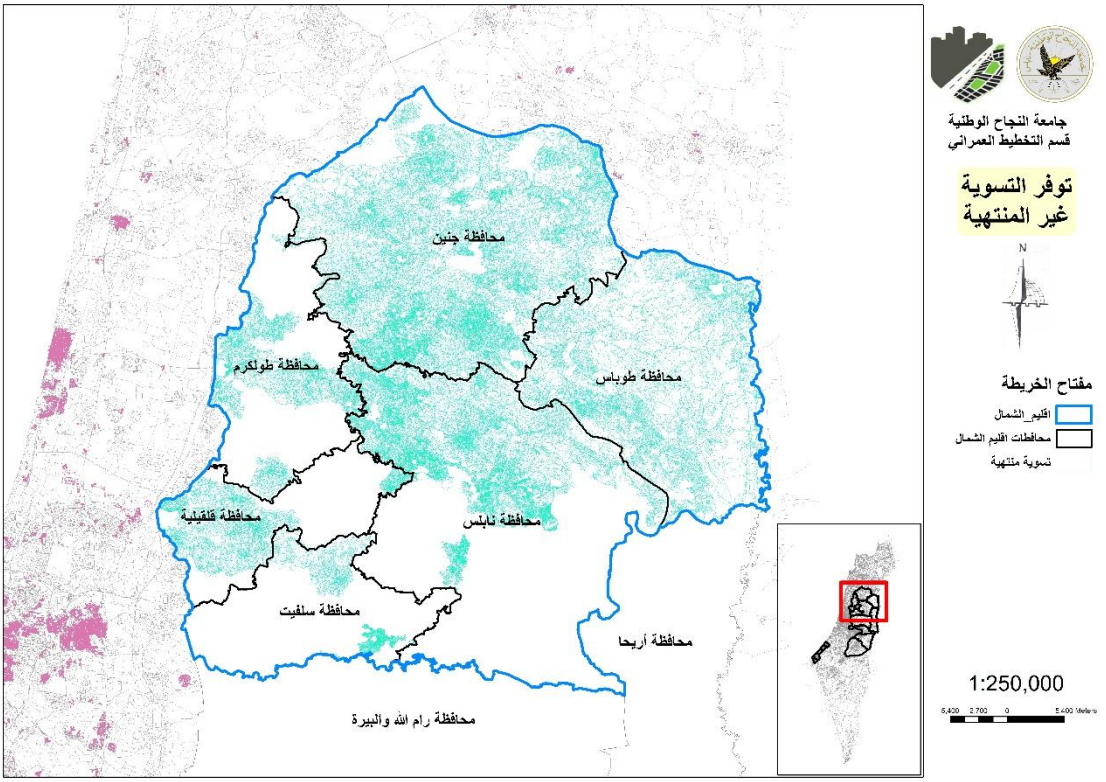

خريطة رقم (19): توفر التسوية غير المنتهية للإقليم الشمال

5 . 1 . 2 . استخدامات الاراضي

ويقصد بها كل الاستخدامات التي لها تأثير في عملية التنمية حيث تقسم **استخدامات الأراضي الى** قسمين وهما:

1. استخدام طبيعي.
2. استخدام عمراني.

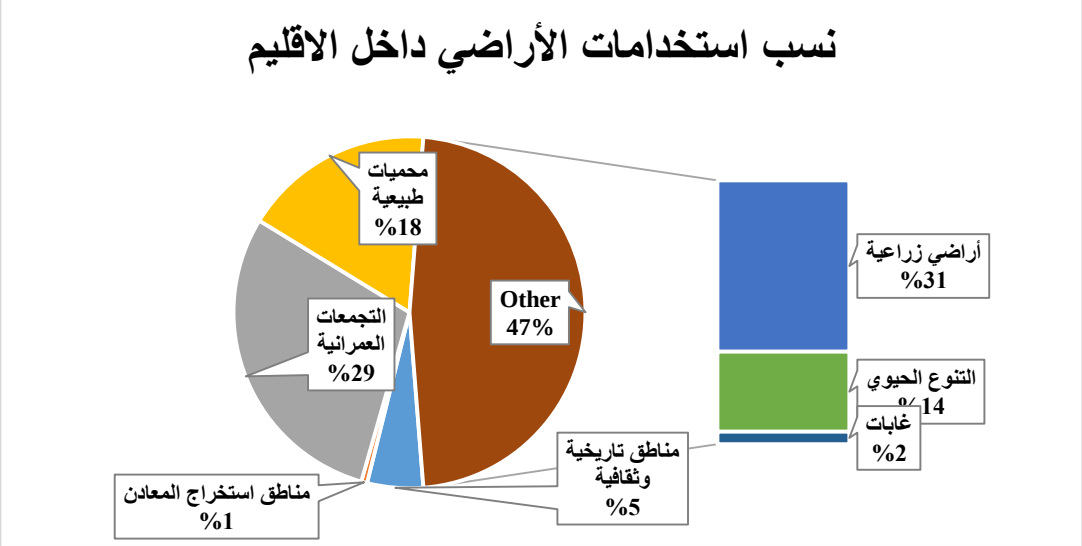

الشكل (10): نسب استخدامات الاراضي للإقليم الشمال

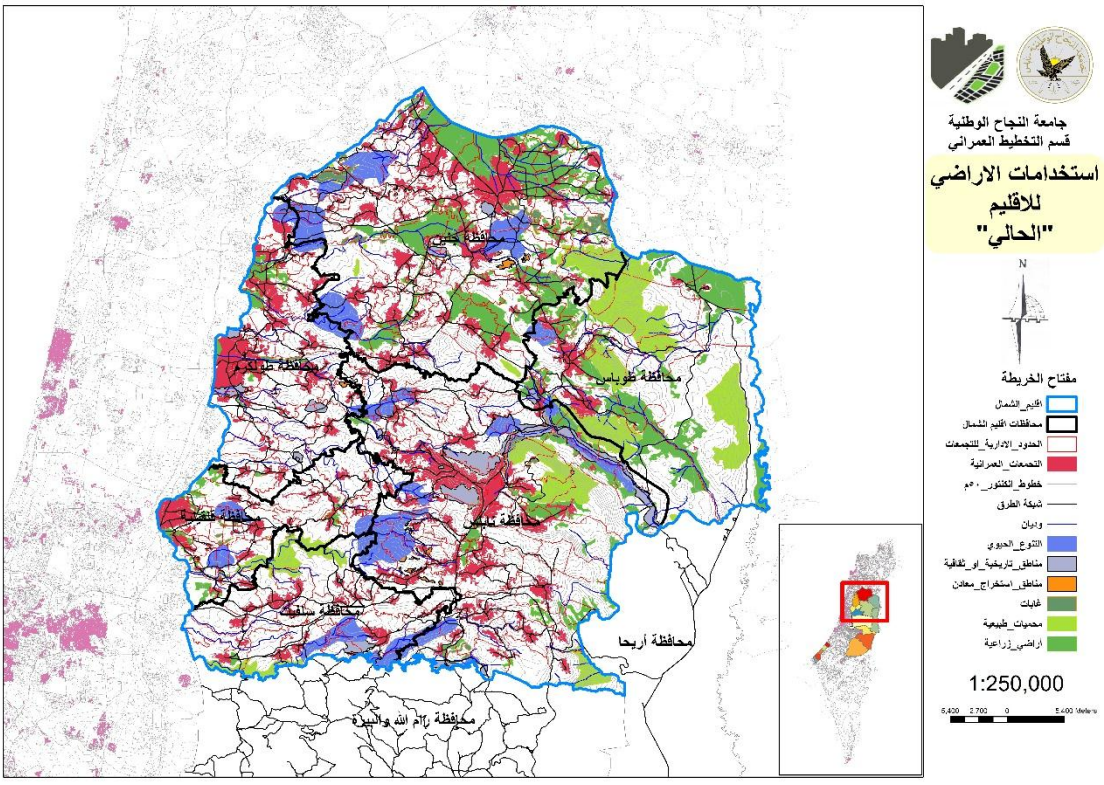

خريطة رقم (20): استخدامات الأراضي للإقليم الشمال

5 . 2 . 2 . التصنيف الإداري حسب أوسلو

يعتبر التقسيم الإداري من أكبر التهديديات التي تواجه العملية التنموية للإقليم، حيث تبلغ نسبة مساحة المنطقة ج في الإقليم 52% أي أكثر من نصف مساحة الإقليم، وهذا يعيق من حركة المواصلات الرابطة بين المحافظات حيث يصعب او يستحيل عمل مسار بين المدن الرئيسية دون المرور في مناطق ج، وكذلك تقع معظم المصادر الطبيعية من أراضي زراعية ومصادر مياه، وكل هذه العوامل تعيق عملية التنمية الحضرية والاقتصادية.

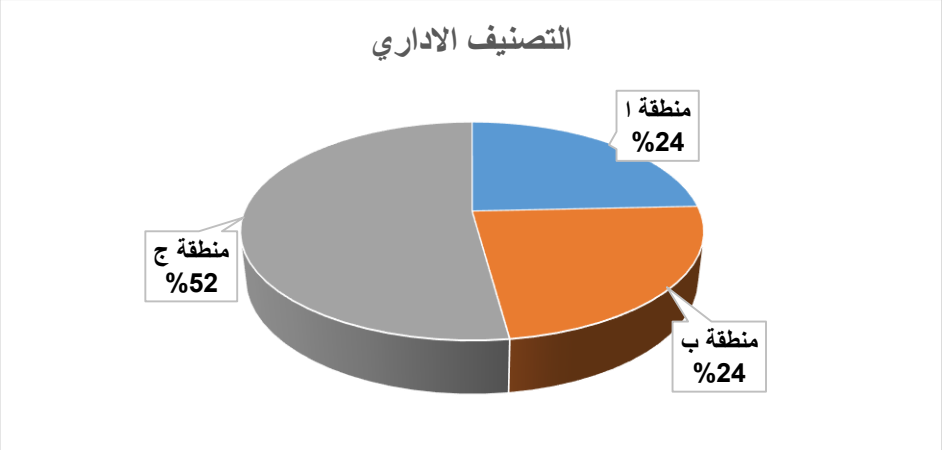

الشكل (11): نسب التصنيف الاداري للإقليم الشمال

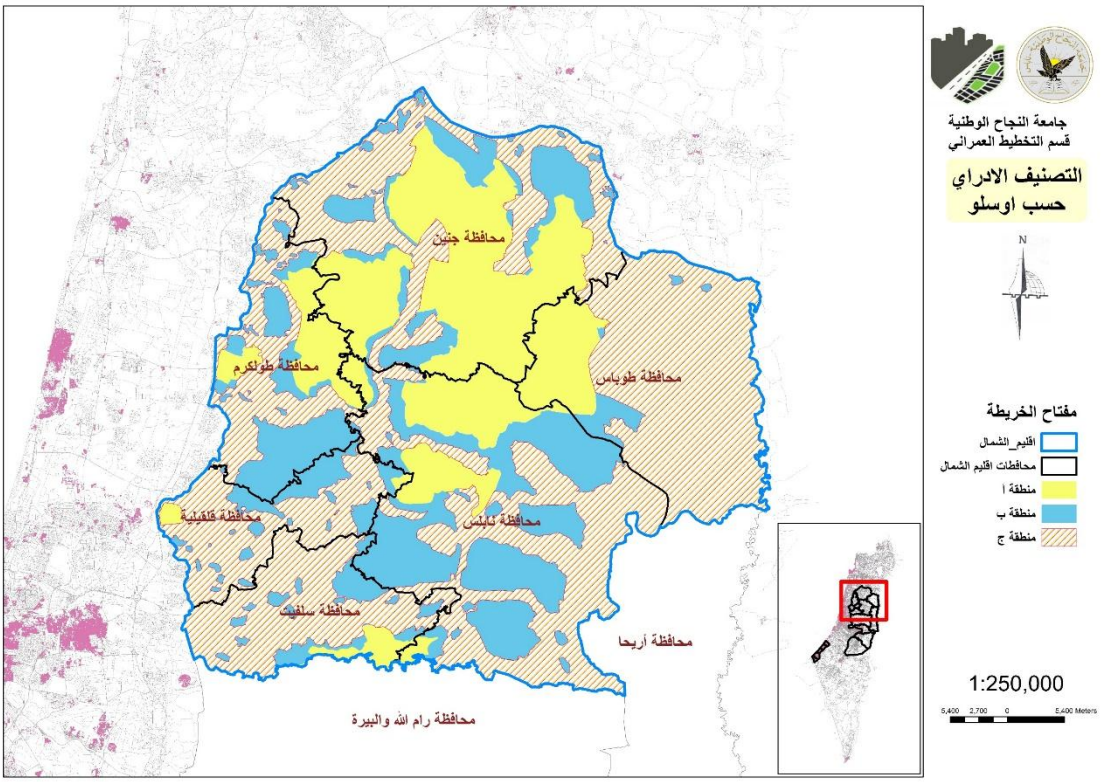

خريطة رقم (21): التصنيف الإداري للإقليم الشمال

5 . 3 . المواصلات وحركة المرور

- ترتبط المدن الرئيسية بالإقليم بشبكة طرق إقليمية ورئيسية توفر:

1. حركة مواصلات مرنة داخل الاقليم.
2. تسهيل الحركة التجارية داخل الاقليم.
3. تبادل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الأقاليم الاخرى.

في حال تم أخذ العوامل الجيوسياسية في عين الاعتبار فان نقاط التفتيش تعيق حركة التنقل والمواصلات وتحد من حركة المواطنين وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية.

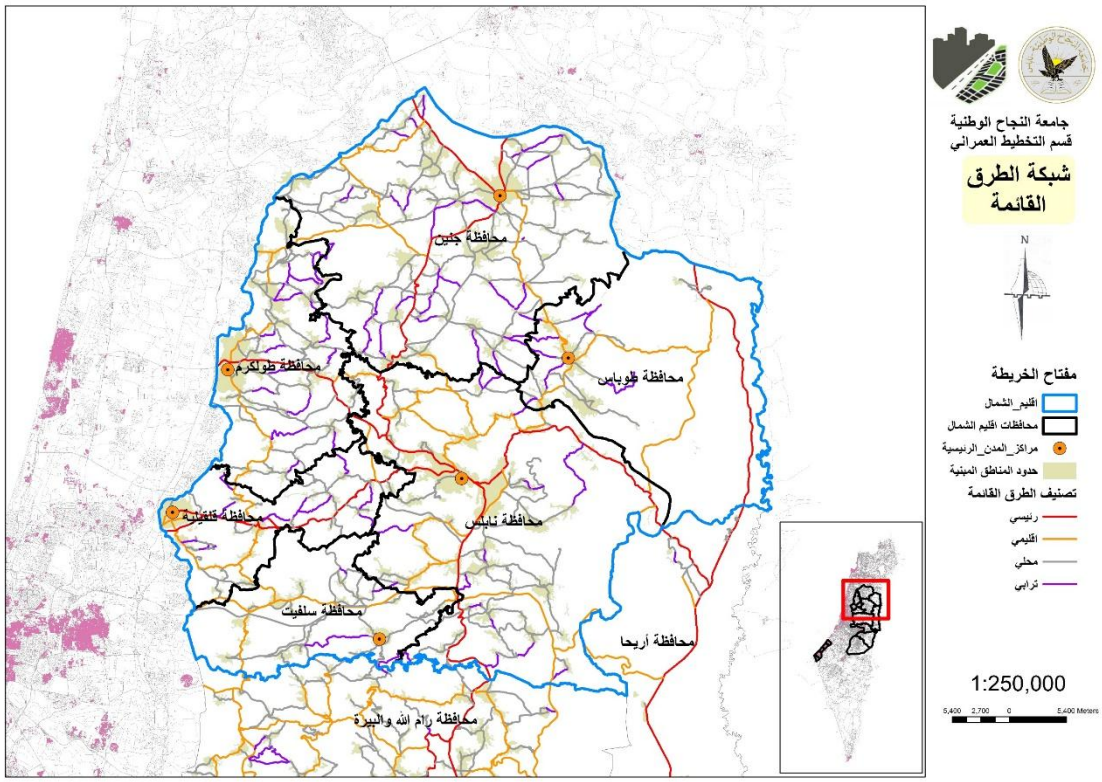

خريطة رقم (22): شبكة المواصلات للإقليم الشمال

5 . 4 . البنية التحتية الفنية (مصادر المياه، النفايات الصلبة)

يعتبر التزويد بالمياه اهم قطاعات البنية التحتية ويشكل عاملا اساسيا في عملية التنمية الحضرية والاقتصادية، من مياه للشرب وكذلك للزراعة، بالإضافة الى قطاع النفايات الصلبة حيث ان طريقة جمع نقل النفايات الصلبة التخلص منها بشكل سليم يؤدي الى الحفاظ على الحياة البرية والطبيعة وحماية المياه الجوفية والحد من التلوث البيئي.

5 . 4 . 1 . مصادر المياه

يعتبر إقليم الشمال غني بمصادر المياه حيث يبلغ عدد الابار في 10000 بئر ماء تقريبا، و122 نبع ماء تقريبا، بسبب الخصائص الجغرافية التي يتميز بها، وبالرغم من ذلك الا انه هناك

منافسة على المياه بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي حيث تصادر إسرائيل من المياه الجوفية والينابيع 82 % من اجمالي المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية.

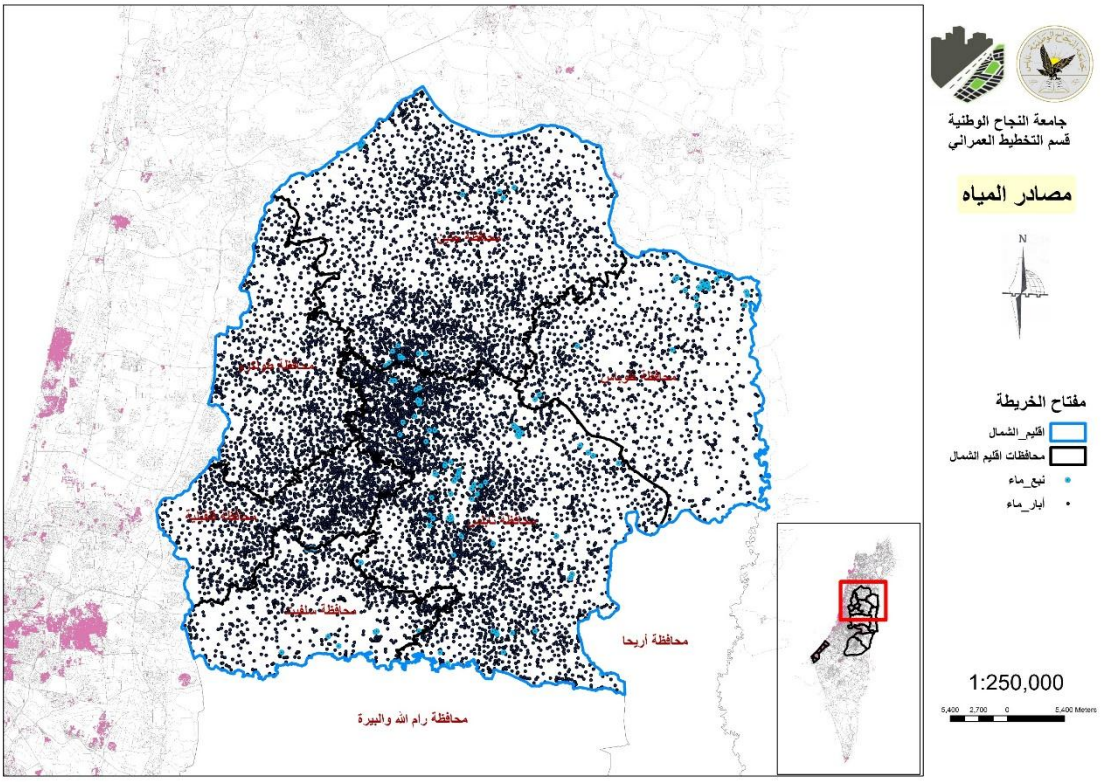

خريطة رقم (23): مصادر المياه للإقليم الشمال

5 . 4 . 2 . النفايات الصلبة

لا يوجد في الضفة الغربية سوى مكبين للنفايات هما مكب زهرة الفنجان في الشمال في جنين والأخر مكب رامون، ويقع مكب زهرة الفنجان في منطقة عالية المقامة لتلوث المياه الجوفية، بالإضافة الى العديد من محطات نقل والتجميع النفايات والتي تعتبر بعدية نسبيا عن التجمعات الحضرية.

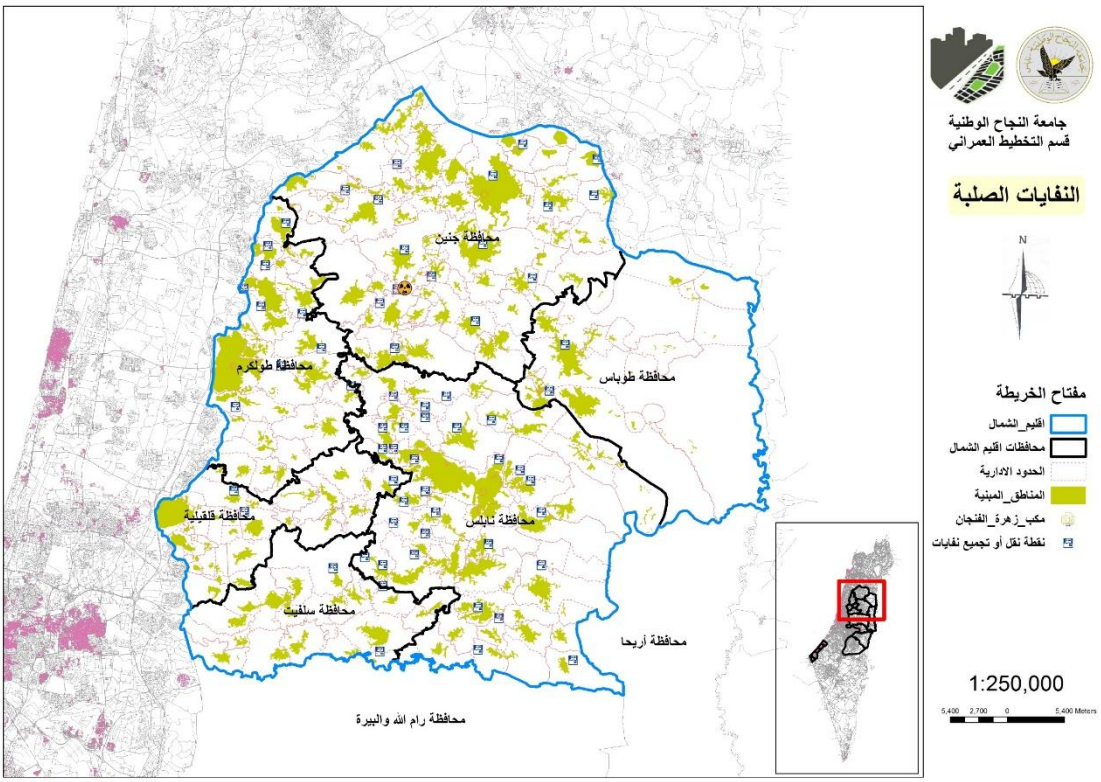

خريطة رقم (24): النفايات الصلبة للإقليم الشمال

5 . 5 . الخدمات والمرافق المجتمعية

تعتبر الخدمات التعليمية والخدمات الصحية من أهم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، لما لهما من دور رئيسي في بناء المجتمع والعملية التنموية، حيث تساهم الخدمات الصحية في توفير التطعيمات اللازمة للمواليد الجدد وخفض نسبة الوفيات، أما الخدمات التعليمية فتعتبر المحرك الرئيس لعجلة التنمية.

6 . 5 . 1 . الخدمات التعليمية

يوجد في إقليم الشمال أكبر صرح علمي وهو جامعة النجاح الوطنية والتي تعتبر مركز جذب وطني، بالإضافة الى الجامعة الامريكية في جنين، وكذلك يوجد العديد من الجامعات والمعاهد والتي تقدم الخدمات على المستوى الإقليمي.

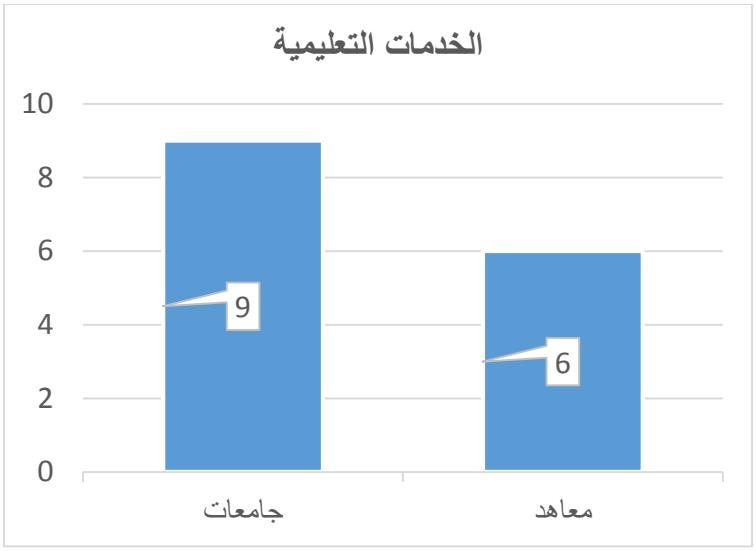

الشكل (12): الخدمات التعليمية للإقليم الشمال

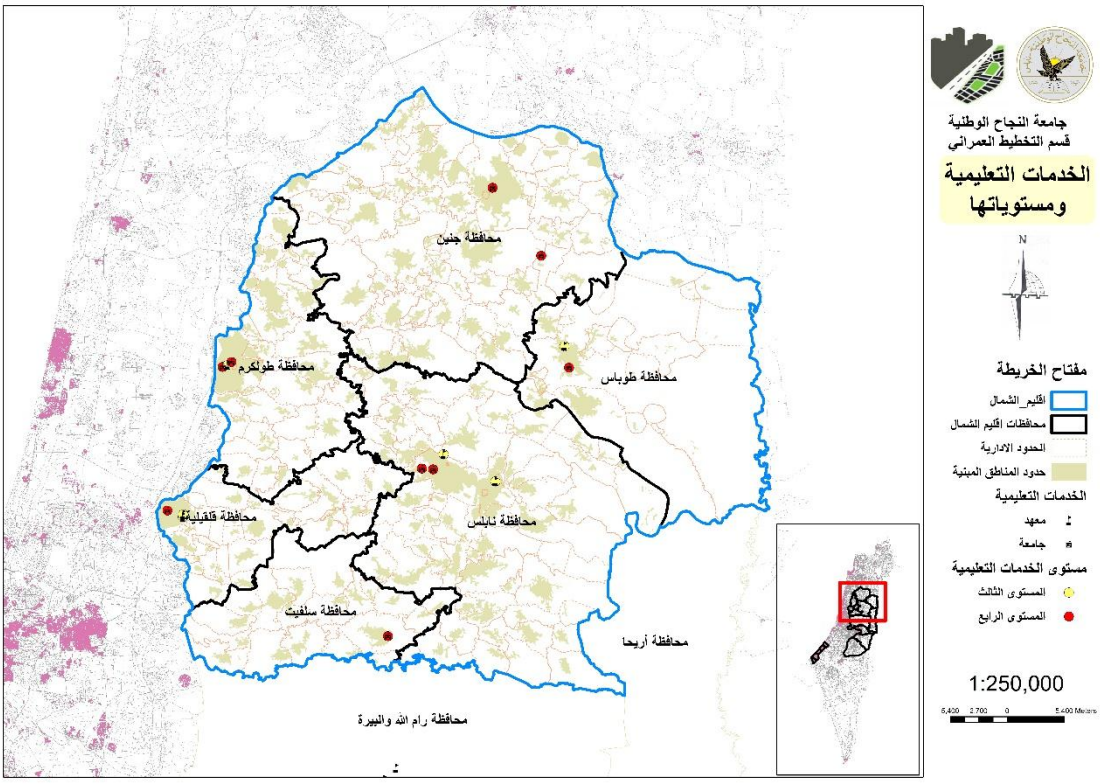

خريطة رقم (25): الخدمات التعليمية ومستوياتها للإقليم الشمال

5 . 5 . 2 . الخدمات الصحية

بالإضافة الى مستشفى الجامعة والذي يتميز على مستوى الوطن في الخدمات الطبية التي يقدمها، يوجد في إقليم الشمال 27 من الخدمات الصحية الإقليمية والوطنية الموجودة في الضفة الغربية (من أصل 77) أي بنسبة 35%.

ويتحمل القطاع الحكومي النسبة الأكبر من الصرف على الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية (حوالي 42%). ويتركز نشاط القطاع الصحي الحكومي في مجالي الخدمات الصحية الوقائية وفي مجال الرعاية الصحية الأولية، وفي مجال المستشفيات العامة، ويشارك القطاع الحكومي في هذا المجال قطاعي الأونروا والمنظمات غير الحكومية.

ويشكل المستوى الاول مراكز صحية صغيرة أما المستوى الثاني مراكز صحية شاملة مثل المستوصفات والمستوى الثالث مستشفيات عامة والمستوى الرابع مستشفيات متخصصة.

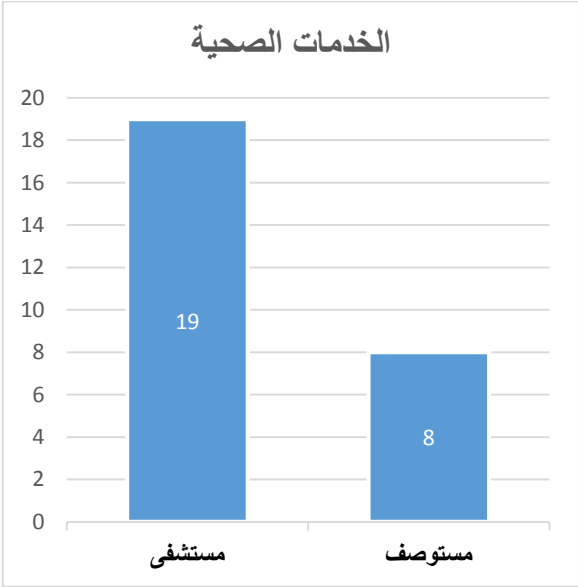

الشكل (13): الخدمات الصحية للإقليم الشمال

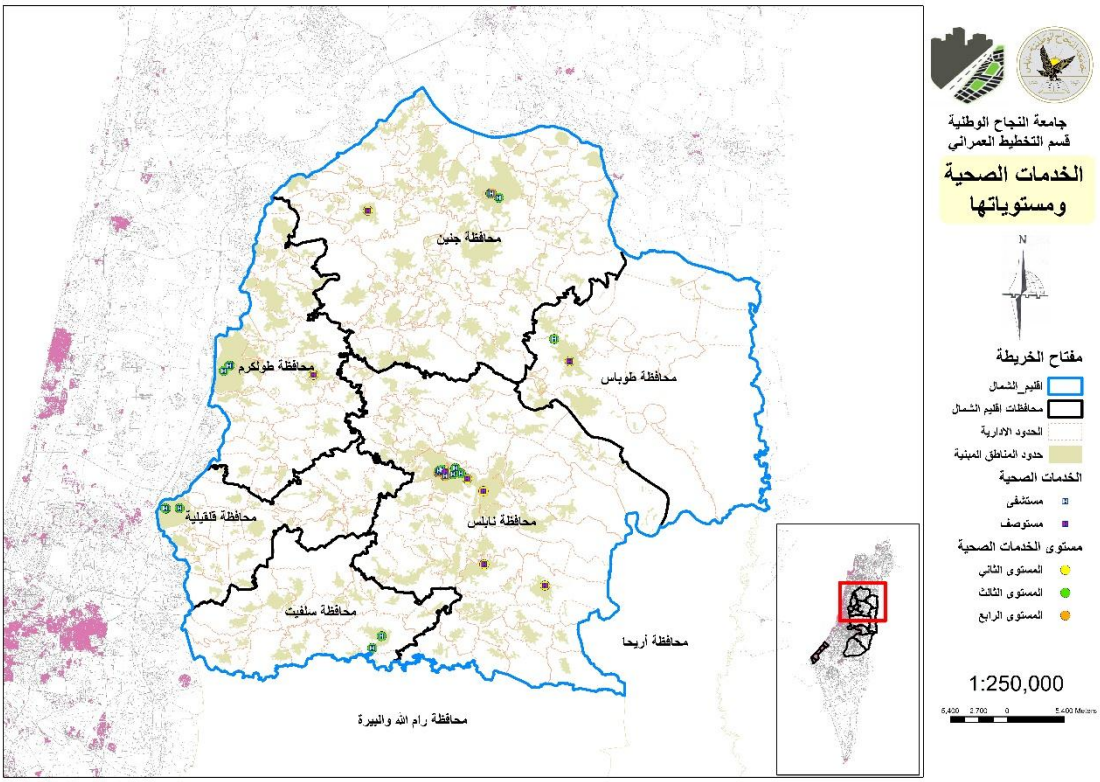

خريطة رقم (26): الخدمات الصحية ومستوياتها للإقليم الشمال

5 . 6 . الاقتصاد المحلي

يوجد العديد من الانشطة الرئيسية في إقليم الشمال وهي كالتالي:

- التجارة.
- الزراعة.
- السياحة.
- صناعة واستخراج الحجر.

5 . 6 . 1 . التجارة

تعتبر مدينة نابلس العاصمة الاقتصادية في الضفة الغربية وهي عاصمة إقليم الشمال، وهناك علاقة تكاملية مع إقليم الجنوب وتحديدا الخليل، حيث أن معظم الصناعات الخليلية يتم التجارة بها في إقليم الشمال، حيث أن توفر رؤوس الأموال في مدينة نابلس بالإضافة الى موقعها الذي يربط مدن الوسط والجنوب مع مدن الشمال ساعد في ازدهار حركة التجارة.

5 . 6 . 2 . الزراعة

تعتبر النشاط الأساسي لكل من قلقيلية وسلفيت وجنين وطولكرم وطوباس، حيث ساعد في ذلك التنوع الطبوغرافي والمناخي وكذلك مصادر المياه المتوفرة بكثرة والأراضي الزراعية، حيث أدى كل ذلك التنوع في الغطاء النباتي، بالإضافة الى تربية الحيوانات.

ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الزراعية للضفة الغربية كما يلي:

الزراعة	الضفة الغربية
عدد الحيازات الزراعية	85,885
إجمالي المساحة المزروعة / دونم	929,372
المساحة المزروعة بالبستنة الشجرية / دونم	612,649
المساحة المزروعة بالخضروات / دونم	95,841
المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية / دونم	220,882
عدد الأبقار / رأس	25,612
عدد الضان / رأس	670,332
عدد الماعز / رأس	204,937
عدد الدجاج اللاحم / طير	23,297,203
عدد الدجاج البياض / طير	1,425,579
عدد خلايا النحل / خلية	39,211
المساحة الكلية كم2	5,655
مساحة الغابات كم2	98.2
مساحة الأراضي المزروعة كم2	843.5

جدول(2): الاحصائيات الزراعية لإقليم الشمال

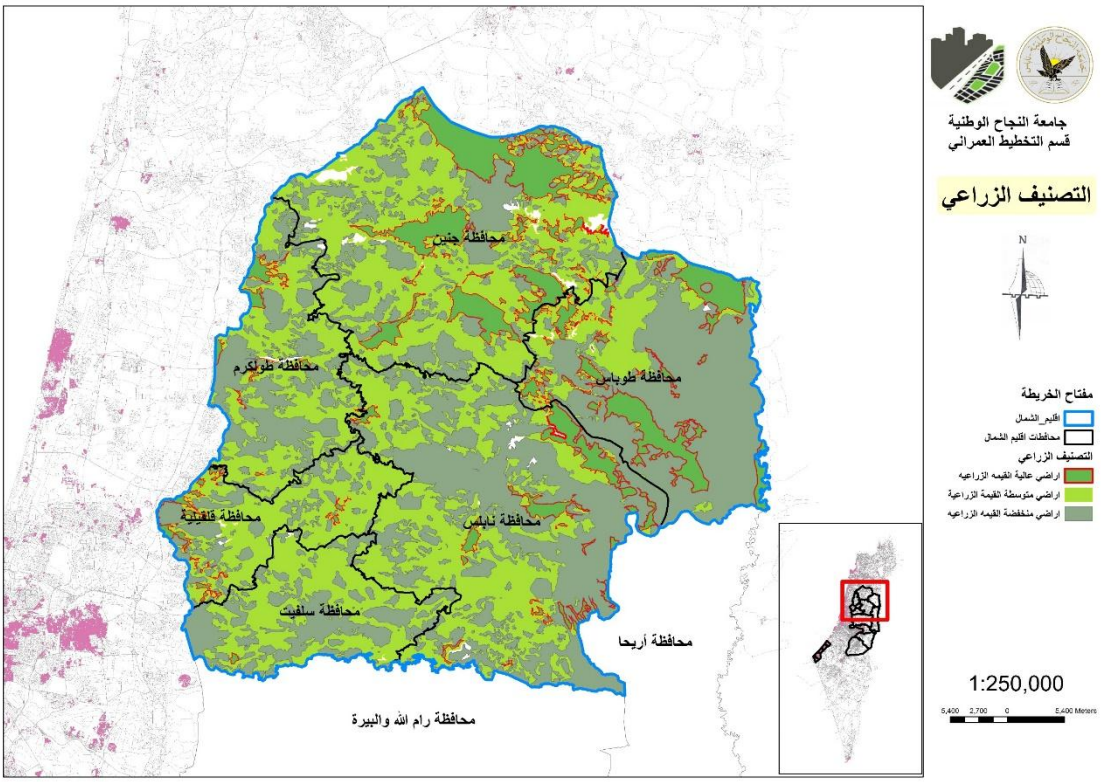

خريطة رقم (27): التصنيف الزراعي للإقليم الشمال

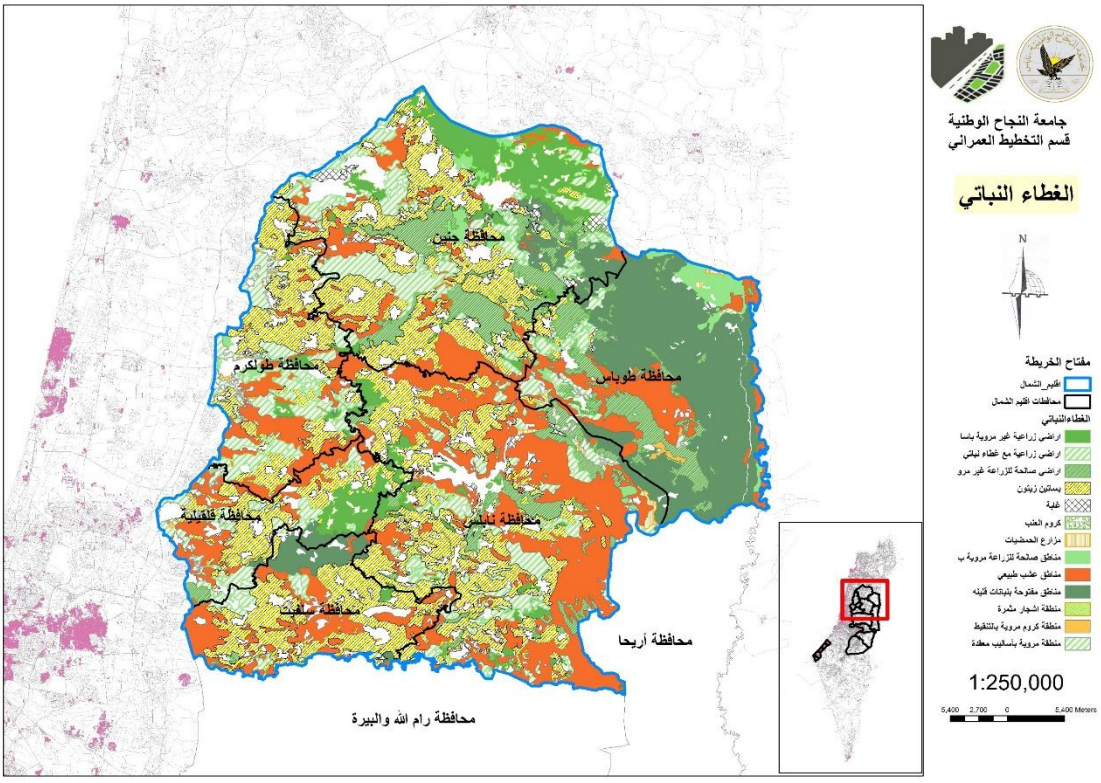

خريطة رقم (28): الغطاء النباتي للإقليم الشمال

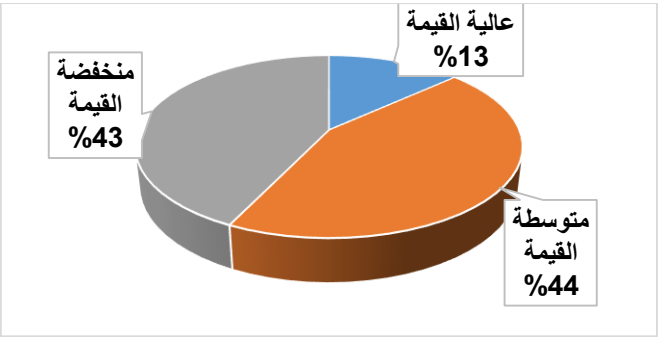

الشكل (14): نسب التصنيف الزراعي للإقليم الشمال

5 . 6 . 3 . السياحة

يوجد الكثير من المناطق التي تعتبر اقطاب لجذب السياحة الى إقليم الشمال مثل مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين، وتتألف القائمة من عشرين موقعاً (17 ثقافياً و3 طبيعياً) تعكس التنوع الثقافي والطبيعي في فلسطين، ومن ضمنها جبل جرزيم والسامريون، مدينة نابلس القديمة ومحيطها، قرى الكراسي، سبسطية، غابة أم الريحان.

وكما يوجد العديد من المرافق السياحية التي حددتها وزارة الحكم المحلي في إقليم الشمال والتي تساعد في تنمية السياحة.

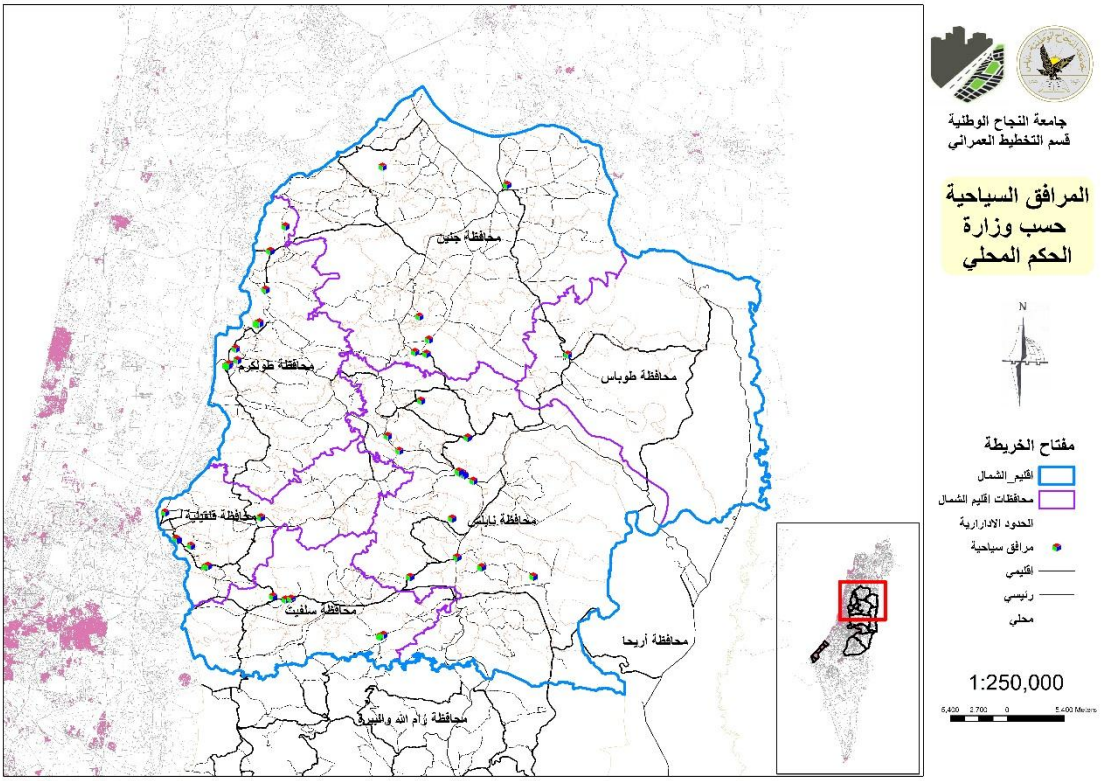

خريطة رقم (29): المرافق السياحية للإقليم الشمال

5 . 7 . البيئة

تشكل البيئة عامل رئيسي في عجلة التنمية، حيث ان توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث تساعد في ازدهار الموروث الطبيعي من غابات ومحميات طبيعية، بالإضافة الى تشجيع حركة السياحة.

5 . 7 . 1 . المناخ

المناخ: بسبب التنوع الطبوغرافي يمكن تقسيم المناخ في الإقليم الى أربع اقسام:

1. مناخ المناطق شبه الساحلية.
2. مناخ المناطق الجبلية.
3. مناخ المنحدرات الشرقية.
4. مناخ منطقة غور الأردن.

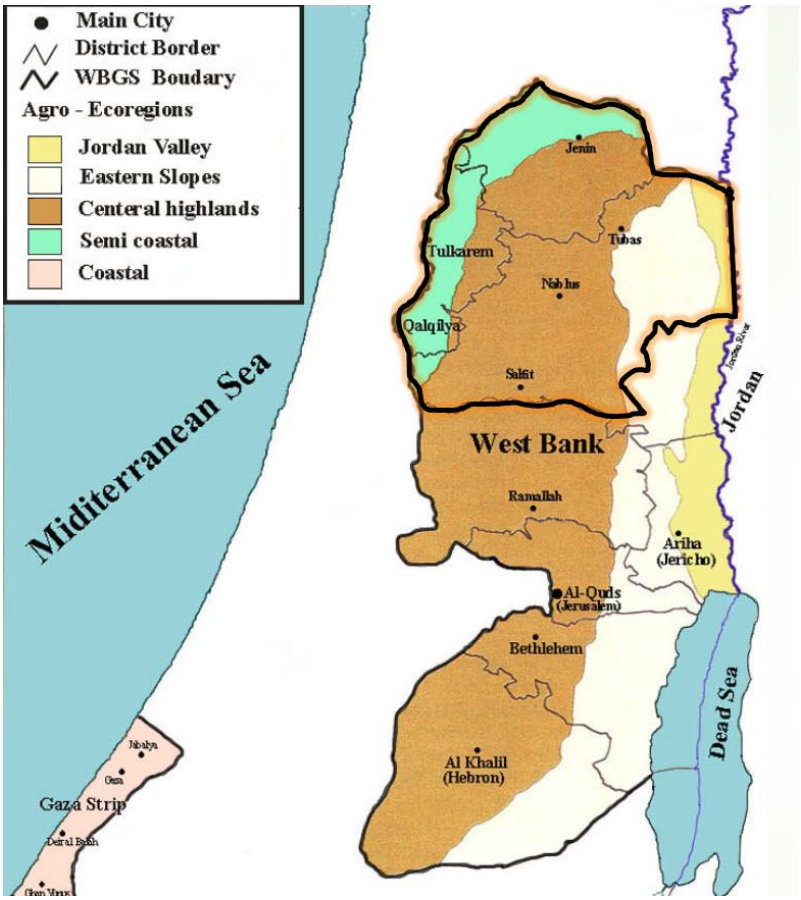

خريطة رقم (30): التنوع المناخي لإقليم الشمال

5 . 7 . 2 . مظاهر السطح

يمتاز الإقليم بالتنوع الطبوغرافي حيث يوجد فيه:

1. منطقة الاغوار.
2. المناطق شبه الساحلية.
3. سهول.
4. مرتفعات جبلية.

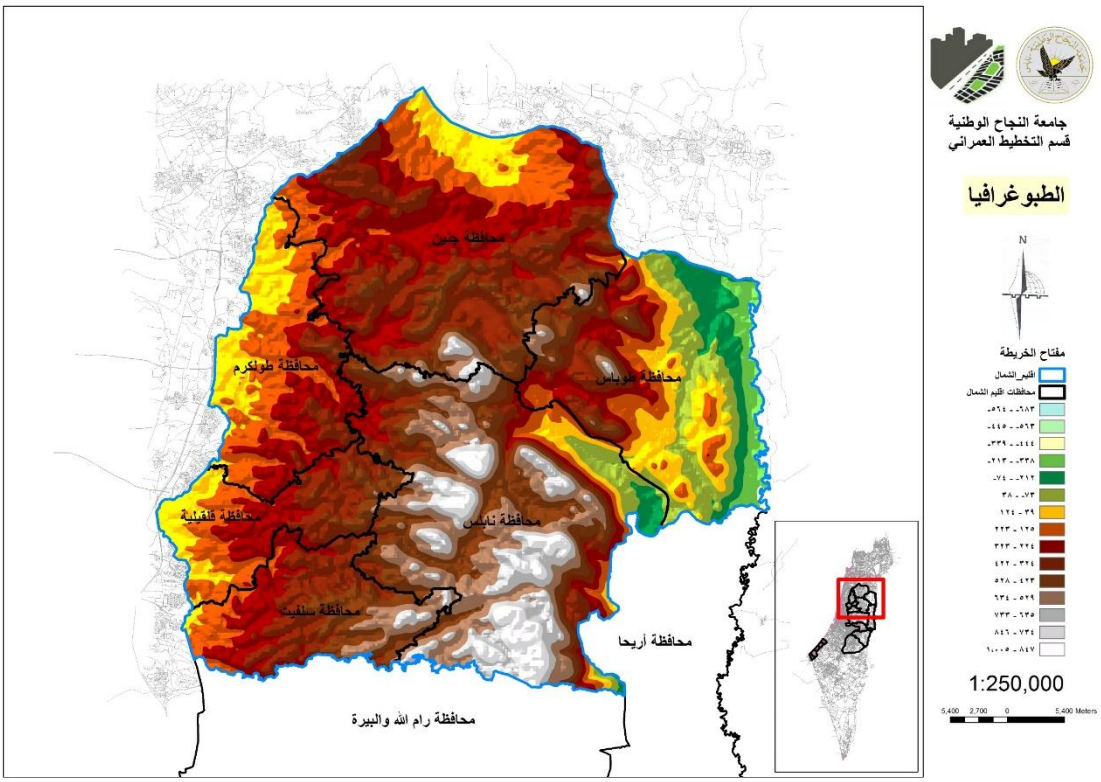

خريطة رقم (31): الطبوغرافيا للإقليم الشمال

5 . 7 . 3 . التلوث البيئي

يقسم التلوث البيئي الى ثلاثة أنواع وهي تلوث (الهواء، الماء، التربة)، حيث هناك بعض المنشئات الصناعية التي تسبب تلوث الهواء والماء ولكن على مستوى محدود مثل مصنع الالمنيوم في بيت ايبا، بالإضافة التلوث البيئي الناتج عن المحاجر والمناشير، وكذلك يوجد بعض محطات تجميع ونقل النفايات قريبة من التجمعات السكانية تسبب الروائح الكريهة.

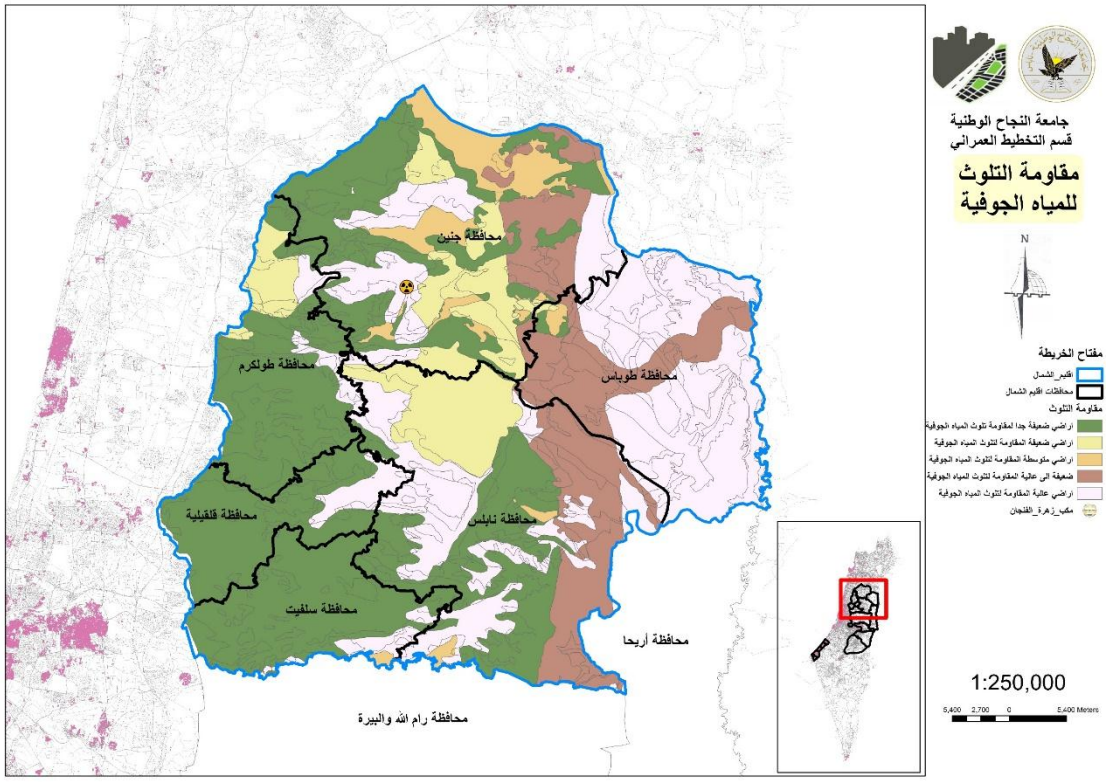

خريطة رقم (32): مقاومة التلوث للمياه الجوفية للإقليم الشمال

5 . 8 . الموروث الثقافي والطبيعي

إن المناطق الطبيعية الخضراء في فلسطين قد اندمجت مع مجمل أنماط السلوك الاجتماعي المتوارثة، ومعتقدات وثقافة الإنسان وتاريخه. فلقد عاش الإنسان الفلسطيني عبر القرون في توافق مع بيئته وكانت ولا تزال المناطق الطبيعية تلعب دورا أساسيا في حياته. فهي توفر المأوى للناس والموئل للتنوع البيولوجي وهي مصدر للغذاء والدواء والماء العذب بالإضافة إلى أنها تؤدي دورا حيويا في الحفاظ على مناخ وبيئة مستقرين.

لقد عملت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية بإعداد دراسة تحتوي على قائمة بمواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين، وذلك بهدف ضمّها إلى لائحة التراث العالمي.

وتتألف القائمة من عشرين موقعاً (17 ثقافياً و 3 طبيعياً) تعكس التنوع الثقافي والطبيعي في فلسطين، وهي: كنيسة المهد ومدينة بيت لحم القديمة، أريحا القديمة: تل السلطان، بلدة الخليل القديمة ومحيطها، جبل جرزيم والسامريون، قُمران: كهوف ودير لفائف البحر الميت، البرية والأديرة الصحراوية، البحر الميت، فلسطين أرض العنب والزيتون، الطرق الدينية في الأراضي المقدسة، وادي النطوف وكهف شُقبة، القصور الأموية، مدينة نابلس القديمة ومحيطها، قناة السبيل – الأنظمة المائية للقدس، تل أم عامر، قرى الكراسي، سبسطية، الأنثيدون – ميناء غزة القديم، طرق التجارة، غابة أم الريحان، ومحمية وادي غزة .

بالاعتماد على مخطط الحماية الوطني يمكن تحديد الأماكن الطبيعية (مناطق التنوع الحيوي، المحميات الطبيعية، الغابات، الأراضي الزراعية عالية القيمة)، بالإضافة الى الاماكن التاريخية والثقافية المهمة والتي يمكن استغلالها في عملية التنمية، بالإضافة الى وجود 831 موقع أثرى وبنسبة تصل الى 42% من المناطق الاثرية للضفة.

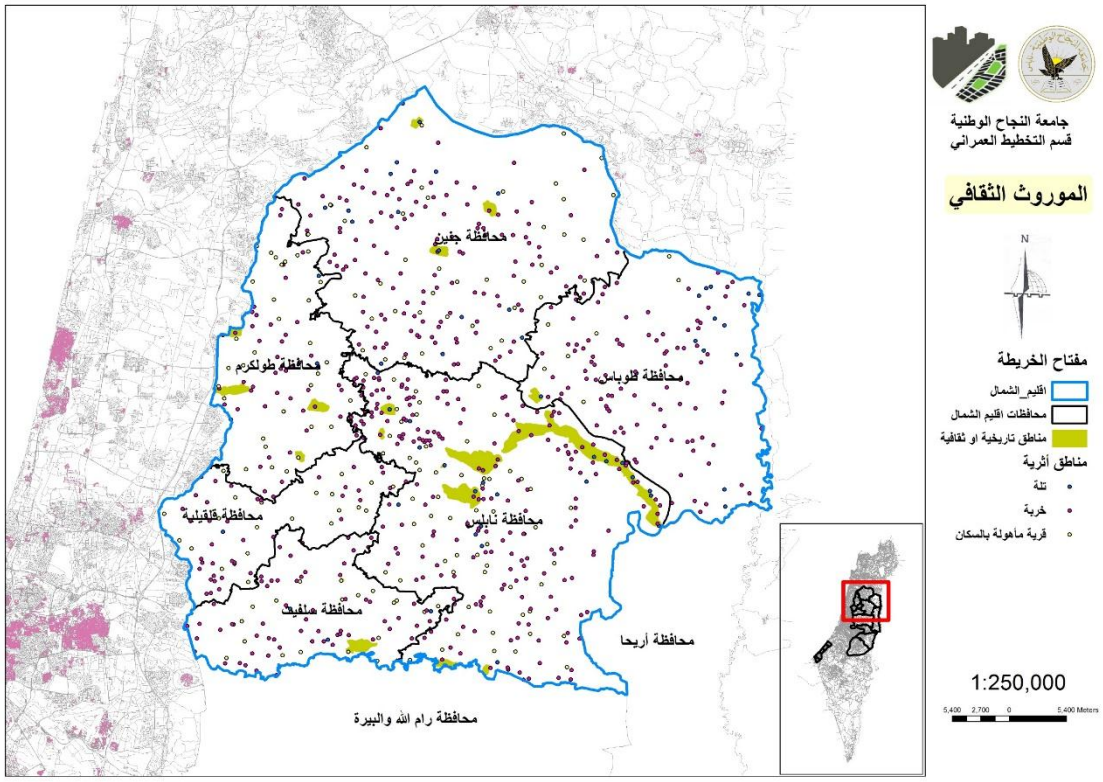

خريطة رقم (33): الموروث الثقافي للإقليم الشمال

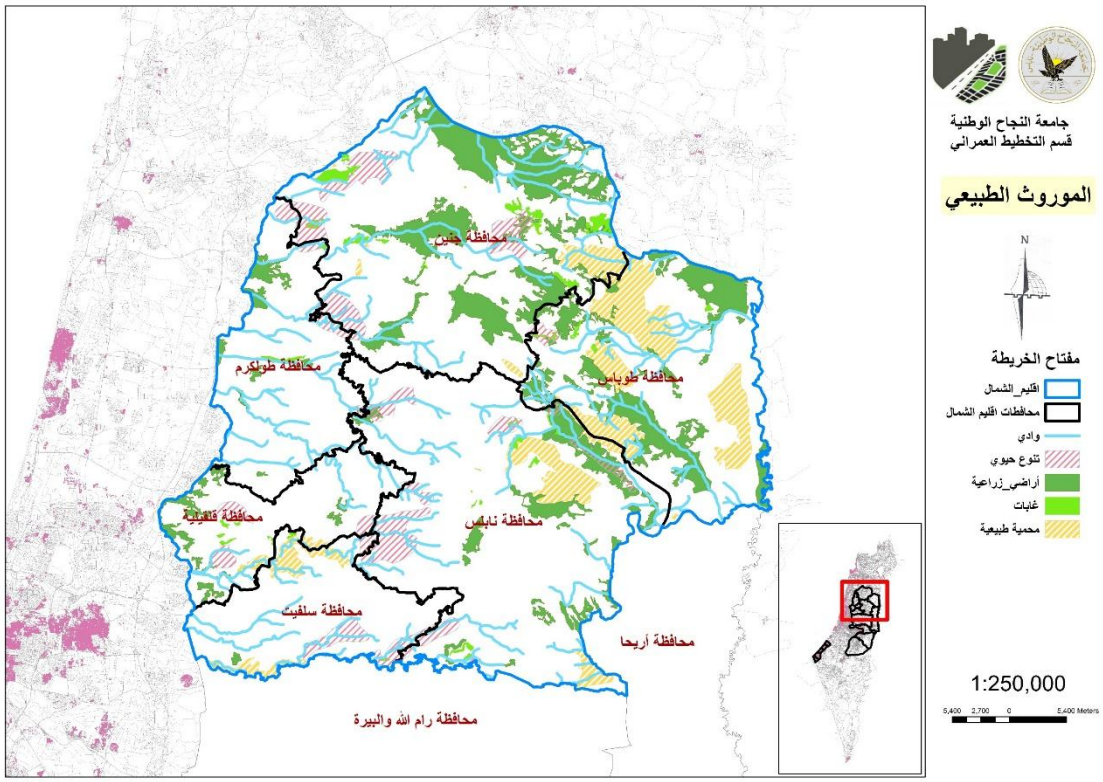

خريطة رقم (34): الموروث الطبيعي للإقليم الشمال

6 . الفصل السادس: التحليل الاستراتيجي

في ضوء التحليل السابق للقطاعات يمكن استنتاج محددات وقيود التنمية، بالإضافة الى مخاطر ومشاكل التنمية وامكانيات وفرص التنمية والتي من خلالها يمكن استخلاص نقاط القوة والضعف والتهديدات ومن ثم التوجه الى تحديد استراتيجية التنمية والتوجهات التنموية

6 . 1 . محددات وقيود التنمية

التقييم الأولي يجب أن يوثق المحددات والقيود التي تواجه التوسع العمراني والمناطق المتلاصقة حيث تستحيل التنمية، أو إحداث تغييرات في استعمالات الأراضي أو تغيير في الكثافة للسكانية.
قد تكون هذه المحددات طبيعية أو مظاهر طبوغرافية أو جيولوجية تحد التوسع العمراني والتنمية، أو بشرية ناتجة عن استعمالات خاصة للأرض، أو قرارات تخطيطية أو أوضاع سياسية أو إدارية معينة.
يمكن اشتقاق معظم المحددات المادية وقيود التنمية من التقييمات القطاعية السابقة ومن إطار عمل التخطيط، على أن يتم التأكد منها في هذه المرحلة من حيث المعلومات والمظاهر البيئية أو الأوضاع التي من شأنها إعاقة التنمية والتوسع في المستقبل وهي كما يلي:

1. وادي موسمي.
2. تربة زراعية عالية القيمة.
3. آبار مياه جوفية.
4. وجود المحميات الطبيعية والأحراش.
5. مناطق حماية البيئة.
6. محددات المواقع الأثرية.
7. مناطق خارج الصلاحيات الفلسطينية.
8. مكب زهرة الفنجان.

وتوضح الخارطة التالية محددات وقيود التنمية:

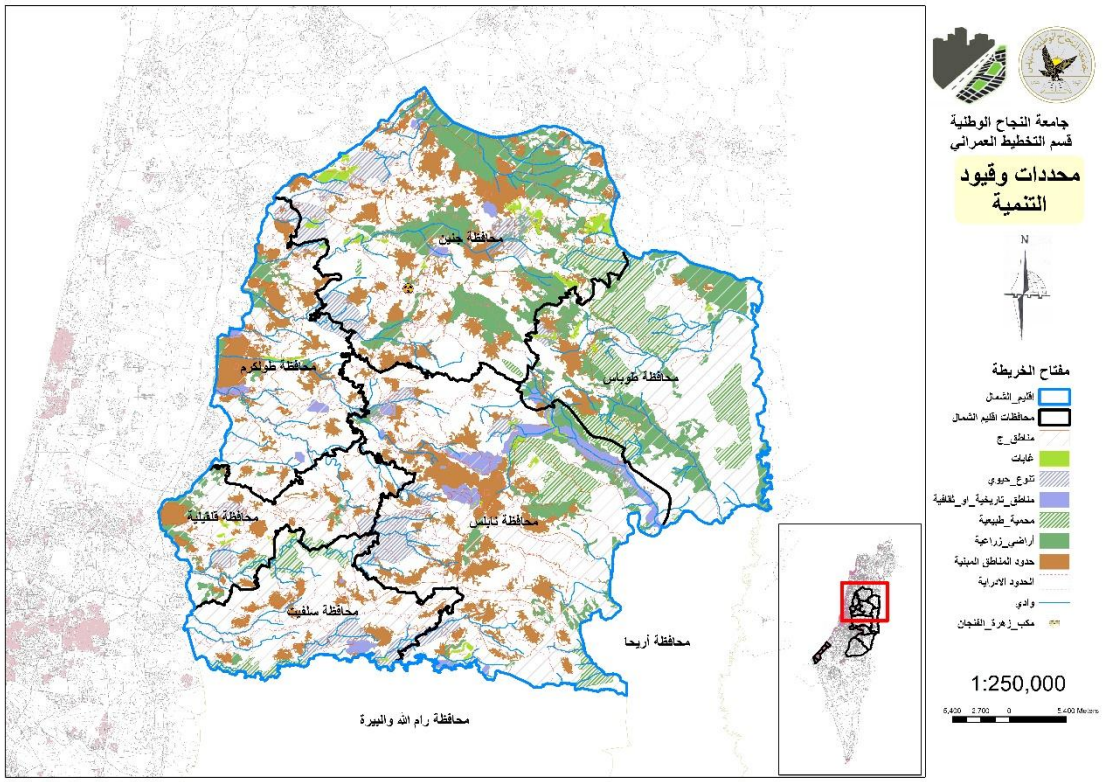

خريطة رقم (35): محددات وقيود التنمية

6 . 2 . مخاطر ومشاكل التنمية

التقييم الثاني في هذه المرحلة، يتم تحديد المناطق المتجاورة، التي تأثرت بالمشاكل، ويجب أن تكون التقييمات القطاعية التي أجريت في مراحل التخطيط السابقة المصدر الرئيسي لتحديد مشكلات التنمية وعيوبها والتي لها ارتباط مكاني.

هذه الخطوة، ستحدد المخاطر والتهديدات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها في أي عملية تخطيط، هذا من ناحية، أما المعلومات التي تم جمعها على الخريطة فستستخدم لتحديد الحاجات للعمل والتدخل والمؤسسات القطاعية المسؤولة من أجل تحسين الأوضاع السيئة أو الحد من المزيد من التدهور.

ويمكن تلخيص المشاكل والمخاطر كما يلي:

- ضعف التنظيم والإدارة.
- التلوث البيئي الناتج عن المحاجر.
- السيطرة الاسرائيلية على المياه الجوفية.

- التمدد العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- نوع التربة السيئة(للطرق).
- الوضع الجيوسياسي (جدار الفصل العنصري، مناطق ج، مصادرة الأراضي، نقاط التفتيش، المستوطنات، الوضع السياسي).

1. نسبة المستوطنات 0.8% من مساحة الاقليم.
2. نسبة أراضي ج 52% من مساحة الإقليم.
3. عدد أوامر الهدم 3236.
4. عدد نقاط التفتيش 143.
5. جدار الفصل العنصري بنسبة 38.5% وبطول 266.4 كم داخل الإقليم.

وتوضح الخريطة التالية مشاكل ومخاطر التنمية:

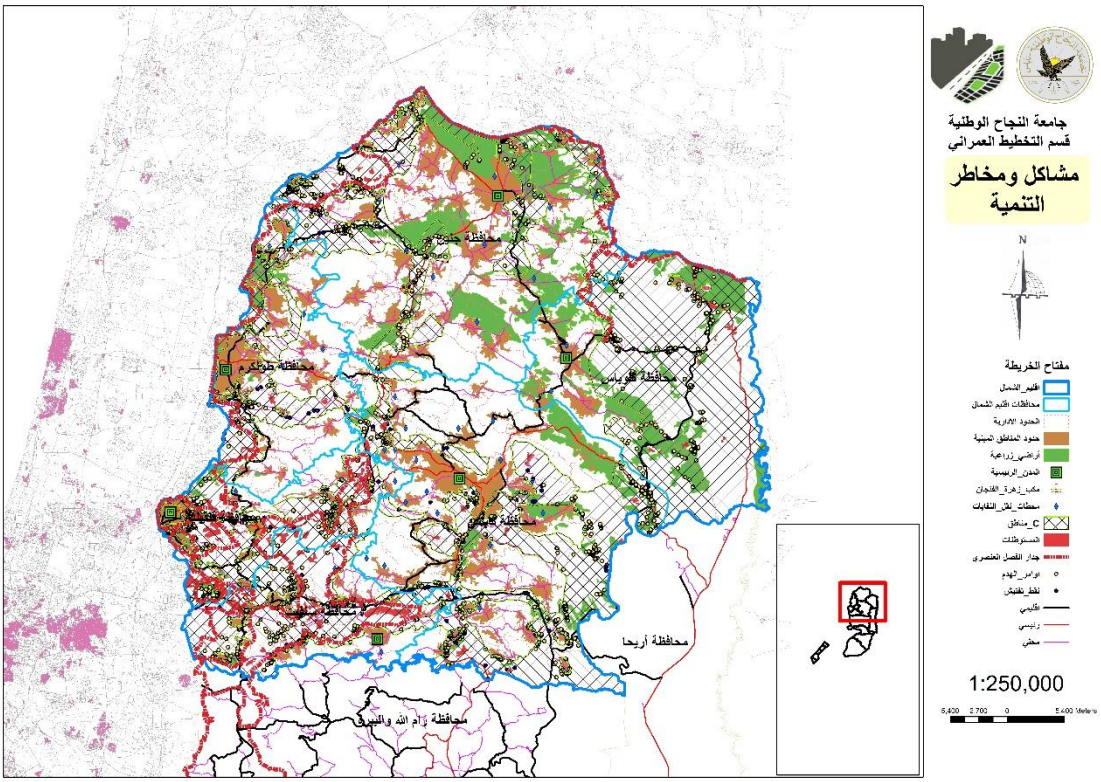

خريطة رقم (36): مشاكل ومخاطر التنمية

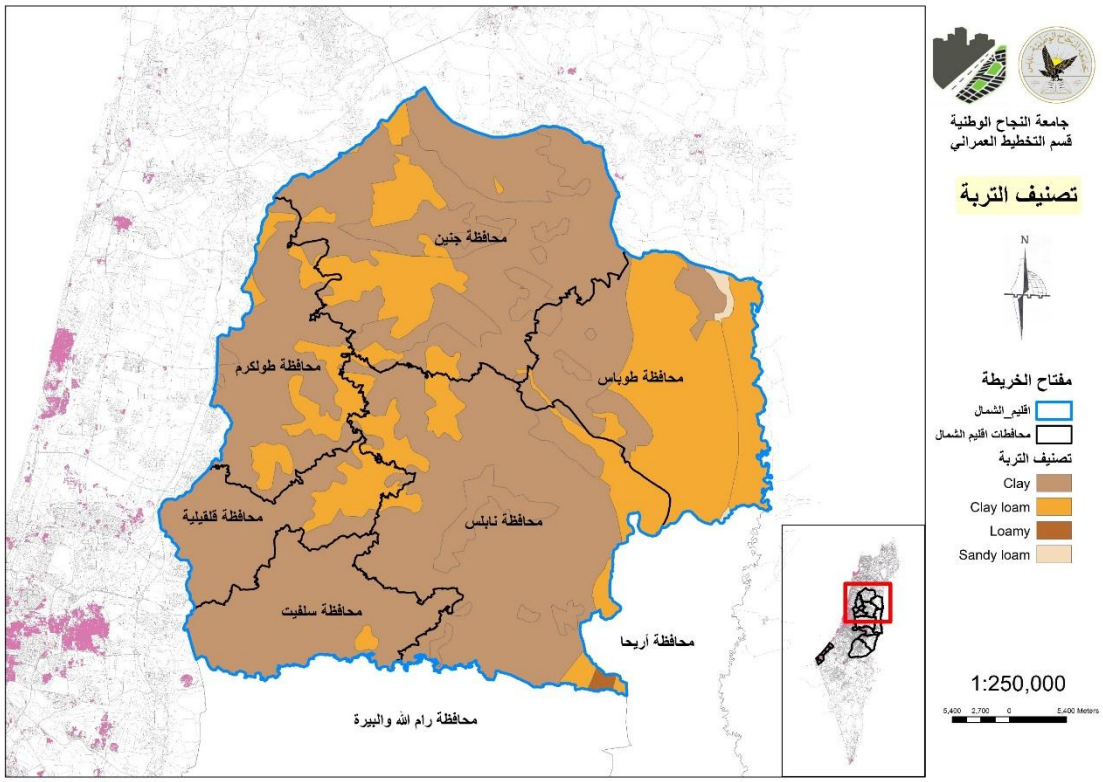

خريطة رقم (37): تصنيف التربة للإقليم الشمال

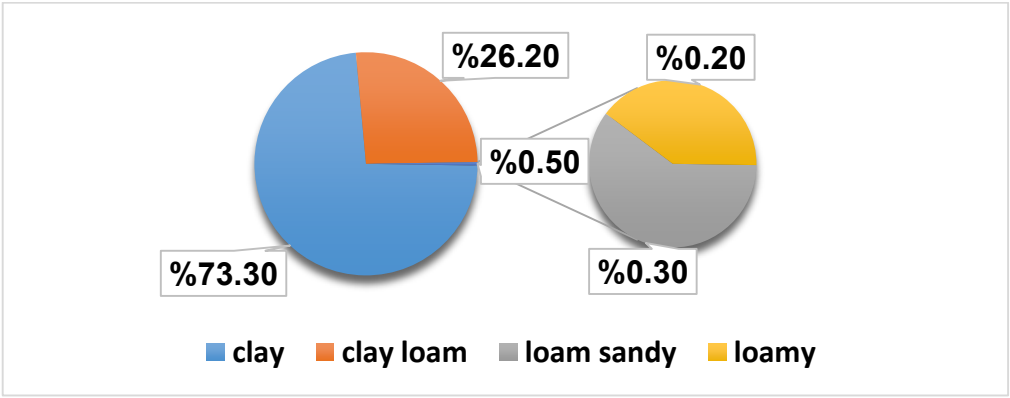

الشكل (16): نسب تصنيف التربة للإقليم الشمال

6 . 3 . إمكانات وفرص التنمية

هذه المرحلة من التقييم، ستحدد المناطق المتجاورة والتي تعتبر إمكانات وفرص للتنمية المستقبلية، لذا يجب جمع وتوثيق الأوضاع التنموية المرغوبة، وعليها ملخص وشرح بسيط للإمكانات والفرص التي تم تحديدها، ويمكن استخدام الصور للتوضيح كما هو الحال في المعوقات.

هذه الخطوة من شأنها أن تساهم في تحديد مناطق التوسع المستقبلي الضرورية لمواكبة النمو السكاني المتوقع وغيره من الحاجات الناتجة عن مختلف التقديرات القطاعية.

يمكن تلخيصها كما يلي:

- مخطط الحماية المكاني.
- الأراضي الزراعية عالية القيمة.
- توفر الأراضي منخفضة القيمة "مناطق تصلح للتمدد العمراني".
- تنوع الغطاء النباتي.
- توفر مصادر مياه.
- الخدمات التعليمية والصحية الإقليمية.
- توفر التسوية غير منتهية.
- تمتلك معظم المحافظات خطط استراتيجية تنموية.

وتوضح الخريطة التالية امكانات وفرص التنمية:

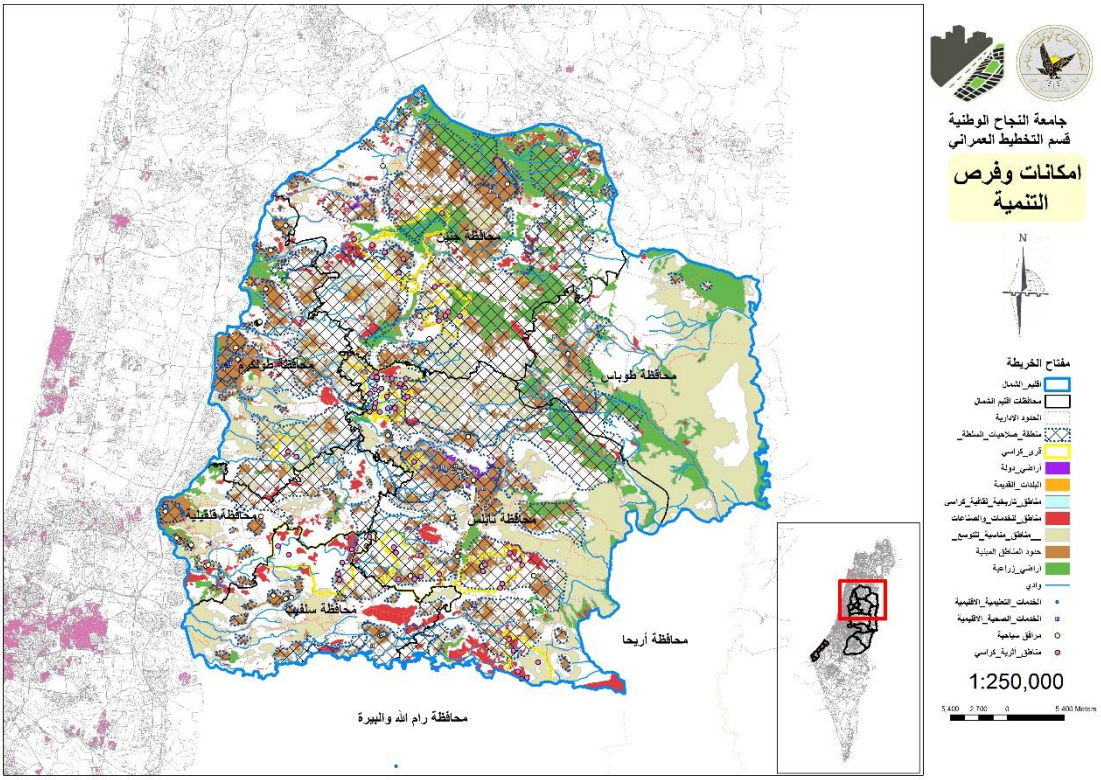

خريطة رقم (38): إمكانات وفرص التنمية

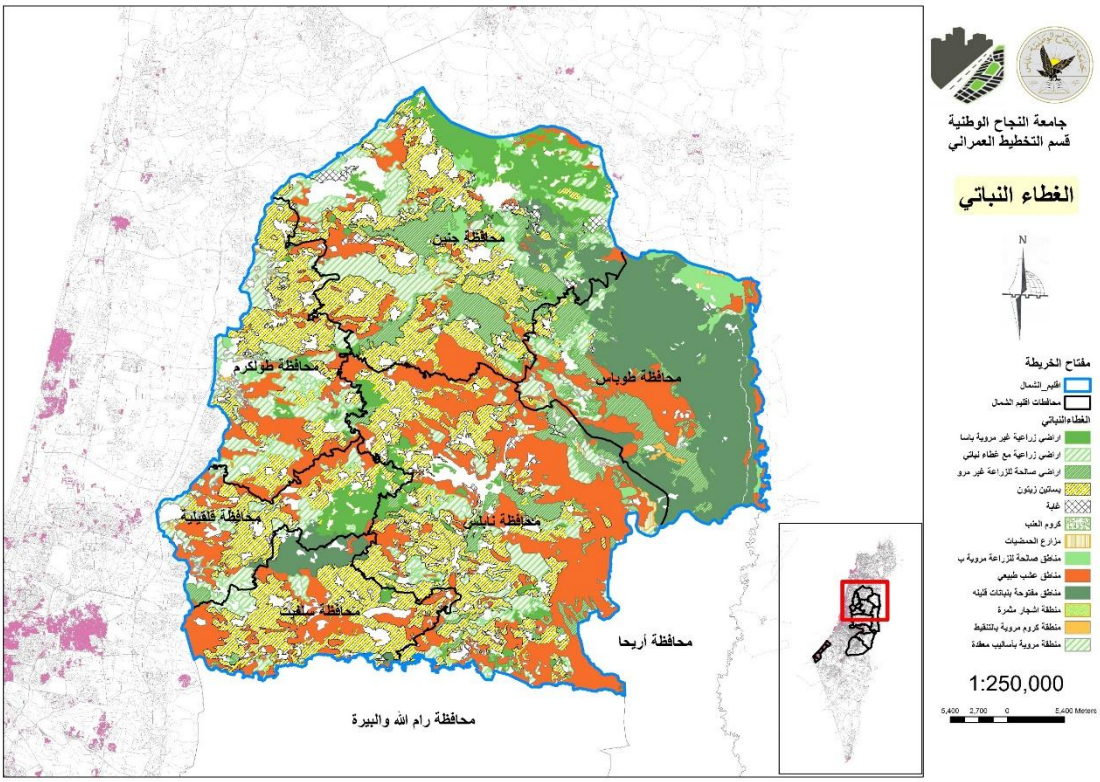

خريطة رقم (39): الغطاء النباتي للإقليم الشمال

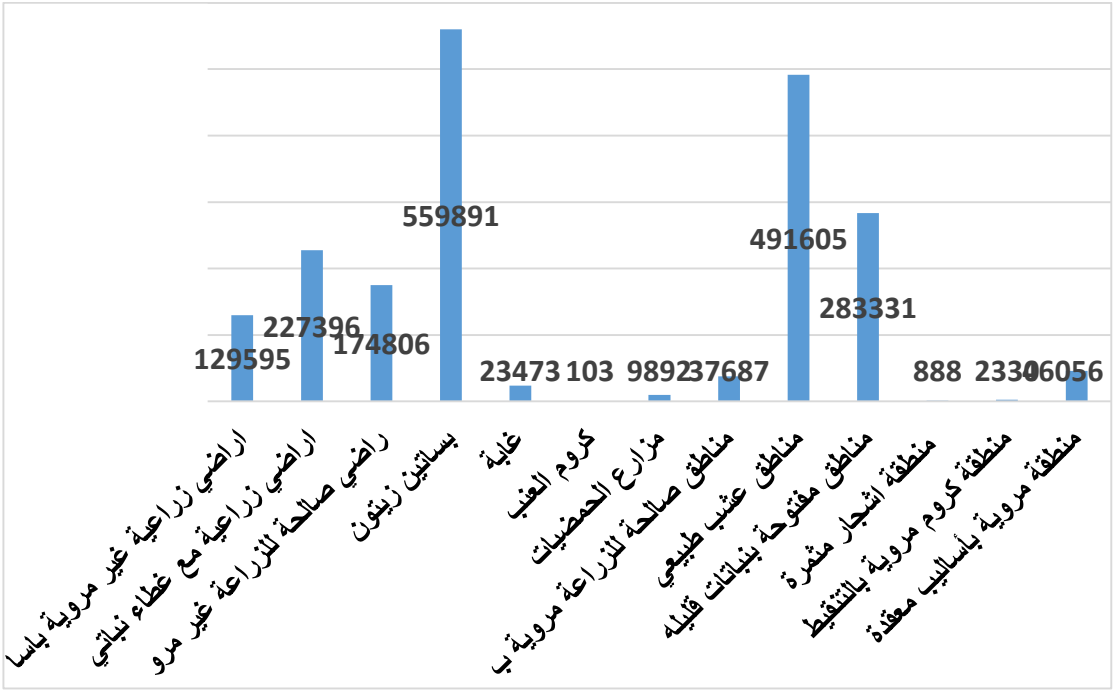

الشكل (16): نسب الغطاء النباتي للإقليم الشمال

7 . الفصل السابع: استراتيجية التنمية والتوجهات التنموية

يتم صباغة الأهداف والتوجهات التنموية المكانية التي يتم اشتقاقها من خطوات التقييم والتحليل السابقة بالإضافة الى اهداف أخرى تستخلص من الخطط التنموية والمكانية سواء على المستوى الوطني المحلي بحيث تشكل هذه الأهداف والتوجهات القاعدة الأساسية لتقييم هذه التوجهات والبدائل التنمية والتطوير المكاني والتي يتم اعتمادها ضمن هذه الخطوة أيضا وتتضمن هذه الخطوة ما يلي:

- وضع الأهداف الأساسية للتنمية والتطوير المكاني في منطقة التخطيط
- إعداد 3 توجهات وبدائل أساسية للتنمية والتطوير المكاني اعتمادا على الاهداف والتوجهات لسابقة مع الاخذ بعين الاعتبار مخرجات عملية التقييم لإمكانيات وتحديات التنموية.
- تقييم التوجهات والبدائل تبعاً للأهداف الأساسية واختيار البديل الأفضل.

7 . 1 . استراتيجية التنمية

من خلال النظر الى الإمكانات والفرص يمكن استنتاج استراتيجية التنمية كما يلي:

استراتيجية التنمية: إقليم الشمال... إقليم مزدهر اقتصاديا... زراعي وخدماتي...محافظا على الموروث الثقافي والطبيعي ... قائم على العدالة الاجتماعية.

الهدف العام: تلبية الاحتياجات السكانية المستقبلية والحالية، وتوفير بيئة داعمة للتطور الزراعي الخدماتي التنموي، والحفاظ على الموروث الطبيعي والثقافي.

7 . 2 . التوجهات التنموية

من خلال النظر الى استراتيجية التنمية يمكن استنتاج التوجهات التنموية التالية:

- إقليم اقتصادي زراعي.
- إقليم اقتصادي خدماتي.
- إقليم متنوع اقتصاديا (زراعي، خدماتي، محافظ على الموروث الثقافي والطبيعي).

7 . 2 . 1 . إقليم اقتصادي زراعي

يهدف هذا التوجه الى التركيز على النشاط الزراعي وكل ما يتعلق به من نشاطات أخرى من تجارة وصناعة، وللوصول الى هذا التوجه يمكن وضع سياسات عامة، وكذلك أهداف مكانية، ويتم ذلك في ضوء القطاعات السبعة التي تم دراستها كما يلي:

7.2.1.1. الإسكان

السياسات:

- ربط الخطط التنموية للقطاع الاقتصادي والخدماتي بسياسة التوزيع السكاني.
- استبدال القوانين المطبقة في الفترة الأردنية بقوانين فلسطينية.
- وضع خطط مستقبلية لاستغلال مواقع المستوطنات المنوي هدمها بما يتناسب مع الرؤى المستقبلية للقطاعات التنموية المختلفة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- خلق عناصر جذب في المناطق الريفية لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.
- توفير مناطق للتمدد العمراني بشكل مستدام.

7.2.1.2. الديموغرافيا والسكان

السياسات:

- المحافظة على الطابع الريفي الفلسطيني.
- إيجاد فرص عمل جديدة وتشغيل القوى العاملة الشابة.
- العمل على تطوير القطاع الزراعي للمساهمة في الحد من الفقر.
- تحقيق التوازن الاقتصادي بين احتياجات الزيادة الطبيعية والغير طبيعية للسكان والموارد المتاحة لتحقيق الاستدامة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تنمية المناطق النائية او البعيدة عن مراكز المدن وربطها بشكل مستدام مع التجمعات السكانية القريبة.

7.2.1.3. المواصلات وحركة المرور

السياسات:

- تطوير منظومة قطاع المواصلات العام.
- الاستثمار في بناء شبكات مواصلات غير تقليدية (قطارات، جسور وأنفاق).

البرامج والمشروعات التنموية:

- تطوير وبناء شبكة داخلية للطرق تصل الى المدن الفلسطينية والقرى المحيطة بحيث تربط المحافظات مع بعضها.
- ربط المراكز الحضرية بشبكات سكك حديدية.

7 . 2 . 1 . 4. البنية التحتية

السياسات:

- تطوير الأنظمة والقوانين لاستخدام أمثل والرشيد للمياه.
- معالجة المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة والصناعة والمجالات المناسبة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص المساحات اللازمة للإسكان ودمجها بالمحيط.
- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة حسب المواصفات الفلسطينية تخدم جميع التجمعات السكانية.
- استخدام مكبات النفايات لتوليد الطاقة والاسمدة.

7 . 2 . 1 . 5. الخدمات والمرافق المجتمعية

السياسات:

- تخصيص ميزانية أعلى للنفقات التطويرية وللقطاع الاجتماعي (التعليم والصحة).
- تعزيز مستوى الخدمات الحكومية في المخيمات.
- رفع مستوى الخدمات الصحية العامة والخاصة نوعا وكما.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص مساحات للمرافق والمنشئات المتعلقة بالبنية التحتية اللازمة لدعم الترابط الزراعي والصناعي.
- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري.
- انشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية.

7 . 2 . 1 . 6 . الاقتصاد المحلي

السياسات:

- التركيز على الصناعات التي لها ارتباط مع القطاعات الأخرى خاصة الصناعات الغذائية.
- تنظيم أمثل لعملية الاستغلال الصناعي للموارد الطبيعية.
- تأهيل ودعم وارشاد المزارعين.
- ربط الإنتاج الزراعي بعملية التصنيع والتخطيط المكاني المناسب له.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص أراضي زراعية ضمن المخططات الهيكلية.
- تطوير مصادر المياه الجوفية والسطحية واعتماد التقنيات الحديثة في استخراج وتوزيع المياه.
- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.
- تأهيل المعابر الحدودية وتجهيزها.

7 . 2 . 1 . 7. البيئة والموروث الثقافي والطبيعي

السياسات:

- البناء المؤسساتي القانوني بما يضمن ممارسة السيادة.
- بناء منظومة البنية التحتية الوطنية لخدمة الإدارة الكاملة والتطوير المستدام للمصادر المائية.
- تعزيز تنافسية القطاع الزراعي ودعم الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد.
- رفع مستوى الوعي لدى الافراد والمؤسسات بموضوع الاستدامة.
- خطة تفصيلية وتطويرية لحوض نهر الأردن.
- خطة بعيدة الأمد للتوسع بالغابات والاحراش الموجودة واستحداث غابات واحراش جديدة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص مناطق للسياحة الطبيعية ضمن المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي.
- الاستغلال الأمثل للتنوع المناخي لتحقيق تنوع عالي في المنتج الزراعي.

7.2.2. إقليم اقتصادي خدماتي

يهدف هذا التوجه الى التركيز على النشاط الخدماتي وكل ما يتعلق به من عمل تسهيلات أخرى، وللوصول الى هذا التوجه يمكن وضع سياسات عامة، وكذلك أهداف مكانية، ويتم ذلك في ضوء القطاعات السبعة التي تم دراستها كما يلي:

7.2.2.1. الإسكان

السياسات:

- الانتقال التدريجي من المركزية نحو اللامركزية في إدارة التجمعات السكانية.
- ربط الخطط التنموية للقطاع الاقتصادي والخدماتي بسياسة التوزيع السكاني.
- تعزيز هوية كل مركز وظيفي والمراكز الفرعية المرتبطة به.
- تعزيز مستوى الخدمات الحكومية في المخيمات.
- استبدال القوانين المطبقة في الفترة الأردنية بقوانين فلسطينية.
- وضع خطط مستقبلية لاستغلال مواقع المستوطنات المنوي هدمها بما يتناسب مع الرؤى المستقبلية للقطاعات التنموية المختلفة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تطبيق سياسة الدمج للمناطق الريفية منخفضة الكثافة.
- إعادة احياء المراكز التاريخية المهجورة او الغير مستغلة.
- خلق عناصر جذب في المناطق الريفية لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.
- اختيار مواقع مستدامة للمدن الجديدة ووضع خطط لضمان دمجها بالتجمعات السكانية المجاورة.
- توفير مناطق للتمدد العمراني بشكل مستدام.

7.2.2.2. الديموغرافيا والسكان

السياسات:

- المحافظة على الطابع الريفي الفلسطيني.
- إيجاد فرص عمل جديدة وتشغيل القوى العاملة الشابة.
- العمل على تطوير القطاع الزراعي للمساهمة في الحد من الفقر.
- تمكين المجالس المحلية والقروية لدعم السكان في المناطق النائية.

- زيادة مدروسة لعدد المستشفيات والمرافق الصحية العامة والمرافق التعليمية بما يتناسب مع الزيادة السكانية.
- تحقيق التوازن الاقتصادي بين احتياجات الزيادة الطبيعية والغير طبيعية للسكان والموارد المتاحة لتحقيق الاستدامة.
- تحسين قوانين وتشريعات التأمين الصحي ليشمل فئة أوسع من المجتمع.

البرامج والمشروعات التنموية:

- التوزيع العادل للخدمات حسب الحجم الديموغرافي للتجمعات السكانية.
- تنمية المناطق النائية او البعيدة عن مراكز المدن وربطها بشكل مستدام مع التجمعات السكانية القريبة.

7 . 2 . 2 . 3. المواصلات وحركة المرور

السياسات:

- تطوير منظومة قطاع المواصلات العام.
- الاستثمار في بناء شبكات مواصلات غير تقليدية (قطارات، جسور وأنفاق).

البرامج والمشروعات التنموية:

- تطوير وبناء شبكة داخلية للطرق تصل الى المدن الفلسطينية والقرى المحيطة بحيث تربط المحافظات مع بعضها.
- ربط المراكز الحضرية بشبكات سكك حديدية.

7 . 2 . 2 . 4 . البنية التحتية

السياسات:

- توحيد شبكات الكهرباء وتطويرها.
- تطوير الأنظمة والقوانين لاستخدام أمثل والرشيد للمياه.
- تطوير وتوسيع أنظمة وشبكات الصرف الصحي.
- سن القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بالسكن.

البرامج والمشروعات التنموية:

- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة حسب المواصفات الفلسطينية تخدم جميع التجمعات السكانية.
- تخصيص المساحات اللازمة للإسكان ودمجها بالمحيط.
- استخدام مكبات النفايات لتوليد الطاقة والاسمدة.

7.2.2.5. الخدمات والمرافق المجتمعية

السياسات:

- خلق بيئة استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الخاصة.
- تخصيص ميزانية أعلى للنفقات التطويرية وللقطاع الاجتماعي (التعليم والصحة).
- رفع مستوى الخدمات الصحية العامة والخاصة نوعا وكما.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص مساحات للمرافق والمنشئات المتعلقة بالبنية التحتية اللازمة لدعم الترابط الزراعي والصناعي.
- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري.
- انشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية.

7.2.2.6. الاقتصاد المحلي

السياسات:

- الاستثمار المكثف في إقامة الفنادق والمطاعم ومحطات التنقل العام والوكالات والادلاء السياحيين.
- تعليم مهني ضمن رؤية تنموية شاملة.
- انشاء دليل سياحي الكتروني مميز يساعد على التعرف على المواقع والأنشطة السياحية الممكنة في إقليم الشمال.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص أراضي للمنتزهات والمنتجعات والمتاحف السياحية الإقليمية والوطنية.
- تأهيل المعابر الحدودية وتجهيزها.

7 . 2 . 2 . 7 . البيئة والموروث الثقافي والطبيعي

السياسات:

- البناء المؤسساتي القانوني بما يضمن ممارسة السيادة.
- بناء منظومة البنية التحتية الوطنية لخدمة الإدارة الكاملة والتطوير المستدام للمصادر المائية.
- زيادة استغلال المصادر البديلة للطاقة لأقصى ما يمكن حسب الإمكانيات المتوفرة.
- حماية وصون التراث الطبيعي والتاريخي والاثري.
- المحافظة على هوية مراكز المدن التاريخية والمواقع الاثرية وربطها بطريقة ملائمة مع الأجزاء الحديثة والمتطورة من المدينة.
- رفع مستوى الوعي لدى الافراد والمؤسسات بموضوع الاستدامة.
- خطة تفصيلية وتطويرية لحوض نهر الأردن.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص أراضي تخدم الهدف من الطاقة البديلة وتوفير البنية التحتية المناسبة لذلك.
- خطة بعيدة الأمد للتوسع بالغابات والاحراش الموجودة واستحداث غابات واحراش جديدة.
- تخصيص مناطق للسياحة الطبيعية ضمن المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي.

7 . 2 . 3 . إقليم متنوع اقتصاديا (خدماتي، زراعي، محافظ على الموروث الثقافي والطبيعي)

يهدف هذا التوجه الى التركيز على كل من النشاط الزراعي والنشاط الخدماتي، وللوصول الى هذا التوجه يمكن وضع سياسات عامة، وكذلك أهداف مكانية، ويتم ذلك في ضوء القطاعات السبعة التي تم دراستها كما يلي:

7 . 2 . 3 . 1 . الإسكان

السياسات:

- الانتقال التدريجي من المركزية نحو اللامركزية في إدارة التجمعات السكانية.
- ربط الخطط التنموية للقطاع الاقتصادي والخدماتي بسياسة التوزيع السكاني.
- تعزيز هوية كل مركز وظيفي والمراكز الفرعية المرتبطة به.
- تعزيز مستوى الخدمات الحكومية في المخيمات.
- خلق عناصر جذب في المناطق الريفية لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.

- إيجاد حلول لإعادة تخطيط العشوائيات وإيجاد بدائل لها.
- استبدال القوانين المطبقة في الفترة الأردنية بقوانين فلسطينية.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تطبيق سياسة الدمج للمناطق الريفية منخفضة الكثافة.
- إعادة احياء المراكز التاريخية المهجورة او الغير مستغلة.
- اختيار مواقع مستدامة للمدن الجديدة ووضع خطط لضمان دمجها بالتجمعات السكانية المجاورة.
- توفير مناطق للتمدد العمراني بشكل مستدام.
- خلق عناصر جذب في المناطق الريفية لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.

7 . 2 . 3 . 2 . الديموغرافيا والسكان

السياسات:

- المحافظة على الطابع الريفي الفلسطيني.
- إيجاد فرص عمل جديدة وتشغيل القوى العاملة الشابة.
- العمل على تطوير القطاع الزراعي للمساهمة في الحد من الفقر.
- تحقيق التوازن الاقتصادي بين احتياجات الزيادة الطبيعية والغير طبيعية للسكان والموارد المتاحة لتحقيق الاستدامة.
- تمكين المجالس المحلية والقروية لدعم السكان في المناطق النائية.

البرامج والمشروعات التنموية:

- إعطاء فرص مكانية متوازنة في التعليم والصحة والعمل والسكن وحرية التنقل.
- تنمية المناطق النائية او البعيدة عن مراكز المدن وربطها بشكل مستدام مع التجمعات السكانية القريبة.

7 . 2 . 3 . 3 . المواصلات وحركة المرور

السياسات:

- تطوير منظومة قطاع المواصلات العام.
- الاستثمار في بناء شبكات مواصلات غير تقليدية (قطارات، جسور وأنفاق).

البرامج والمشروعات التنموية:

- تطوير وبناء شبكة داخلية للطرق تصل الى المدن الفلسطينية والقرى المحيطة بحيث تربط المحافظات مع بعضها.
- ربط المراكز الحضرية بشبكات سكك حديدية.

7 . 2 . 3 . 4. البنية التحتية

السياسات:

- تطوير الأنظمة والقوانين لاستخدام أمثل ورشيد للمياه.
- سن القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بالسكن.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص المساحات اللازمة للإسكان ودمجها بالمحيط.
- استخدام مكبات النفايات لتوليد الطاقة والاسمدة.

7 . 2 . 3 . 5 . الخدمات والمرافق المجتمعية

السياسات:

- خلق بيئة استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الخاصة.
- تخصيص ميزانية أعلى للنفقات التطويرية وللقطاع الاجتماعي (التعليم والصحة).
- رفع مستوى الخدمات الصحية العامة والخاصة نوعا وكما.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص مساحات للمرافق والمنشئات المتعلقة بالبنية التحتية اللازمة لدعم الترابط الزراعي والصناعي.
- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري.
- انشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية.

7.2.3.6. الاقتصاد المحلي

السياسات:

- ربط الإنتاج الزراعي بعملية التصنيع والتخطيط المكاني المناسب له.
- تنظيم أمثل لعملية الاستغلال الصناعي للموارد الطبيعية.
- انشاء دليل سياحي الكتروني مميز يساعد على التعرف على المواقع والأنشطة السياحية الممكنة في إقليم الشمال.
- بيئة استثمارية توجه وتشجع وتنظم القطاع العام والخاص.
- تشجيع الاستثمار والصناعات التقليدية الحرفية.

البرامج والمشروعات التنموية:

- تخصيص أراضي للمنتزهات والمنتجعات والمتاحف السياحية الإقليمية والوطنية.
- إقامة مناطق صناعية ومجمعات صناعية متخصصة.
- استصلاح الأراضي وتشجيع العمل في القطاع الزراعي.
- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.
- تأهيل المعابر الحدودية وتجهيزها.

7.2.3.7. البيئة والموروث الثقافي والطبيعي

السياسات:

- البناء المؤسساتي القانوني بما يضمن ممارسة السيادة.
- بناء منظومة البنية التحتية الوطنية لخدمة الإدارة الكاملة والتطوير المستدام للمصادر المائية.
- تعزيز تنافسية القطاع الزراعي ودعم الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد.
- الاستغلال الأمثل للتنوع المناخي لتحقيق تنوع عالي في المنتج الزراعي.
- تعزيز الميزة التنافسية لصناعة الحجر والرخام مع فرض رقابة اقتصادية وبيئية.
- حماية وصون التراث الطبيعي والتاريخي والاثري.
- المحافظة على هوية مراكز المدن التاريخية والمواقع الاثرية وربطها بطريقة ملائمة مع الأجزاء الحديثة والمتطورة من المدينة.
- رفع مستوى الوعي لدى الافراد والمؤسسات بموضوع الاستدامة.

البرامج والمشروعات التنموية:

- إعادة تأهيل المحاجر وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك.

- تخصيص مناطق للسياحة الطبيعية ضمن المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي.
- خطة بعيدة الأمد للتوسع بالغابات والاحراش الموجودة واستحداث غابات واحراش جديدة.

7 . 3 . تقييم التوجهات التنموية

من خلال السياسات والاهداف المكانية للقطاعات التنموية السبعة يمكن عمل تقييم للتوجهات التنموية، حيث أن كل توجه له سياسات واهداف متشابهة مع غيره من التوجهات بالإضافة الى توجهات مختلفة تميزه عن غيره، وسيكون التقييم من خمس نقاط لكل قطاع وأكبر توجه يجمع أكبر عدد من النقاط سيتم اكمال المشروع من خلاله.

ويوضح الجدول التالي تقييم التوجهات كما يلي:

التوجه التنموي / القطاعات	الإسكان	السكان والديموغرافيا	المواصلات وحركة المرور	البنية التحتية	الخدمات والمرافق	الاقتصاد المحلي	البيئة والموروث الثقافي والطبيعي	المجموع
إقليم اقتصادي زراعي	3	4	5	4	5	3	4	28
إقليم اقتصادي خدماتي	4	5	5	5	5	3	4	31
إقليم متنوع اقتصاديا	5	5	5	5	5	5	5	35

جدول(3): تقييم التوجهات التنموية

ونلاحظ من الجدول أن التوجه التنموي لإقليم متنوع اقتصاديا (خدماتي، زراعي، محافظ على الموروث الثقافي والطبيعي) جمع أكبر عدد من النقاط، وذلك لأنه يشمل كل من التوجهات الأخرى بالإضافة الى أنه يعتبر أكثر مرونة عند تطبيقه على السيناريوهات التي سيتم اقتراحها، بالإضافة الى أنه يجمع نقاط القوة للتوجهات الأخرى.

7 . 4. اقليم متنوع اقتصاديا (خدماتي، زراعي، محافظ على الموروث الثقافي والطبيعي)

يمكن استخلاص الأهداف المكانية من خلال تحديد وتقييم ما يلي:

- محددات وقيود التنمية.
- مخاطر ومشاكل التنمية التي تعيق عملية التنمية والتطوير في المنطقة.
- إمكانات وفرص التنمية داخل حدود منطقة التخطيط.
- المشاريع والتوجهات التنموية.

7 . 4 . 1 . المشاريع والتوجهات والسياسات التنموية

يتضمن هذا التوجه مشاريع وتوجهات تنموية وتمثل التطبيق العملي المكاني أو انعكاس السياسات والاهداف على أرض الواقع كما يلي:

1. مشاريع وتوجهات والسياسات للبنية التحتية.
2. المشاريع والتوجهات والسياسات الخدماتية.
3. المشاريع والتوجهات والسياسات الزراعية.
4. المشاريع والتوجهات والسياسات الموروث الثقافي والطبيعي.

7 . 4 . 1 . 1 . مشاريع وتوجهات والسياسات للبنية التحتية

المشاريع والتوجهات:

- تطوير واقتراح شبكة للطرق الرابطة التي تصل الى المدن الفلسطينية.
- اقتراح طريق إقليمي بين نابلس وجنين.
- انشاء محطات توليد للطاقة الكهربائية.
- انشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري.

السياسات:

- ✓ تطوير منظومة قطاع المواصلات العام.
- ✓ الاستثمار في بناء شبكات مواصلات غير تقليدية (قطارات، جسور وأنفاق).
- ✓ تطوير الأنظمة والقوانين لاستخدام أمثل ورشيد للمياه.
- ✓ سن القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بالسكن.

- ✓ خلق بيئة استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ تخصيص ميزانية أعلى للنفقات التطويرية وللقطاع الاجتماعي (التعليم والصحة).
- ✓ بناء منظومة البنية التحتية الوطنية لخدمة الإدارة الكاملة والتطوير المستدام للمصادر المائية.

7 . 4 . 1 . 2 . المشاريع والتوجهات والسياسات الخدماتية

المشاريع والتوجهات:

- إعطاء فرص مكانية متوازنة في التعليم والصحة.
- إقامة مناطق صناعية ومجمعات صناعية متخصصة.
- تطبيق سياسة الدمج من خلال اقتراح مراكز خدمات جديدة في المحافظات والمحليات التي تخدمها.
- توفير مناطق للتمدد العمراني بشكل مستدام.

السياسات:

- ✓ الانتقال التدريجي من المركزية نحو اللامركزية في إدارة التجمعات السكانية.
- ✓ ربط الخطط التنموية للقطاع الاقتصادي والخدماتي بسياسة التوزيع السكاني.
- ✓ تعزيز هوية كل مركز وظيفي والمراكز الفرعية المرتبطة به.
- ✓ تعزيز مستوى الخدمات الحكومية في المخيمات.
- ✓ إيجاد حلول لإعادة تخطيط العشوائيات وإيجاد بدائل لها.
- ✓ رفع مستوى الخدمات الصحية العامة والخاصة نوعا وكما.
- ✓ استبدال القوانين المطبقة في الفترة الأردنية بقوانين فلسطينية.
- ✓ تعزيز الميزة التنافسية لصناعة الحجر والرخام مع فرض رقابة اقتصادية وبيئية.

7 . 4 . 1 . 3 . المشاريع والتوجهات والسياسات الزراعية

المشاريع والتوجهات:

- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.

- تخصيص مناطق صناعية زراعية لدعم الترابط الزراعي والصناعي.
- استصلاح الأراضي وتشجيع العمل في القطاع الزراعي.

السياسات:

- ✓ ربط الإنتاج الزراعي بعملية التصنيع والتخطيط المكاني المناسب له.
- ✓ تنظيم أمثل لعملية الاستغلال الصناعي للموارد الطبيعية.
- ✓ بيئة استثمارية توجه وتشجع وتنظم القطاع العام والخاص.
- ✓ تشجيع الاستثمار والصناعات التقليدية الحرفية.
- ✓ رفع مستوى الوعي لدى الافراد والمؤسسات بموضوع الاستدامة.
- ✓ تعزيز تنافسية القطاع الزراعي ودعم الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد.
- ✓ الاستغلال الأمثل للتنوع المناخي لتحقيق تنوع عالي في المنتج الزراعي.

7 . 4 . 1 . 4 . المشاريع والتوجهات والسياسات للموروث الثقافي والطبيعي

المشاريع والتوجهات:

- إعادة احياء المراكز التاريخية المهجورة او الغير مستغلة.
- تخصيص مناطق للسياحة الطبيعية ضمن المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي.
- تخصيص مناطق للسياحة الثقافية والتاريخية ضمن المناطق الاثرية والتاريخية والثقافية.

السياسات:

- ✓ البناء المؤسساتي القانوني بما يضمن ممارسة السيادة.
- ✓ حماية وصون التراث الطبيعي والتاريخي والاثري.
- ✓ المحافظة على هوية مراكز المدن التاريخية والمواقع الاثرية وربطها بطريقة ملائمة مع الأجزاء الحديثة والمتطورة من المدينة.
- ✓ انشاء دليل سياحي الكتروني مميز يساعد على التعرف على المواقع والأنشطة السياحية الممكنة في إقليم الشمال.

7 . 4 . 2 . السيناريوهات

يمكن العمل على سيناريويهن مختلفين وكل سيناريو له مكونات المختلفة والتي تميزه عن غيره كما يلي:

- السيناريو الأول: الأراضي الفلسطينية على حدود ال 1967م خالية من الاحتلال (السيادة الكاملة على أرض إقليم الشمال).

- السيناريو الثاني: الأراضي الفلسطينية على حدود ال 1967م تحت الاحتلال (السيادة الغير كاملة على أرض إقليم الشمال).

7 . 4 . 2 . 1 . مكونات السيناريو الأول

- تحقيق التنمية العمرانية (الحضرية والريفية): حيث أن توفر مناطق مناسبة للامتداد العمراني بشكل مخطط ومنظم يؤدي الى الحفاظ على المصادر الطبيعية وحمايتها وتطويرها، وكذلك تسهيل عملية الدمج بين التجمعات السكانية الصغيرة وذات الكثافة المنخفضة، بالإضافة الى توزيع الخدمات بما يحقق العدالة الاجتماعية بشكل مثالي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث ان السيادة الكاملة على الأرض تعني السيطرة على جميع الموارد الطبيعة من مصادر المياه والأراضي الزراعية، وبالتالي تسهيل تحقيق الخطط الاستراتيجية التنموية والمخططات الاقليمية بدون عوائق ومحددات.
- التواصل مع العالم الخارجي بدون قيود: تنشيط حركة السياحة والحركة التجارية الخارجية مما يساهم في خلق وتوفير فرص عمل في القطاع الزراعي والسياحي، وتقليل نسبة البطالة ورفع مستوى الدخل للفرد.
- سهولة حركة النقل والمواصلات داخل الإقليم: وذلك من خلال تطوير وبناء شبكة طرق إقليمية ورابطة بين المدن الرئيسية في الإقليم، بحيث تؤدي الى ازدهار حركة التجارة الداخلية.
- النمو السكاني غير الطبيعي الناتج عن عودة النازحين والهجرة الداخلية: حيث يمكن استغلال المستوطنات المخلاة لاستيعاب هذا العدد او من خلال عمل تجمعات او مراكز نمو جديدة تتناغم مع التجمعات السكانية المحيطة.

7.4.2.2 . مكونات السيناريو الثاني

- التنمية العمرانية المحدودة (الحضرية والريفية): حيث أن وجود مناطق ج وكذلك وجود المستوطنات يعيق التمدد العمراني، وبالتالي يؤدي الى التمدد العمراني باتجاه المصادر الطبيعية، وكذلك الصعوبة في عملية الدمج بين التجمعات السكانية الصغيرة وذات الكثافة المنخفضة، بالإضافة الى توزيع الخدمات بما يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل مثالي.
- إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 82% من المياه الجوفية بالإضافة المصادر الطبيعية الأخرى، وهذا يؤدي الى خلق تحديات ومعوقات في العملية الزراعية بسب نقص المياه.
- التواصل المقيد مع العالم الخارجي: مما يؤدي الى تقييد حركة السياحة والحركة التجارية الخارجية.
- إعاقة حركة النقل والمواصلات داخل الإقليم: وذلك من خلال الحواجز ونقاط التفتيش بالإضافة الى الصعوبة في عملية تطوير شبكة المواصلات، بحيث تؤدي الى إعاقة حركة التجارة الداخلية.

7.4.3 . القطاعات المشتركة بين السيناريوهات

من خلال التشخيص والتحليل لمكونات السيناريوهين يمكن استنتاج بعض القطاعات المشتركة بينهما، وهي القطاعات التي تعتبر من الخدمات الأساسية التي وبالرغم من وجود التهديدات والمعيقات في السيناريو الثاني الا انه لا يمكن عزلها عن الواقع وهي كما يلي:

- قطاع المواصلات.
- مخطط الحماية (الموروث الثقافي والطبيعي).
- قطاع البنية التحتية.
- قطاع الصحة.
- قطاع التعليم.

7.4.1.6 . قطاع المواصلات

توضح الخريطة التالية تصنيف الشوارع القائمة والمقترحة حسب دليل تخطيط الطرق والمواصلات في المناطق الحضرية الفلسطيني، بالإضافة الى الشوارع المحلية القائمة التي تم اقتراح تحويلها الى طرق إقليمية.

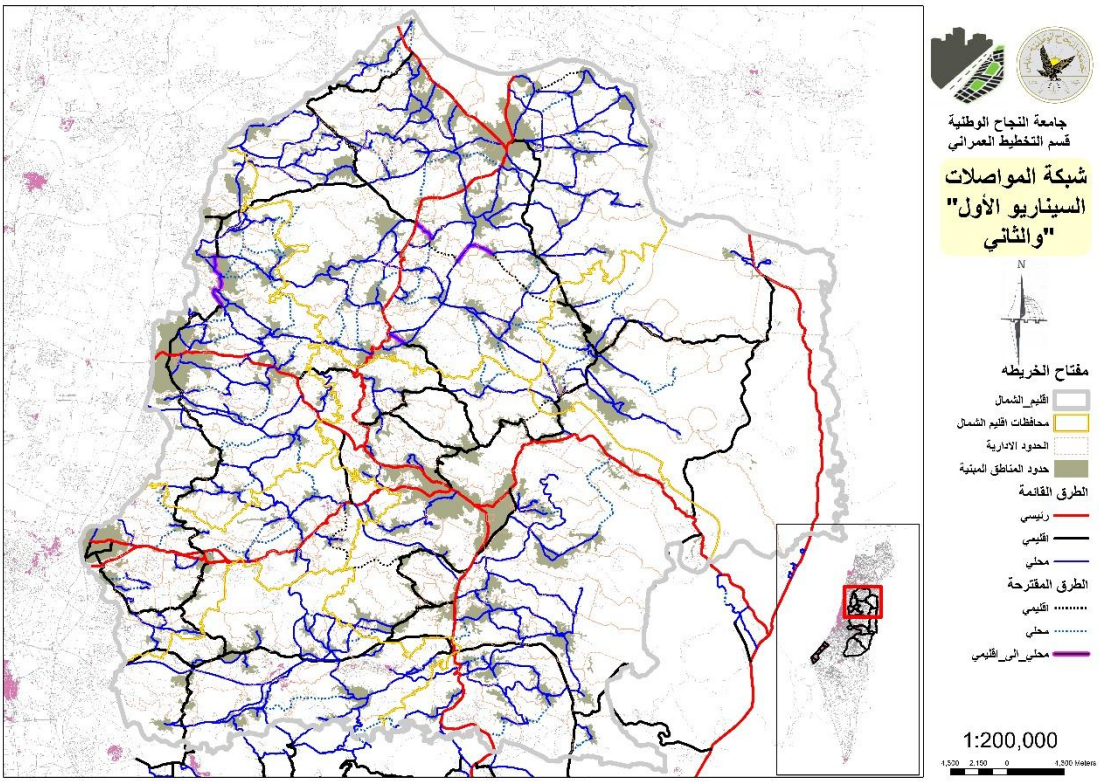

خريطة رقم (40): شبكة المواصلات للسيناريو الأول والثاني

وتوضح الاشكال التالية نسب الشوارع القائمة والمقترحة حسب التصنيف، حيث يشكل ما نسبته 56% النسبة الكبيرة من الشوارع المحلية القائمة ومن ثم الشوارع الإقليمية القائمة بنسبة 26% ويتبعها الشوارع الرئيسية القائمة بنسبة 18%.

أما الشوارع المقترحة فهي عبارة عن الشوارع المصنفة كشوارع ترابية، حيث يؤدي تطويرها وتصنيفها الى تقليل التكلفة الاقتصادية بالإضافة الى تجنب الخلافات الناتجة عن الملكيات الخاصة كما يلي:

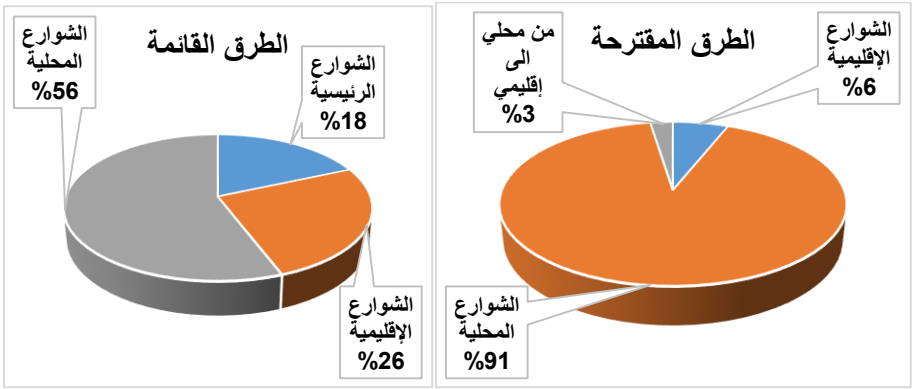

الشكل (17): نسب الطرق المصنفة للسيناريوهين

7 . 4 . 6 . 2 . مخطط الحماية

وهو ما تضمنه مخطط الحماية المكاني الوطني الذي تم الإقرار به من قبل وزارة الحكم المحلي، حيث انه في كل السيناريوهات لا يمكن تغيره، بالإضافة الى بعض المسارات السياحية التي بحاجة الى تطوير مثل مسار إبراهيم ومسار السكة بالإضافة الى مسار سياحي مقترح، بالإضافة الى ما تم اقراره في يوم البيئة الفلسطيني 5 آذار -حماية التراث الطبيعي واجب وطني -.2016

وتضح الخريطة التالية الموروث الثقافي والطبيعي لكل من السيناريو الأول والثاني:

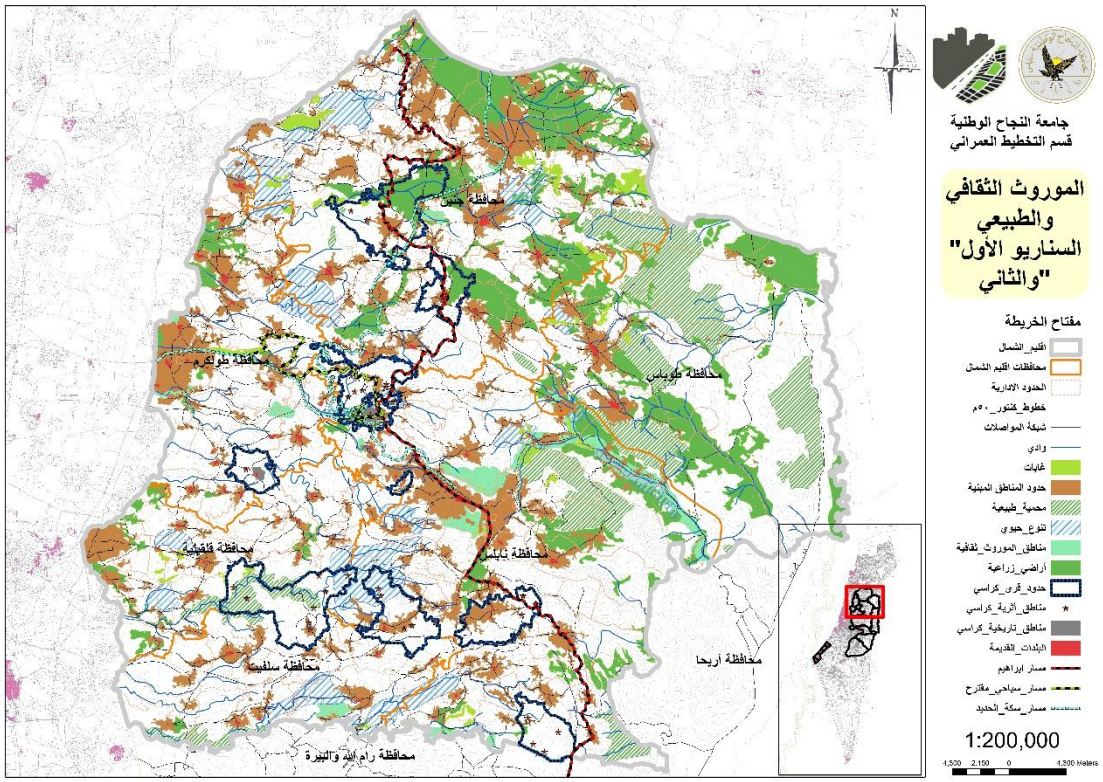

خريطة رقم (41): الموروث الثقافي والطبيعي للسيناريو الأول والثاني

7.4.6.3. قطاع البنية التحتية

يمثل قطاع البنية التحتية أهم القطاعات التطويرية التي من خلالها يمكن النهوض بالعملية التنموية الشاملة للمجتمع، حيث يوجد بعض المرافق المقترحة من الحكم المحلي ضمن الخطط الاستراتيجية لكل محافظة بالإضافة الى المرافق التي قمت باقتراحها من محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تنقية المياه، كما توضح الخريطة التالية:

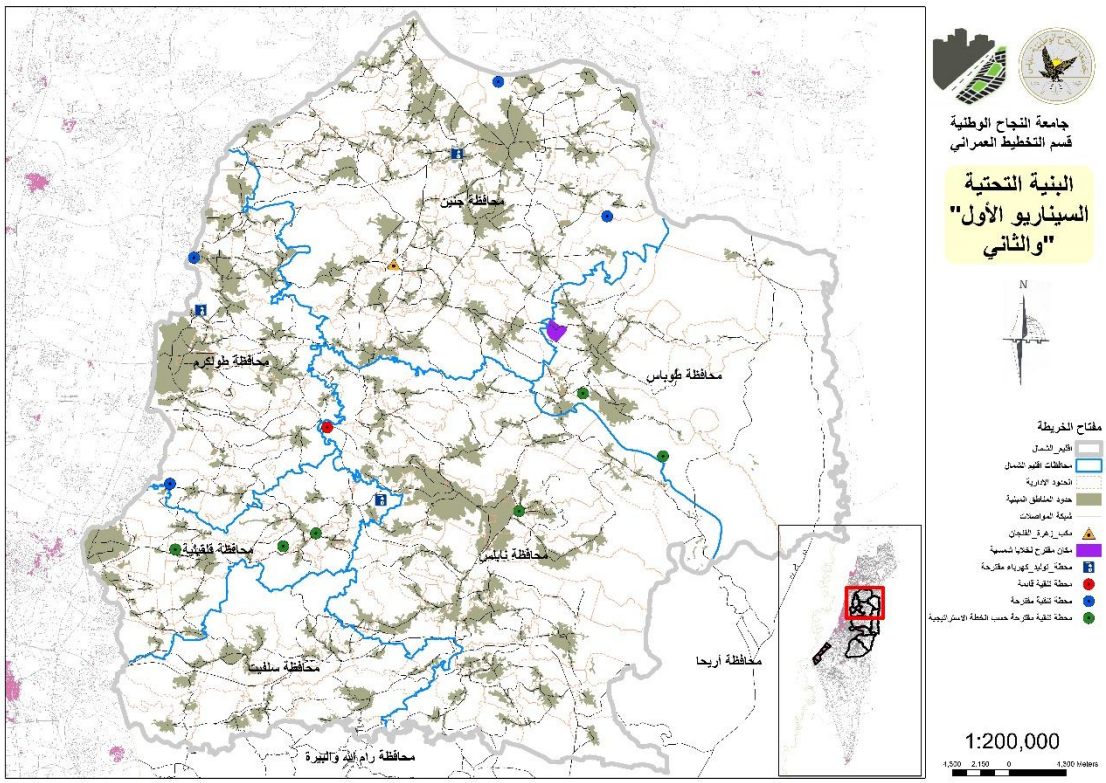

خريطة رقم (42): البنية التحتية للسيناريو الأول والثاني

7.4.6.4. قطاع الصحة

تم عمل هذا المقترح بالاعتماد على دراسة الطالب عبد القادر إسماعيل لقطاع الصحة بالضفة الغربية، والذي تم اقتراحه بالاعتماد على عمل توقع سكاني ودراسة الحاجة السكانية حتى عام 2025 م.

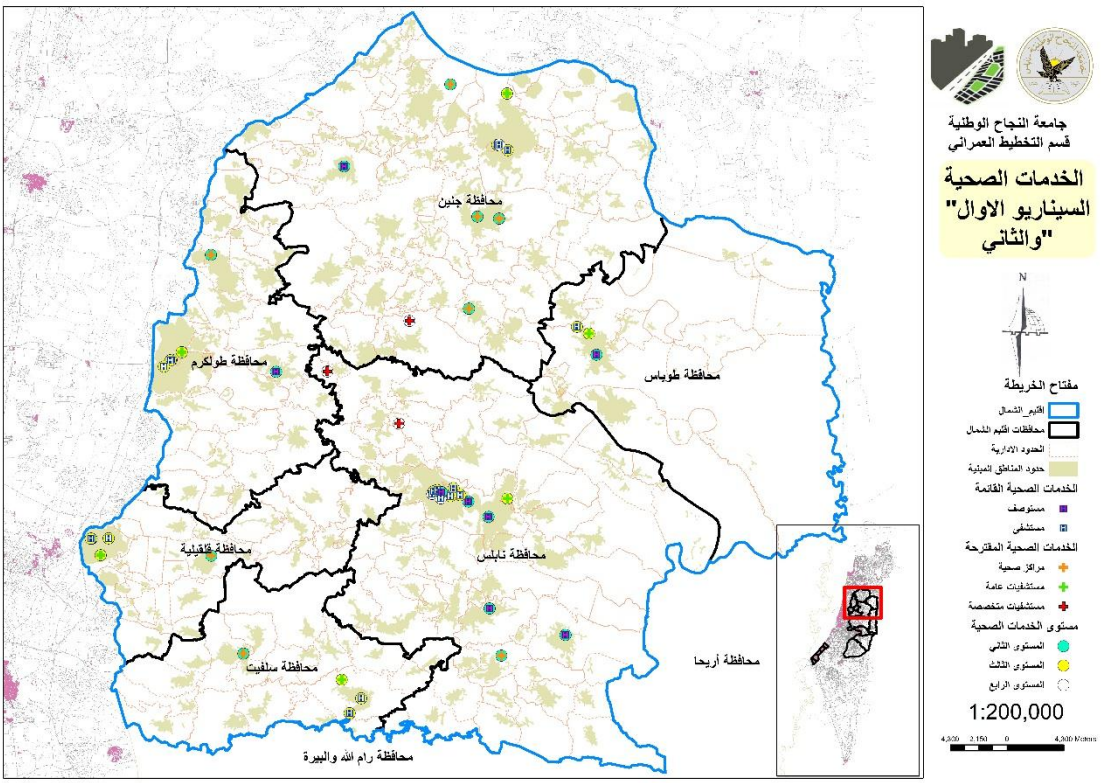

خريطة رقم (43): الخدمات الصحية للسيناريو الأول والثاني

7.4.6.5. قطاع التعليم

تم عمل هذا المقترح بالاعتماد على دراسة الطالب محمد زيود لقطاع التعليم بالضفة الغربية، والذي تم اقتراحه بالاعتماد على عمل توقع سكاني ودراسة الحاجة السكانية حتى عام 2025م.

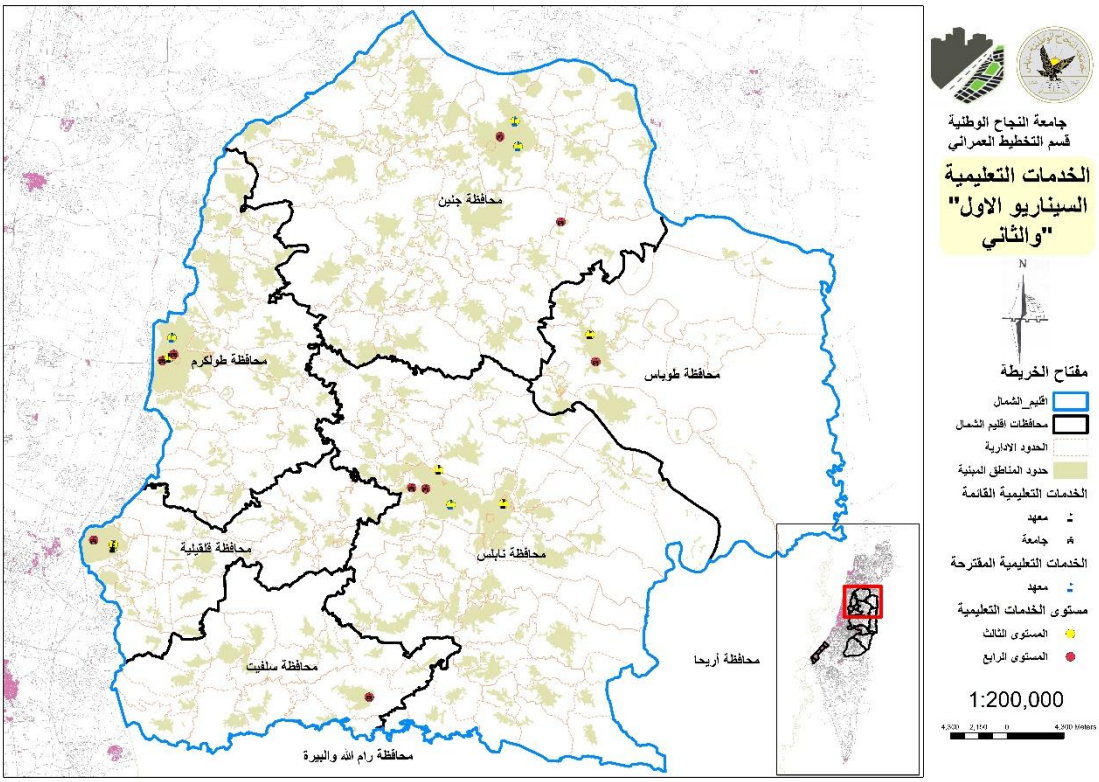

خريطة رقم (44): الخدمات التعليمية للسيناريو الأول والثاني

7 . 4 . 4 . القطاعات للسيناريو الاول

يختلف كل من السيناريوهين في كل من قطاع الإسكان بشكل أساسي وما ينعكس من ذلك على كل من قطاع الزراعة والصناعة والسياحة، وذلك بسبب الاختلاف في التهديدات والمعيقات والمحددات التي يمثل الاحتلال أساسها من خلال الصراع على الأرض التي تشكل المصدر الأول والرئيس لعملية التنمية الشاملة في الضفة الغربية.

7 . 4 . 4 . 1 . قطاع الإسكان

حيث تم تحديد مناطق التوسع المستقبلي ضمن المناطق المحيطة بالتجمعات السكانية والتي لا تمتلك أي قيمة من حيث الموروث الثقافي والطبيعي وذات قيمة زراعية منخفضة بالإضافة الى انه تم عمل منطقة عازلة عن مناطق الصدوع الزلزالية مسافة 100متر و200مترعن صدع وادي الفارعة، الا انه في بعض التجمعات كان لا بد من التوسع في المناطق ذات القيمة الزراعية المتوسطة ونسبتها 16% من اجمالي مناطق التوسع المستقبلي كما توضح الخريطة التالية:

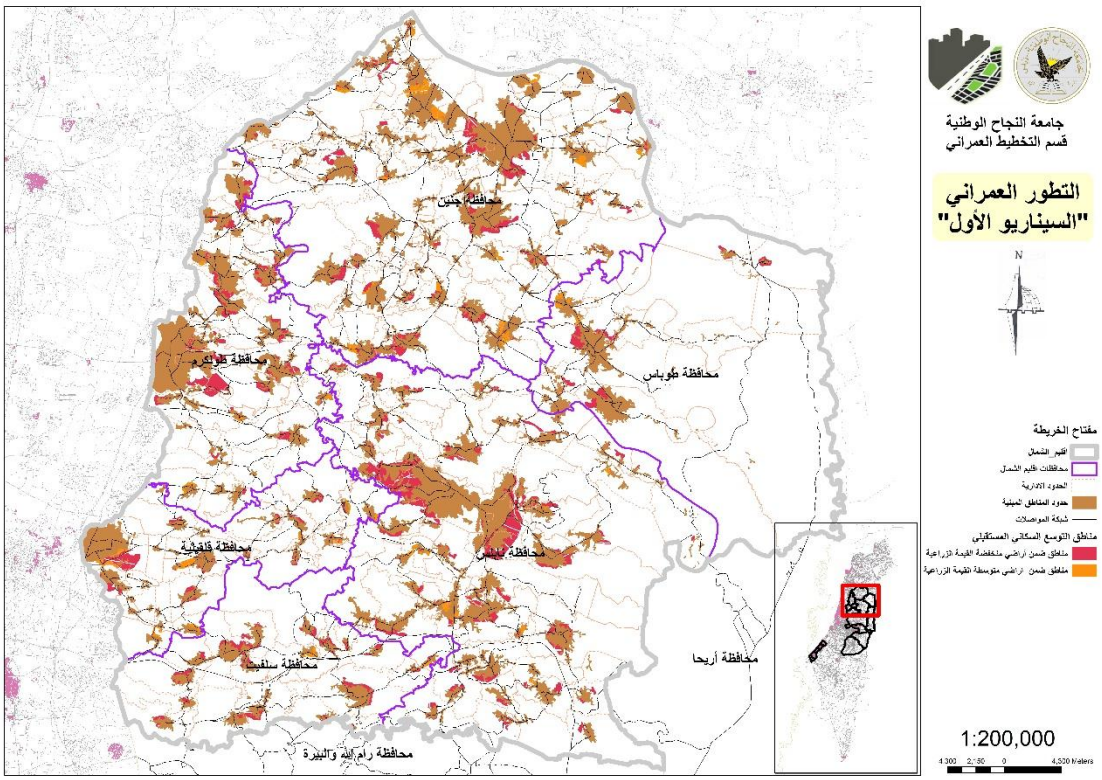

خريطة رقم (45): التطور العمراني "السيناريو الاول"

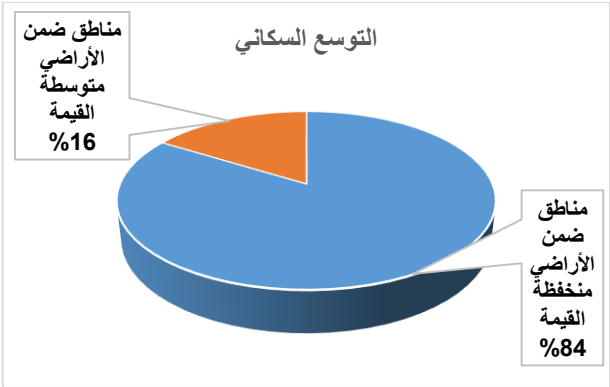

الشكل (18): نسب مناطق التوسع السكاني حسب القيمة الزراعية للسيناريو الأول

التجمعات	احتياجات السكن	احتياجات الخدمات	المجموع
الحضر	0.3 دونم	0.4 دونم	0.7 دونم
شبه الحضر	0.5 دونم	0.3 دونم	0.8 دونم
الريف	0.7 دونم	0.2 دونم	0.9 دونم

جدول(4): مساحة التوسع المستقبلي للسيناريو الأول والثاني

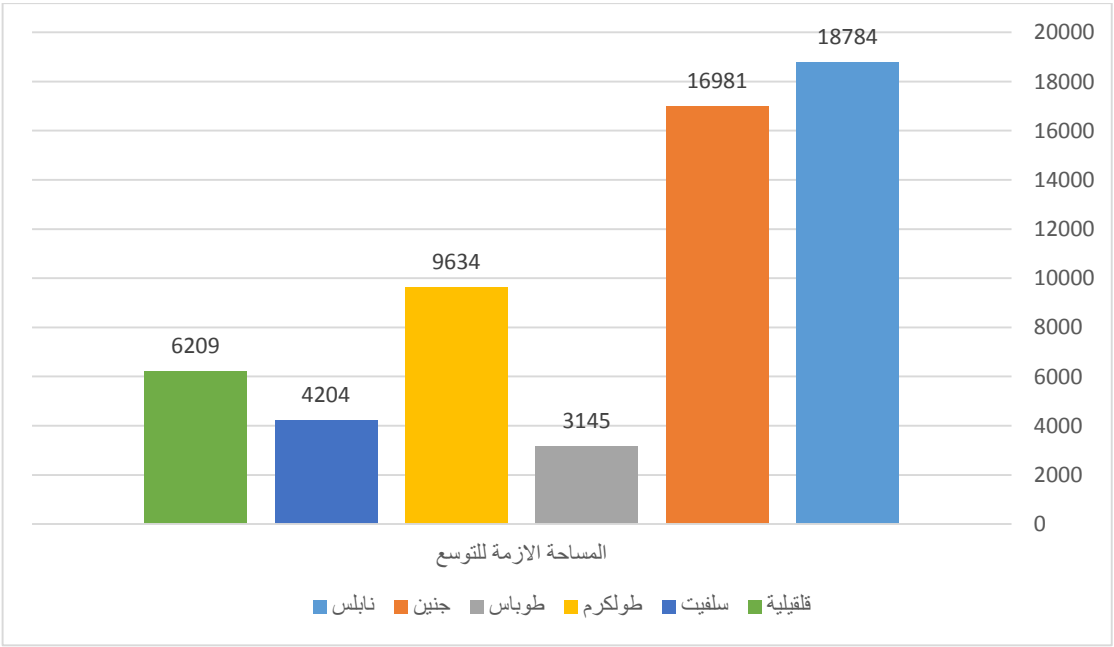

الشكل (19): المساحة اللازمة للتوسع لكل محافظة للسيناريو الأول والثاني

7 . 4 . 4 . 2 . قطاع السياحة

عملت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية بإعداد دراسة تحتوي على قائمة بمواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين، وذلك بهدف ضمّها إلى لائحة التراث العالمي. وتتألف القائمة من عشرين موقعاً (17 ثقافياً و 3 طبيعياً) تعكس التنوع الثقافي والطبيعي في فلسطين، وهي: كنيسة المهد ومدينة بيت لحم القديمة، أريحا القديمة: تل السلطان، بلدة الخليل القديمة ومحيطها، جبل جرزيم والسامريون، قُمران: كهوف ودير لفائف البحر الميت، البرية والأديرة الصحراوية، البحر الميت، فلسطين أرض العنب والزيتون، الطرق الدينية في الأراضي المقدسة، وادي النطوف وكهف شُقبة، القصور الأموية، مدينة نابلس القديمة ومحيطها، قناة السبيل – الأنظمة المائية للقدس، تل أم عامر، قرى الكراسي، سبسطية، الأنثيدون – ميناء غزة القديم، طرق التجارة، غابة أم الريحان، ومحمية وادي غزة.

وتضم الخريطة التالية المواقع الموجودة في إقليم الشمال:

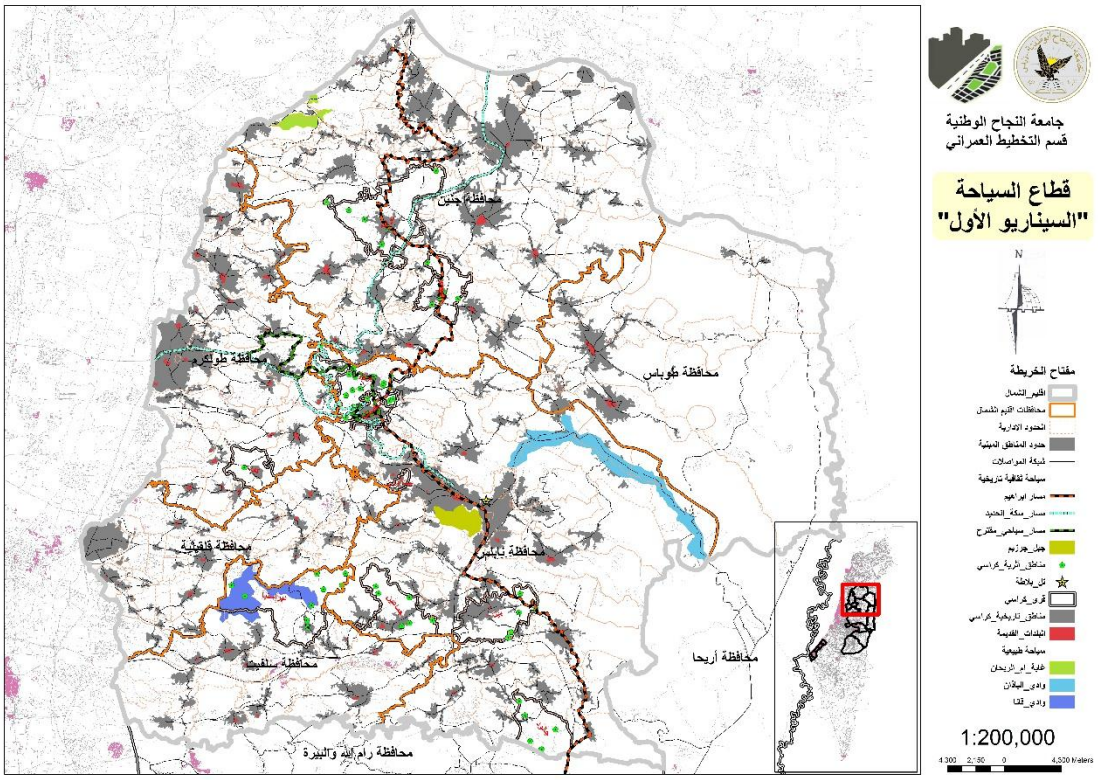

خريطة رقم (46): قطاع السياحة "السيناريو الاول"

7 . 4 . 4 . 3 . قطاع الصناعة والزراعة

في هذا السيناريو تم اقتراح منطقة صناعية واحدة حدودية بمساحة 400 دونم تقريبا، بالإضافة الى المواقع المقترحة في المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية من مناطق صناعية ومناطق حرفية، ولان الإقليم يعتمد على النشاط الزراعي بالدرجة الأولى فقد تم اقتراح مواقع للصناعات الغذائية.

بالإضافة الى مناطق الاستصلاح الزراعي التي تختلف عن السيناريو الثاني بسبب الاختلاف في مناطق التطور العمراني.

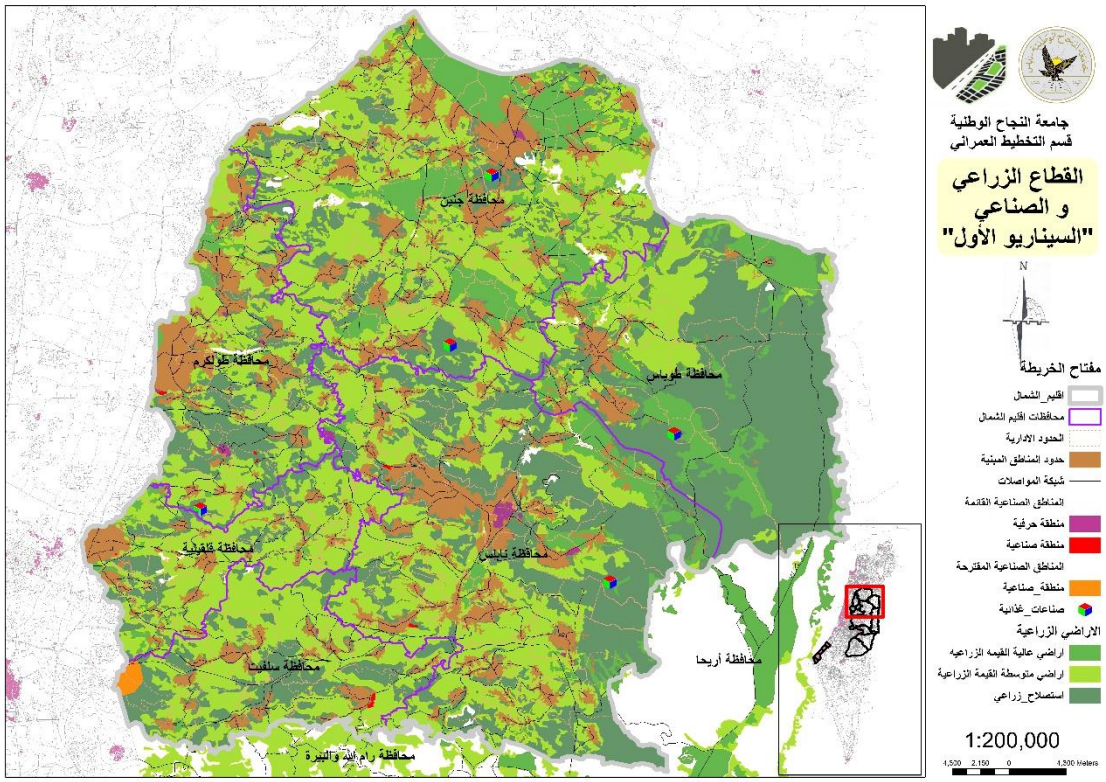

خريطة رقم (47): القطاع الزراعي والصناعي "السيناريو الاول"

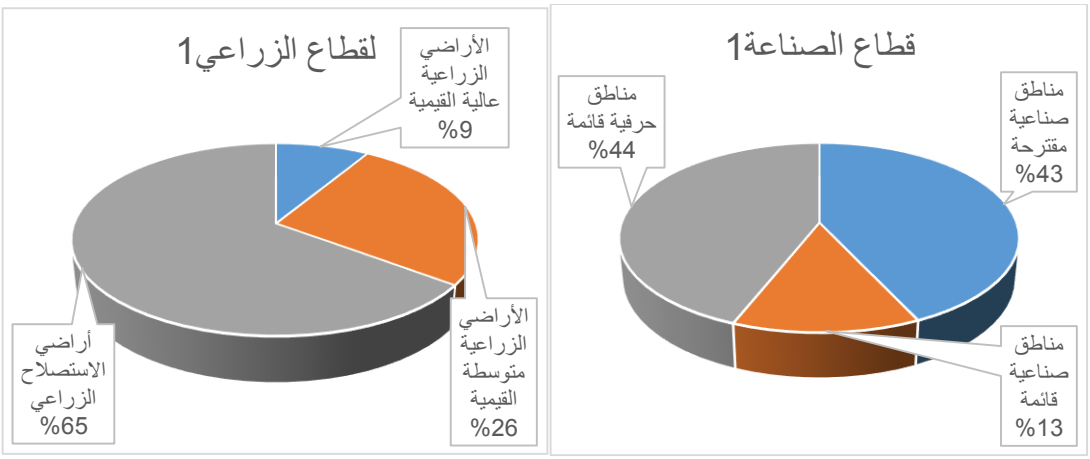

الشكل (20): نسب مناطق القطاع الزراعي والصناعة "السيناريو الاول"

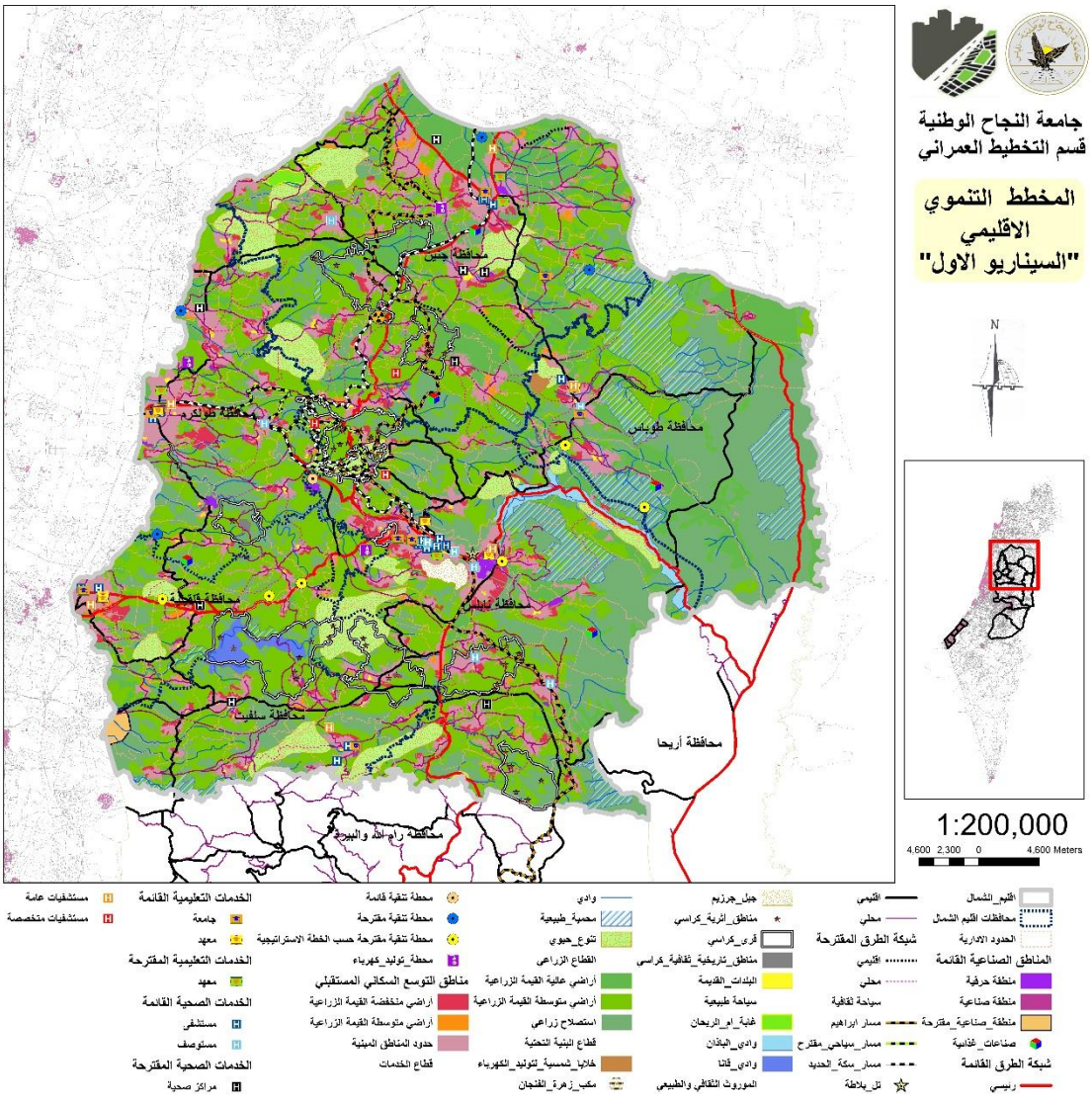

خريطة رقم (48): المخطط التنموي الإقليمي "السيناريو الاول"

7 . 4 . 4 . القطاعات للسيناريو الثاني

الاختلاف بين السيناريو الأول والثاني يعود الى السبب الرئيسي وهو الصراع على الأرض، حيث ان هذا السيناريو يأخذ بعين الاعتبار مناطق التصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج).

7 . 4 . 4 . 1 . قطاع الإسكان

حيث تم تحديد مناطق التوسع المستقبلي ضمن المناطق المحيطة بالتجمعات السكانية والتي لا تمتلك أي قيمة من حيث الموروث الثقافي والطبيعي وذات قيمة زراعية منخفضة بالإضافة الى انه تم عمل منطقة عازلة عن مناطق الصدوع الزلزالية مسافة 100متر و200مترعن صدع وادي الفارعة، الا انه في بعض التجمعات كان لا بد من التوسع في مناطق ج حسب اتفاقية أوسلو بنسبة 16%، من اجمالي مناطق التوسع المستقبلي كما توضح الخريطة التالية:

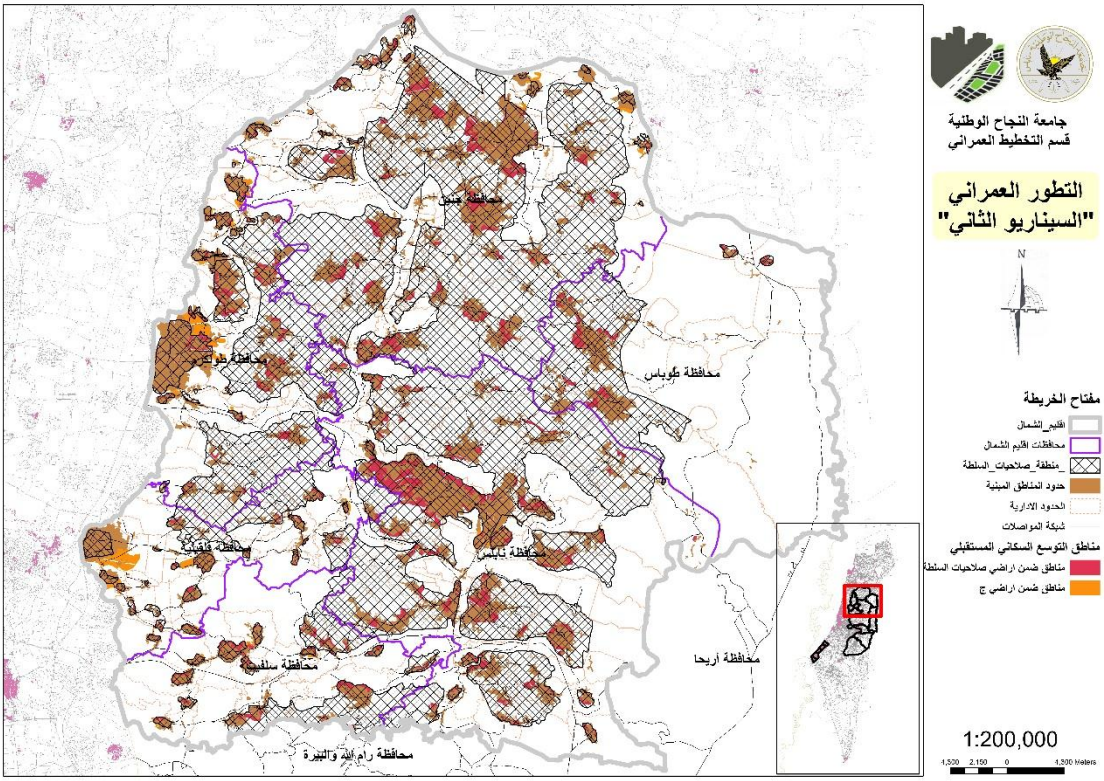

خريطة رقم (49): التطور العمراني "السيناريو الثاني"

7 . 4 . 4 . 2 . قطاع السياحة

الفرق يسن السيناريو الأول والثاني انه تم إزالة غابة ام الريحان من هذا السيناريو لأنها يعتبر محمية إسرائيلية ويمنع دخول الفلسطينيين اليها الا بتصريح من الاحتلال الاسرائيلي.

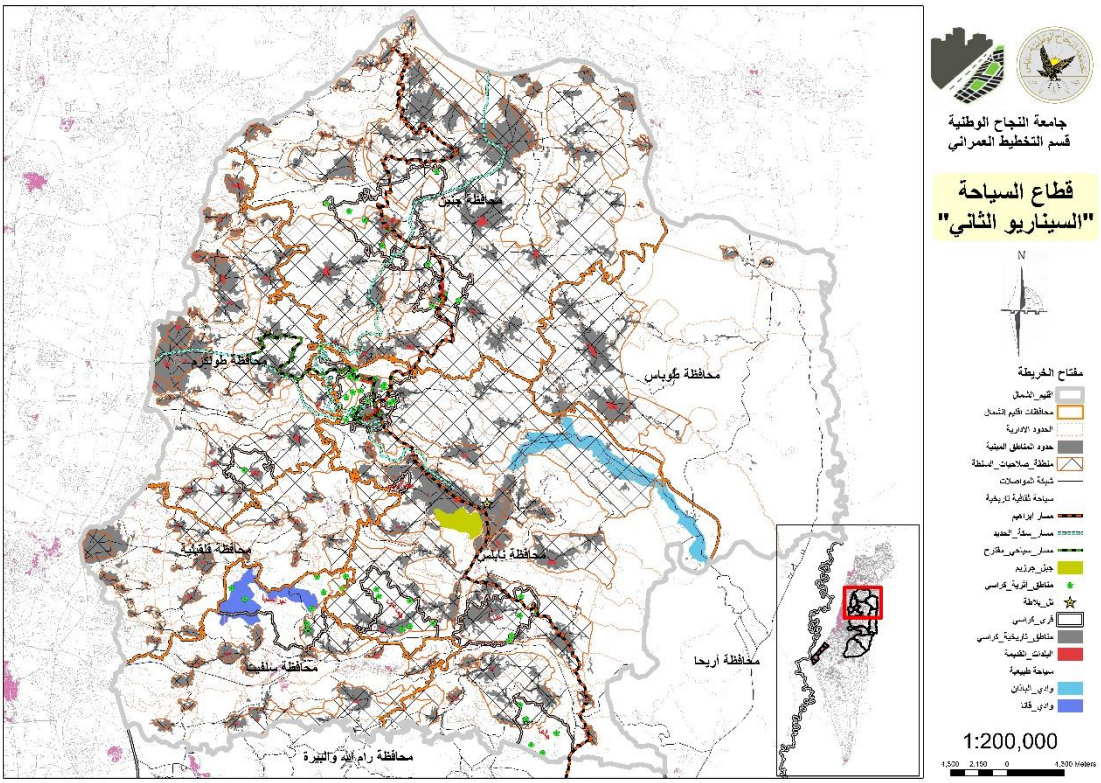

خريطة رقم (50): قطاع السياحة "السيناريو الثاني"

7 . 4 . 4 . 3 . قطاع الصناعة والزراعة

في السيناريو الأول تم تحديد منطقة صناعية حدودية واحدة اما في هذا السيناريو تم مراعاة تقسيم الأراضي حسب أوسلو ولذلك تم اقتراح منطقتين صناعيتين الأولى في جنوب محافظة سلفيت والثانية جنوب محافظة جنين، بالإضافة الى الاختلاف في مناطق الاستصلاح الزراعي كما توضح الخريطة التالية:

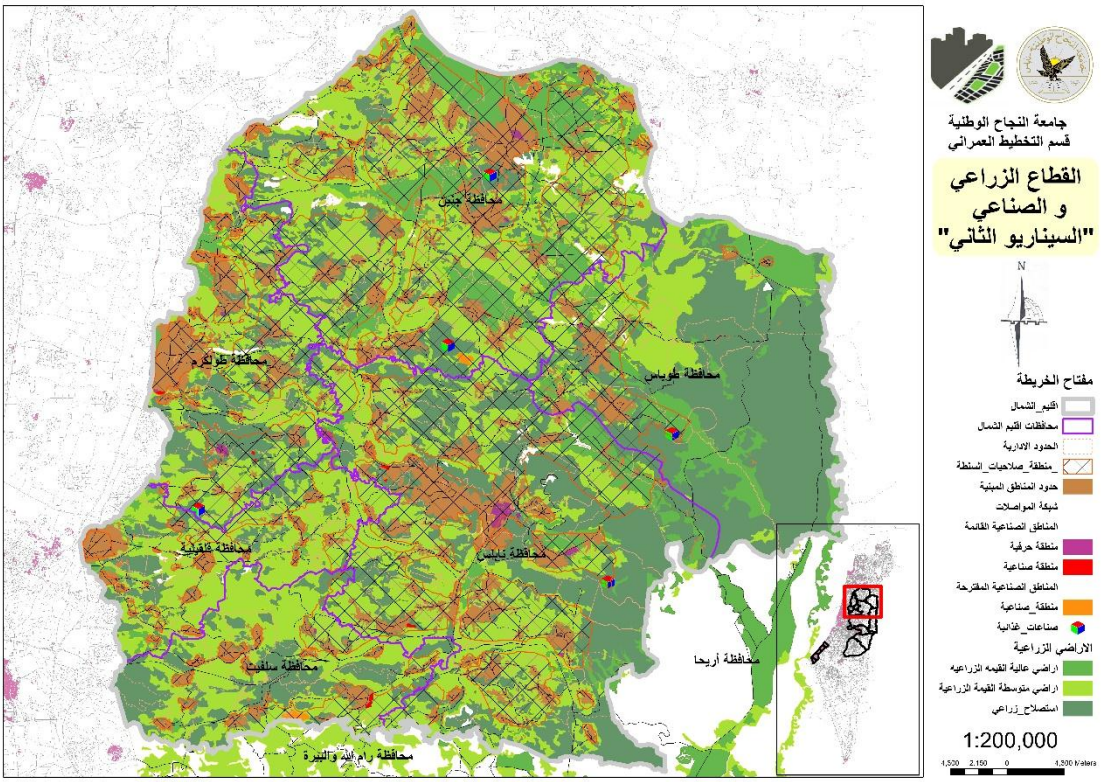

خريطة رقم (51): القطاع الزراعي والصناعي "السيناريو الثاني"

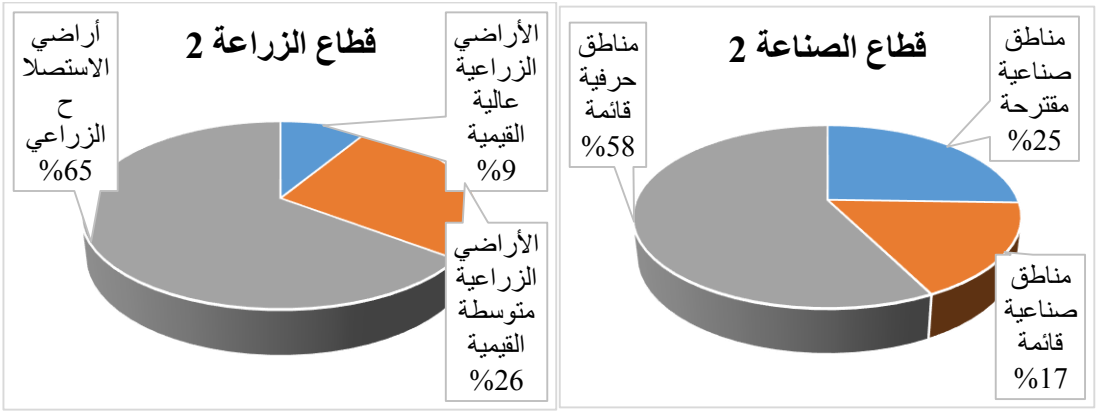

الشكل (21): نسب مناطق القطاع الزراعي والصناعة "السيناريو الثاني"

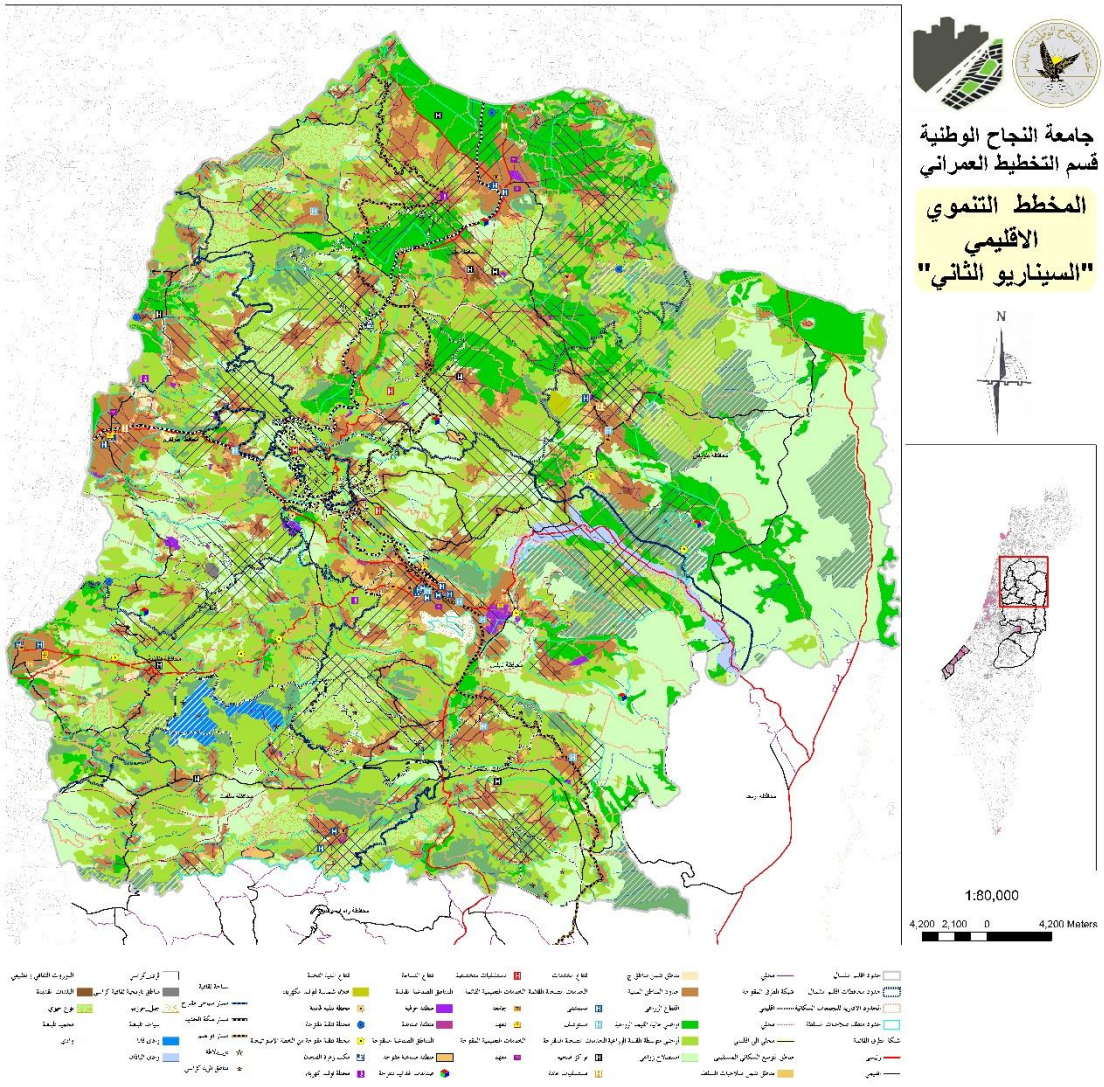

خريطة رقم (52): المخطط التنموي الاقليمي "السيناريو الثاني"

8 . الفصل الثامن: التوصيات

في هذا المشروع تم اقتراح مخطط إقليمي تنموي لشمال الضفة، وقد تم العمل في سيناريويهن مختلفين السيناريو الأول وهو اعتبار الضفة مستقلة على حدود عام 1967م وأما السيناريو الثاني فهو سيناريو الوضع القائم بمعنى التخطيط في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي للضفة، ولعل أهم التوصيات والاستنتاجات التي يجب الإشارة اليها هي ما يلي:

- ✓ ان العناصر الأساسية للتنمية هي مشتركة بين السيناريوهين من شبكة مواصلات وبنية تحتية وموروث ثقافي وطبيعي الخدمات الصحية والتعليمية.
- ✓ ان الفرق بين السيناريوهين هو فقط من حيث التطور العمراني وما ينعكس منه في توزيع الاستخدامات الأخرى والذي لا يعتبر تأثيره على المصادر الطبيعية ذو قيمة كبيرة نسبيا، ففي كل من السيناريوهين معظم التوسع هو في المناطق التي لا تمتلك أي قيمة تاريخية او ثقافية وهي منخفضة القيمة الزراعية بنسبة 84%.
- ✓ بسبب الوضع الفلسطيني الحالي الغير مستقر وما يعانيه الشعب الفلسطيني من صراع على الأرض مع الاحتلال الإسرائيلي، فان العمل يجب ان يتم بالاستناد على عناصر السيناريو الثاني.

وعليه فان المقترح النهائي هو المخطط التنموي الإقليمي للسيناريو الثاني.

9. الفصل التاسع: المراجع

- جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الاقتصادي (الحجامي، 2010).
- التنمية واسس التخطيط لها داخل المجتمع، فدوى المصري، 2008.
- التخطيط التنموي الإقليمي: الأسس والمقومات والمتطلبات وإمكانيات التطبيق في الواقع الفلسطيني، (عبد الحميد).
- مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري (دياب، 2012).
اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة (الهموز، 2008).
- سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية العمرانية المستدامة في الأراضي الفلسطينية (عبد الحميد، .2010).
- التخطيط والتنمية العمرانية في الأراضي الفلسطينية بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل (عبد الحميد،2009).
- مساق جغرافيا حضرية (عبد الحميد،2013).
- تجارب عربية ودولية في التخطيط الإقليمي (الاشرف ومعتوق).
- دليل التخطيط العمراني.
- أريج: حماية التراث الطبيعي واجب وطني - يوم البيئة الفلسطيني 5 آذار 2016
- التخطيط والتنمية العمرانية في الأراضي الفلسطينية بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل